

عقبات التنمية العربية

الطبعة الأولى

١٤٣٥هـ - ٢٠١٤م



٩٧ شارع المنتزة - ميدان ألف مسكن - مصر الجديدة  
تليفون وفاكس : ٢٦٣٧٣٢٧٢ - ٢٦٣٧٤٢٧٣ - ٠١٠٠١٦٣٣٧١٨

Email: <shoroukintl@hotmail.com>

<http://shoroukintl.com>

د. محمد الجوادى

# عقبات التنمية العربية



البرنامج الوطنى لدار الكتب المصرية

الفهرسة أثناء النشر

(بطاقة فهرسة)

إعداد الهيئة العامة لدار الكتب والوثائق القومية (إدارة الشؤون الفنية)

الجوادى، محمد.

عقبات التنمية العربية / محمد الجوادى.

ط ١. - القاهرة: مكتبة الشروق الدولية، ٢٠١٤ م.

١١٢ ص؛ ٢٤ سم.

تدمك 978-977-701-115-0

١ - التنمية الاقتصادية.

٢ - مصر - الأحوال الاقتصادية

أ - العنوان

٣٣٨، ٩

٠٠٠ ٢٠١٤/١٥٦٤٥ م

L.S.B.N. 978 - 977 - 701 - 115 - 0

## إهداء

إلى الصديق الكريم  
والعالم الجليل  
الأستاذ الدكتور فؤاد النواوى  
تحية اعتزاز وتقدير



# الفهرس

الموضوع	الصفحة
إهداء.....	٥
هذا الكتاب.....	٩

## الباب الأول

### الروح

الفصل الأول: هل يمكن أن يكون هدفنا هو تشجيع الحياة في مصر؟.....	١٣
الفصل الثاني: الحدود الفاصلة بين ما هو حكومي وما هو أهلي.....	١٧
الفصل الثالث: نشدان الحضارة في إدارة الأصول المملوكة للدولة.....	٢٣
الفصل الرابع: نحو منظومة جديدة للأحوال الشخصية.....	٢٧
الفصل الخامس: كيف يمكن تصوير الإصلاح الاقتصادي للفلاح؟.....	٣٠

## الباب الثاني

### صعوبة حركة رأس المال

الفصل السادس: نظامنا المصرفي يئن.. والحكومة لا تحن.....	٣٥
الفصل السابع: هل عرفت القراقوشية طريقها إلى بنوكنا؟.....	٣٨
الفصل الثامن: الأزمة الاقتصادية من العالمية إلى المحلية.....	٤١
الفصل التاسع: للفساد نسبة ينبغي ألا يتجاوزها.....	٤٥

## الباب الثالث

### الخلط بين البريء والمتهم

- الفصل العاشر: البيروقراطية المتهم البريء الأول ..... ٥١
- الفصل الحادى عشر: نقص الإمكانيات: المتهم البريء الثانى ..... ٥٤
- الفصل الثانى عشر: الميزانية لا تسمح.. المتهم البريء الثالث ..... ٥٨
- الفصل الثالث عشر: برىء لكنه فى الحقيقة متهم - مؤتمراتنا تقتل التنمية ..... ٦٢

## الباب الرابع

### العقبة الرابعة: استنزاف المدخرات فى الاستثمار العقارى

- الفصل الرابع عشر: متى ننتبه إلى الحفاظ على الثروة القومية؟ ..... ٦٧
- الفصل الخامس عشر: الإسكان هو المشكلة الاجتماعية الأولى ..... ٧٠
- الفصل السادس عشر: الجوانب الطبية والبيئية فى قوانين الإسكان ..... ٧٥

## الباب الخامس

### العقبة الخامسة: ضعف شبكات الطرق والاتصال

- الفصل السابع عشر: رفع كفاءة الطرق.. أم خفض كفاءتها ..... ٨٩
- الفصل الثامن عشر: كفانا إهمالاً للنقل البحرى والنهرى ..... ٩٣
- الفصل التاسع عشر: التكدر البشرى - أصعب الأرقام فى حوادث القطارات ..... ٩٧
- الفصل العشرون: هل آن الأوان لخصخصة السكك الحديدية؟ ..... ١٠١
- الفصل الواحد والعشرون: الآفاق التى أتمناها لحل أزمة السكة الحديد ..... ١٠٣



## هذا الكتاب

يضم هذا الكتاب واحد وعشرون فصلاً تتحدث عن أبرز معوقات التنمية في مصر والبلاد العربية، ومن البديهي أن هذه المعوقات ليست هي كل ما يعوق التنمية، لكنها تمثل المعوقات القابلة للشفاء، وبالتالي المنتظرة للحل، وفي هذه الفصول والمقالات حماس متأجج للتعامل مع هذه المعوقات بمنطق حضارى وابتكارى وعلمى كفيل بتحويلها في أقرب فرصة إلى قوى دافعة تسهم في التنمية وتقودها وتعززها وتعينها على أن تؤتى ثمارها المرجوة.

وقد آثرت أن أبدأ إلى هذا الأسلوب في الحديث عن قضايا التنمية، استكمالاً لما طرحته من قبل من تصورات لخيارات التنمية وخططها وبدائلها الأولى بالرعاية، وهو الجهد الذى قوبل بالتقدير والتنفيذ والتبنى بل بالنقل وادعاء الأبوّة في بعض الأحيان، وكما قلت من قبل فإننى أكرر اليوم أن سعادتى بخروج أفكارى إلى الوجود والواقع وخدمة الوطن والشعب تفوق بمراحل سعادتى بانتسابها إلى!

ومن نعم الله على أنى أسير فى القاهرة وحواليها فأجد آثاراً من آثار فكرى فى طرق ونظم ومسارات، لكن الطمع البشرى يدفعنى إلى الرغبة فى أن تتحقق لوطنى بقية أحلامى وأحلام محبيه، وليس هذا على الله بعزيز.

أتوقع ممن يطالعون قائمة فصول هذا الكتاب أن يتعجبوا من غياب قضية التعليم والصحة عن فصوله، لكن قرائى يعرفون كتبى الكاملة عن التنمية البشرية فى هذين الميدانين، وأظنهم بالطبع يعرفون كتبى السابقة: «مستقبلنا فى مصر»، و«القاهرة تبحث عن مستقبلها» و«التنمية الممكنة».

ومع أنى اقتصرت فى معظم فصول هذا الكتاب على الحالة المصرية دراسة واستشهاداً، فإن التجارب العربية لا تكاد تختلف كثيراً عن تجربتنا فى مصر بكل ما فيها من دروس وعبر.

وكلى أمل أيضًا أن يسهم هذا الكتاب أيضًا في تنمية وعينا بمشكلاتنا وحاضرنا واقتصادنا وتنميتنا وهياكلنا وعيوبنا وأخطائنا وآمالنا وأحلامنا وتطلعاتنا.

والله - سبحانه وتعالى - أسأل أن يجعل عملي هذا خالصا لوجهه، وإن كنت أعلم عن نفسي أنني لا أخلو من الرياء في كل ما أفعل.

والله - سبحانه وتعالى - أسأل أن يهديني سواء السبيل، وأن يرزقني العفاف والغنى، والبر والتقوى، والفضل والهدى، والسعد والرضا، وأن ينعم عليّ بروح طالب العلم، وقلب الطفل الكبير، وإيمان العجايز، ويقين الموحدين، وشك الأطباء، وتساؤلات الباحثين.

والله - سبحانه وتعالى - أسأل أن يمتعني بسمعي وبصري وقوتي ما حييت، وأن يحفظ عليّ عقلي وذاكرتي، وأن يجعل كل ذلك الوارث مني.

والله - سبحانه وتعالى - أسأل أن يذهب عني ما أشكو من ألم ووصب وقلق، وأن يحسن ختامي، وأن يجعل خير عمري آخره، وخير عملي خواتمه، وخير أيامي يوم ألقاه.

والله - سبحانه وتعالى - أسأل أن يعينني على نفسي وأن يكفيني شرها، وشر الناس، وأن يوفقني لأن أتم ما بدأت، وأن ينفعني بما علمني، وأن يعلمني ما ينفعني، وأن يمكنني من القيام بحق شكره وحمده وعبادته، فهو وحده الذى منحني العقل، والمعرفة، والمنطق، والفكر، والذاكرة، والصحة، والوقت، والقدرة، والجهد، والمال، والقبول وهو - جلّ جلاله - الذى هداني، ووفقني، وأكرمني، ونعمني، وحبب فيّ خلقه، وهو وحده القادر على أن يتجاوز عن سيئاتي وهي بالطبع وبالتأكيد كثيرة ومتواترة ومتنامية، فله - سبحانه وتعالى - وحده الحمد، والشكر، والثناء الحسن الجميل.

**د. محمد الجوادى**

# الباب الأول

## الروح



## الفصل الأول

# هل يمكن أن يكون هدفنا هو تشجيع الحياة فى مصر؟

### (١)

يكثر الحديث من آن لآخر عن أهمية تشجيع الاستثمار فى مصر ووسائل هذا التشجيع، ويكثر الحديث فى الآونة الأخيرة عن أهمية تشجيع التصدير ووسائل هذا التشجيع، ولكنى أعتقد أن الأهم من هذا وذاك هو العمل على تشجيع الحياة فى مصر، سواء كان هذا التشجيع للمصريين أو لغير المصريين.

وفى حقيقة الأمر فإن تشجيع الحياة فى بلد ما لا يتأتى من خلال آليات اقتصادية، ولكنه يأتى فى المقام الأول نتيجة الشعور بالراحة كالذى نحس به فى باريس كعاصمة، أو فى ألمانيا كدولة، على سبيل المثال، ونتمنى فى كل لحظة نقضيها هناك لو أن هذا المناخ المريح للحياة ولنظمتها قد توافر فى مصر.

### (٢)

ويبدو لى أن تشجيع الحياة فى مصر يقتضى فهم عدة مسلمات أصبحت تحكم روح الحياة الحديثة، وروح الحضارة الحديثة فى العالم كله:

\* فقد أصبح العالم كله يسعى بكل وسيلة إلى التخلص من الإجراءات الورقية، وليس اختصارها فحسب، والأهم من هذا أن العالم المتقدم كله أصبح لا يلزم المواطن أو الأجنبى بالحضور بنفسه إلى مقار القنصليات للحصول على الفيزا على سبيل المثال، ولكن أصبح فى وسعه أن يحصل على الفيزا من خلال البريد والإنترنت، وأن يحصل على تذاكر الطيران

والبواخر من خلال التليفون، وأن يحصل على مقعد في الأوبرا والمسرح بنفس الطريقة.. وهكذا.

ومن العجيب أننا أخذنا هذا الأسلوب في منحى واحد أو وحيد من مناحى الحياة، وهو الأكل فقط، فهو الشيء الوحيد في مصر الذى أصبح الحصول عليه من خلال التليفون سهلا ومنظما، وفيما عدا ذلك فمازلنا بحاجة إلى إقناع الحكومة الكبيرة والحكومات الصغيرة على حد سواء بجدوى التخلص من الحرص على حضور صاحب الحاجة بشحمه ولحمه إلى حيث تدار الحوائج.

### (٣)

تسابق العالم كله في القضاء على ظاهرة الطابور، لكننا تخلصنا من طوابير الجمعيات الاستهلاكية فقط، وابتدعنا طوابير جديدة ومتجددة في كل منافذ الخدمات بلا استثناء، حتى إن الخدمات مدفوعة الأجر أو السلع أصبحت تحتاج إلى طابور إذا ما بيعت في مؤسسة كبيرة حكومية أو غير حكومية، ويندر على سبيل المثال أن تدخل إلى محطة تموين السيارات بالبنزين فتجد نفسك أمام التانك اللوهلة الأولى، وإنما لا بد أن تنتظر، وإذا سألت عن السبب في عدم تشغيل التانكات الأخرى قيل لك: إنها عطلانة، ويقال هذا كأنه أمر مسلم به، أو كأنه الطبيعي، وحين تعبر بوابات دفع الرسوم في بلبيس أو القاهرة تقف في طابور طويل أمام منفذ واحد يعمل، بينما المنافذ الأخرى مغلقة والمسئولون عنها قد جلسوا إلى بعضهم يتسامرون في الشمس اللذيذة، وتذهب إلى أى بنك فتجد نفسك مضطرا إلى الوقوف في طابور، ويصل الطابور الواقف في أحد البنوك الاستثمارية إلى عشرة أشخاص أمام الشباك الواحد، أما البنك الاستثمارى المجاور له فإنه يوزع أرقاما بترتيب العملاء في الحضور، ويتيح لهم الفرصة للجلوس ريثما يحل دورهم، ومع هذا فهو يستضيفهم قرابة نصف الساعة، وفي بنك ثالث قريب من هذين البنكين فإنك ربما لا تجد موضعا لقدم، وليس هذا ذنب هذه البنوك الثلاثة على سبيل المثال، وإنما هو ذنب الحكومة التى ترفض التصريح لهذه البنوك بفتح فروع جديدة، مع أن واجب الحكومة هو أن تحثها على هذا الفتح، بل أن تشجعها بكل ما هو ممكن على امتداد الخدمات، وفي ذات الوقت فإنها - أى الحكومة - لا تساعد فروع البنوك الحكومية على التوسع أو التطوير.

## (٤)

وتمتد الطوابير إلى مجالات لا يتخيل الإنسان أن تصل إليها الطوابير كالشهر العقارى، ومصصلحة الخبراء، ومصصلحة الجوازات، وهيئة التليفونات، ومصصلحة الأحوال المدنية، بل إن الأعجب والأطرف أننى كثيراً ما أمر على صناديق البريد فى أحياء مختلفة حتى أجد صندوقاً للبريد لا يزال فيه حيز لكى أضع خطاباتى فيه، مع أن الأمر لا يكلف الهيئة أكثر من صناديق من الصفيح، بل إنه فى بلاد متقدمة كثيرة يكتفى المرء بأن يضع الخطابات المرسله منه فى نفس صندوق البريد الخاص به، ويتولى ساعى البريد جمع الخطابات المرسله فى نفس الوقت الذى يوزع فيه الخطابات الواردة، وتحكى عن هذا للناس فى مصر فيظنون أن فى هذا عجباً.

## (٥)

يحرص العالم المتقدم كله على أن يبين للقادمين من السياح وللمقيمين من أهله سعر كل شىء أو مقابله بالتحديد الدقيق، فأنت ترى بمجرد هبوطك من الطائرة قائمة البدائل للوصول إلى وسط المدينة، كم يكلف الأتوبيس بالضبط، وكم يكلف التاكسى على وجه التقريب، بل وعلى وجه التحديد فى أحيان كثيرة، بل إنك تجد قوائم بأسعار كل الفنادق المقامة فى أى عاصمة، بحيث تحجز المكان المناسب لإمكاناتك المادية وأنت لا تزال فى المطار، ولكن السياسة المصرية تترك كل سائح فى يد سائق التاكسى المتعاقد مع الفنادق التى يزودها بالسياح.

و فى مصر تثور الأسئلة عن الثوابت، فإنك لا تستطيع أن تحدد أجر التاكسى من محل عملك إلى محل سكنك، مع أنك تؤدى هذا المشوار كل يوم، وربما تقبل منك السائق الجنيهات الثلاثة شاكرًا اليوم، فإذا بالسائق الآخر فى اليوم التالى مباشرة يصمم على ألا يتقاضى أقل من خمسة جنيهاً، وهكذا يعجب السائح والزائر والمقيم من أن كل شىء قابل للتفاوض، بل خاضع للتفاوض، وهو أخطر مبدأ يهدد اقتصادنا وصورتنا خاصة عندما يصبح التفاوض مهيناً للطرفين على حد سواء، وليس فى ترك الأمور بلا تحديد أية فائدة لأى طرف، بل ربما كان الخاسر الأكبر هو الوطن نفسه واقتصاده.

## (٦)

ويتصل بهذا تحديد سعر كل شىء حتى إن فروع الفنادق الكبرى الخاضعة لإدارة شركات متعددة الجنسية تقدم فى مصر رسمياً على ظهر كل غرفة سعرين: سعراً للمصريين، وسعراً

للأجانب، وبالإضافة إلى هذين السعريين المعلنين فهناك سعر لشركات السياحة، وسعر تنشيطي لشركات السياحة، وأسعار مختلفة لشركات مختلفة، وهكذا يمكن لسعر نفس الغرفة الواحدة أن يتفاوت من عشرة دولارات إلى خمسمائة دولار بلا أدنى مبالغة.

ويتصل بهذا أيضا أجور الأطباء والمستشفيات الخاصة وأجور كل عمال الصيانة بلا أدنى استثناء.

## (٧)

يشعر المرء في أى مكان من العالم المتقدم بوجوده في مكان مرتبط بالوطن الذى هو فيه، أو بمجموعة الأوطان، كما في الاتحاد الأوروبى، ولكنك في مصر تفاجأ في كثير من الأحيان بأنه لا بد لك في تخطيطك لبرامج حركتك من سياسات الخطوة خطوة، تكون على سبيل المثال في الإسكندرية وترغب في السفر إلى الزقازيق بالسكة الحديد، فإذا السكة الحديد لا تلزم نفسها بأن تنسق لك رحلتك عبر التبديل الطبيعي في بنها، وإنما تطالبك السكة الحديد بالركوب إلى بنها، ومن هناك تبدأ في البحث مرة أخرى عن شبك التذاكر والمواعيد والحجز لتحجز مكانا من بنها إلى الزقازيق، وتكون وأنت في الغردقة راغبا في الذهاب إلى المنصورة، ولكن بنفس المنطق يصبح عليك الوصول إلى القاهرة أولا ثم التحرك من المطار إلى محطة السكة الحديد حتى تصل إلى المنصورة.. وهكذا.

وكانما أنت في جزر منعزلة، بينما العالم كله متصل ببعضه بكل الشبكات السلوكية واللاسلكية والمغناطيسية والمعلوماتية.

## (٨)

هذه أمثلة سريعة ينبغي لنا أن نتدارسها بجدية شديدة، وأنا أعلم أن كل المواطنين يحتفظون بعشرات الأمثلة من هذا القبيل، ولكن الأهم من أن نعرف عشرات الأمثلة أن نعرف السبيل الميسر إلى تسهيل الحياة في مصر.

\* \* \*



## الفصل الثانى

### الحدود الفاصلة بين ما هو حكومى وما هو أهلى

#### (١)

على مدى القرون التى عاشتها الإنسانية تبلورت نظريات وممارسات مختلفة لحدود المجالات التى تتدخل فيها الحكومة بنفسها أو بإشرافها، وبالطبع فقد توافقت زيادة هذا التدخل مع تضخم أو تضخيم قدرات الملوك أو الرؤساء ورغباتهم فى السيطرة أو المركزية، كما توافقت هذا مع المناخات المختلفة التى نادت أو دعت إلى أنواع مختلفة من سيطرة فرد واحد قادر وراغب فى ذات الوقت على مجريات الأمور، بل إن الأمور فى بعض الأحيان قادت بعض هؤلاء الزعماء إلى الجنوح بالخيال نحو تصور الخلود الأبدى، بل وتصور آخرون أن الحياة السياسية الصائبة لم تبدأ إلا بقدمهم هم إلى الحكم.

وعلى النقيض من هذه الصورة فإننا نرى الديمقراطيات الأصيلة وهى تكاد تحصر دور الحاكم فيما هو قادر على أدائه كإنسان، وفى هذه الديمقراطيات ينعدم - وربما يُعدم - طراز الصحفيين الذين ينادون بفكرة الزعيم الملهم أو القائد أو الرائد أو ما إلى ذلك من الأوصاف التى تنسحب بقدرة قادر على تصرفات وقرارات هذا الزعيم، بادئة حلقة كبيرة ومفرغة من التبرير والتسويغ، تنتهى فى العادة بتعاسة الشعوب وضياع بعض أجيالها.

#### (٢)

ومن حسن حظ مصر أنها لم تعان بقسوة وتعمق من مثل هذه الفترة إلا لزم من قصير، أفاقت فى نهايته على أسوأ كارثة فى تاريخها، ومن حسن حظ مصر مرة أخرى أنها لم تنقلب مرة واحدة على ما فرض عليها من نظام شمولى، وإنما أخذت الأمور بتدرج عاقل، وتدرج مترن لا يزال مستمرا حتى وقتنا هذا!!

وقد أصبح المصريون جميعاً - بمن فيهم زعماء وقادة، أولئك الذين يتشدقون بالشمولية ومزاياها ويترحمون على عصرها الذى مضى - يعرفون عن وعى وإدراك حدود ما هو ممكن لكل أسلوب فى العمل من إنجاز، وأصبح المصريون جميعاً يعرفون مدى ما يعترى الأمر إذا ما أسند إلى البيروقراطية، ومدى ما يصيبه من تعويق إذا ما ربط بالحكومة، وفى هذا الصدد يلخص الفولكلور المصرى المعانى المتعددة لهذا الفكر فى قوله واحدة: «إن يوم الحكومة بسنة»، وهذا حقيقة بلا أدنى مبالغة.

وفى الوقت ذاته يتمتع الشعب المصرى بقدرة أخرى على الفهم تنبع من كونه عاش حضارات ممتدة، وقدس على الدوام النظام والتنظيم، وأذعن للحكومة المركزية، وربما كان للتحكم فى النيل الذى هو مصدر الحياة دخل فى هذا، وتتعلق هذه القدرة بإيمان الشعب فى مجموعه بأن بعض المهام تخرج عن نطاق الأهلين لتصبح فى حقيقة الأمر مقتصرة على الحكومة أياً ما كانت، ومن ثم يتقبل المصريون بعض الظلم وبعض الجور من بعض الحكومات لبعض الوقت، وترى المصريين فى كثير من حواراتهم العمومية يستنكرون على بعضهم أن يقوم هذا البعض بمهمة الحكومة، بينما توجد حكومة قائمة، وإن كانت ظالمة، ويخلد هذا المعنى قولهم الاستنكارى الشائع: «كان يظن نفسه أنه الحكومة».

### (٣)

هكذا يمكن لنا أن نقول بلا أدنى تزيد: إن حدود الفصل بين ما هو حكومى وما هو أهلى ظلت واضحة وضوح الشمس، أو تمام الوضوح، فى وجدان المجتمع المصرى، وهذا من حسن الحظ، غير أن سوء الحظ يقود السياسات المصرية فى بعض الأحيان إلى الاندفاع وراء الظنون التى تصور أو تسول لأصحاب القرار أن بإمكان الحكومة أن تتفوق فى أدائها لبعض الوظائف العمومية أو الخصوصية على الأداء الأهلى لهذه الوظائف.

وهنا تبدأ حلقة متصلة من الشطط الذى يغذيه الفهم القاصر أو المغرض، بل ويكون من سوء الحظ المضاعف أن تكون الشخصية الأولى التى تتولى أداء الوظيفة الأهلية بعد تحولها إلى وظيفة حكومية شخصية متميزة وقادرة على النجاح، فبسبب هذا النجاح يظن المراقبون أو يصورون للناس أن الحكومة قد نجحت فى أداء الوظيفة بأكثر مما كان الأهلون ينجحون فى أداء الوظيفة نفسها، ومن ثم تتخدر أعصاب القلقين على مستقبل الوطن، وتظل متخدرة حتى يأتى اليوم الذى يذيع فيه الفشل الحكومى وينتشر ويشيع ويتأكد ويتضاعف ويتحول

إلى كارثة، وعندئذ يعزو الناس الفشل الحكومي إلى الفشل في اختيار القيادات التنفيذية، وإلى تفشى المحسوبة والرشوة في مثل هذا الاختيار.

وهكذا تنتقل القضية من خانة إلى خانة، بينما الحق واضح من الأساس ولا ينتظر كل هذا البكاء على اللبن المسكوب، لأنه - أى اللبن - قد وضع في إناء مثقوب.

## (٤)

ربما نكون بعد هذه المقدمات في حاجة إلى أن نتصاح بالقول بأنه ما من وظيفة من الوظائف التي تقوم بها الحكومة في مجال الإدارة - أى خارج مجال السيادة - إلا وهى قابلة لأن تصبح أهلية الإدارة والتشغيل تماما، وقد أثبتت تجارب العالم المعاصر أنه ليس صحيحا ما قد يظنه البعض من أن الحكومة أقدر على وظائف الخدمات من الأهلين، كما أنه ليس صحيحا ما قد يعتقده من أن الحكومة لا بد أن تتولى بنفسها الصناعات الثقيلة أو مشروعات الإنتاج ذات الاستثمارات الضخمة.

وربما يسعفنا تاريخنا الحديث والمعاصر بأمثلة بارزة على صواب فكرتنا، فمصر للطيران لم تكن إلا إحدى شركات بنك مصر، وكذلك الحال في استوديو مصر، معقل صناعة السينما المصرية التي غزت العالم العربي وانتشرت خارجه أيضا واحتلت مكانة واضحة على خريطة الفن في العالم، بل إن صناعة الغزل والنسيج التي حولت محصولنا الزراعى القومى الأول إلى صناعة قومية كبرى لم تزدهر إلا على يد بنك مصر نفسه.

## (٥)

وسأكتفى مؤقتا بهذه الأمثلة الثلاثة لأدلل للقراء على أن الحكومة لم تبدأ بنفسها ماكينه النشاط في هذه المجالات الكبرى، كما أنها لم تبدأ نشاطا جديدا فيها، وكل ما حدث هو أنها أمت ما كان موجودا ومملوكا للشعب، أى أنها أمت ما كان مملوكا للشعب وجعلته مملوكا للحكومة، وهو إنجاز عكسى على طول الخط حتى من وجهة نظر الاشتراكية والشيوعية، وحين تولت الحكومة بنفسها قيادة هذا الإنجاز، فإنها صورت الأمر على أنها حققت بعض النجاح وبعض الفشل، وصورته في أحيان أخرى على أنها نجحت في بعض الأوقات وفشلت في أوقات أخرى، ولكن الحقيقة التي لا جدال فيها أن الحكومة في واقع الأمر فشلت في أن تتحول بكل نشاط من هذه الأنشطة إلى نفس القدر من النجاح الذى كان قد أصابه النشاط من قبل حين كانت إدارته متحررة من سيطرة الحكومة بطريقتها الحافلة بالمحسوبية، وسوء الاختيار، وتضارب القرارات، وتنازع الاختصاصات، وسوء الإدارة، وانعدام الأهداف، بل وانعدام الرؤية.

## (٦)

على هذا النحو يمكن أيضا بث بعض الضوء الكفيل بتصحيح أفكار المجتمع فيما يتعلق بفهم الأسلوب الأمثل لتوزيع (أو بالأحرى توزيع) الاختصاصات بين ما هو أهلي، وما هو حكومي، فتملك الأهالي لشركة الطيران لا يمنع ولا يعوق أداء الحكومة لوظائفها السيادية في الجوازات والجمارك والأمن، ولا وظائفها الرقابية على سلامة الطيران والمطارات والطائرات والطيارين وأطقم الطائرات، وهكذا فإنه من الممكن أن تتولى الشركات الأهلية إنشاء المطارات وتشغيلها، على أن تتولى الحكومة الرقابة على المطارات بالإضافة إلى وظائفها السيادية، وليس معنى تملك شركة ما مطار ما أنها تملك الجوازات أو الجمارك، أو أنها تملك القدرة على إدخال ما هو ممنوع أو ما هو محظور، أو أنها تملك القدرة على منح الإعفاء من الجمارك أو تخفيفها أو التهرب منها، أو أنها تملك القدرة على إعفاء الصادرات أو الواردات من الرقابة الصحية والجمركية والسياسية عليها، وإنما المعنى الواضح أننا نرفع عن كاهل الحكومة عبء بناء وتجهيز المطار وصيانتها وتشغيله لتقوم بهذه الأعباء الشركة الخاصة البانية للمطار والمستغلة لحق الانتفاع به، ولتقوم الحكومة في ذات الوقت بأداء وظائفها السيادية والرقابية على وجه أرقى وأدق، أما انشغال الحكومة بالتشغيل والبناء والصيانة فمما لا شك فيه أنه يضعف من قدرتها على أداء وظائفها السيادية والرقابية مهما قيل عن قدرة الحكومة على توظيف كفاءات متميزة لهذه المهام.

## (٧)

بل إن هناك عاملا آخر لا يقل أهمية، وهو أن تورط الحكومة في التشغيل والصيانة يجعلها تتسامح - وهي مجبرة - في شأن كثير من وظائفها السيادية والرقابية، فإذا قيل أو ثبت أن هذه الشحنة من الصادرات فاسدة، رد عليها المصدرون بأنها فسدت بسبب سوء التخزين والتبريد في قرية البضائع التابعة للمطار والتي تديرها وتتملكها الحكومة، وإذا قيل: إن موظفي الجوازات عجزوا عن اكتشاف هروب شخص بجواز شخص آخر، ردت الجوازات بأن المكان المخصص لها لا يساعد على هذا الاكتشاف بسبب سوء التصميم وسوء الإضاءة، بل يصل الأمر إلى أن يقال: إن الخطأ حدث بسبب أن الكرسي المخصص لضابط الجوازات أدنى في مستواه من مستوى الكاونتر، حيث يوضع الجواز وتفحص بياناته وصورته مقارنة بصاحبه، وإذا قيل: إن البضائع الواردة تذهب إلى صالات غير التي ينبغي أن تذهب إليها،

رد المسئولون بأن العيب فى تصميم المبنى الذى لم يعمل حسابا للدورة الصحيحة للحقائب معتمدا على أذرع الحملين وقد نقص عددهم، وإذا قيل: إن عربات نقل الحقائب قد أصابها التلف، ردت هيئة المطار بأن الحكومة هى التى منعت استيراد عربات جديدة، على الرغم من تقاضيتها مبلغا من المال مقابل كل خمس دقائق للعربة الواحدة.

وتأتى هذه الردود الحكومية متواترة ومتوالية دون أى قدر من حياء، وكأن الذين يتلقون هذه الردود يفتقدون أدنى درجات الذكاء والوعى.

## (٨)

وينطبق على التربية والتعليم ما ينطبق على المطارات، فليس من الحكمة فى شىء أن تتولى الوزارة طبع وتوريد الكتب المدرسية بينما السوق المصرية حافلة بأكثر من مائة مطبعة مميزة وبأكثر من مائتى ناشر، وليس من الحكمة أن تتولى الوزارة عملية التأليف بينما السوق العلمية والثقافية حافلة بالكفاءات والقدرات المتميزة، بل ربما لا يمكن وصف بعض توجهات الوزارة إلا بأنها من قبيل لزوم ما لا يلزم، من قبيل أن تقصر الوزارة عملية إخراج الكتب على أستاذة فى الاقتصاد المنزلى تظن نفسها الوحيدة التى أوتيت مجامع فنون التصميم والإخراج.

## (٩)

وينطبق على المباني التعليمية ما ينطبق على الكتب المدرسية، ولست أظن مجالا يمكن للمحليات ولل مجالس الشعبية المحلية أن تبدع فيه أكثر من إبداعها فى توزيع موازنة بناء المدارس وإصلاحها وصيانتها وتجديدها، وليس هناك مانع من بقاء هيئة الأبنية التعليمية، لا كهيئة قومية مركزية، ولكن كهيئات محلية تماما لا علاقة لها بالقاهرة، وهذا لا يتعارض مع الإيمان بالحقيقة القائلة بأن تصميمات وطنية متميزة وشبه موحدة للمدارس هو أمر مستحب وخافض للتكاليف، ولكن مثل هذا الأمر لا يستدعى استيفاء هذه السيطرة المركزية لهيئة قاهرية تتولى الإشراف على كل شىء فى مدارس تبنى كل يوم من الإسكندرية إلى أسوان، ومن مطروح إلى طابا.

فإذا تركت مثل هذه الأمور للمحليات فإنه بوسع الأهليين، سواء كأفراد أو كمؤسسات اقتصادية أو كجمعيات أهلية غير هادفة للربح، مهتمين بخبرتهم ووطنيتهم ومعرفتهم الأدق بكل تفصيلات المشكلات التى يعالجونها، أن يتوجهوا بجهود مكثفة نحو استكمال احتياجاتنا من البنية الأساسية للتربية والتعليم، وأن ينمو هذا الهدف النبيل خلال ثلاث سنوات على أقصى تقدير.

## (١٠)

ومن الإنصاف أن نشير إلى أن وزارة الأوقاف كانت أذكى من وزارة التربية والتعليم، وأكثر اتساقاً مع المنطق العصري، فهي تقدم للمواطنين وبدون مقابل نماذج التصميم المعماري والداخلي للمساجد، من أحجام وسعات مختلفة، وتترك لهؤلاء المواطنين فرادى وجمعيات أن يقيموا المسجد مع إشراف وملاحظة منها، حتى إذا ما انتهى البناء لم تمنع في أن تضم المسجد إلى قائمة أو طائفة أو مجموعة مساجد الأوقاف.

ومع هذا فلا تزال وزارة الأوقاف هي الأخرى بحاجة إلى أن ترفع يدها عن إدارة الأعمال المعمارية والهندسية والمدنية في المساجد، وعن النظافة والصيانة، وأن تتولى تزويد المساجد بالعلماء، وبموازنة ممولة للنظافة والصيانة والتشغيل، على أن تتولى هيئات أهلية خاصة بكل مسجد على حدة أو بمساجد كل حى أو كل مدينة الإنفاق الرشيد على ما تحتاجه المساجد، دون حاجة إلى إدارات كثيرة ومتكررة العدد والاختصاصات تكون قابعة أو متركزة في عواصم المحافظات، ومطالبة بما هي ليست قادرة عليه من متابعة الصيانة والتشغيل في مساجد منتشرة في كل الأرجاء والأركان على امتداد الوطن.

## (١١)

ومن حسن حظ مصر أنها تحفل الآن بكثيرين جداً من أبنائها الذين أحيلوا إلى التقاعد في درجات وظيفية إدارية وقضائية وعلمية وهندسية عالية ومرتسة، وأن هؤلاء منتشرون في جميع أنحاء الوطن، وأن معظمهم يتمتع بصحة جيدة تمكنه من أن يتولى إدارة مثل هذه الأمور في الفترة الذهبية من عمره، وهي الفترة التي يتوج بها حياته، بل إن كلاً منهم على حدة يتمنى كثيراً أن ينذر نفسه للإشراف على تشغيل وصيانة المسجد أو المدرسة أو العناية بحديقة كبيرة، حيث تطل شرفة بيته عليها.. وهكذا.. وهكذا.

ولكن هذا كله لا يمكن أن يتحقق أو أن يتم إلا في إطار فكري جديد من الإيمان بالفرد والإيمان بالشعب في ذات الوقت، وربما يقتضى هذا الإيمان قدراً ملازماً من الكفر (والكفر الحقيقي) بيروقراطية الحكومة، وبرأسالية الدولة، ولا مانع بالطبع من مثل هذا النوع من الكفر الذى يلازم الإيمان!!

\* \* \*

## الفصل الثالث

### نشدان الحضارة فى إدارة الأصول المملوكة للدولة

#### (١)

لم يعد سرّاً أن الحكومة المصرية تخطط فى سرعة خطوة من خطوات الخصخصة فيما يتعلق بالبريد المصرى، وإذا أردنا الدقة واستعمال ألفاظ الحكومة نفسها فلنقل: إعادة تدوير أو إدارة الأصول المملوكة للدولة.

ومع كل التقدير لأهمية الالتزام بالبعد الاجتماعى فى كل خطوات برنامج إدارة الأصول المملوكة للدولة فإنى أرى جانباً لا يقل أهمية عن جانب البعد الاجتماعى، وهما التوجهان السياسى والحضارى، اللذان ينبغى أن يسيطر على كل خطوة تستهدف الإصلاح الاقتصادى، وإلا فقد هذا الإصلاح بوصلته الهادية إلى تنمية حقيقية، والهادفة إلى أوضاع اقتصادية أفضل.

#### (٢)

وربما جازى أن أبدأ بالإشارة إلى أن التاريخ علمنا أن النجاح الحضارى لا يبدأ بالشعارات، لكنه يعتمد على مؤسسات حضارية تتغلغل فيها روح الحضارة، وتنتشر من خلالها هذه الروح، وأول هذه المؤسسات فى أى بلد نازع إلى التقدم هى مؤسسة الاتصالات، وجوهرها مؤسسة البريد.

أتمنى على الله - وليس شىء على الله بعزير - أن يعود للبريد المصرى مجده يوم كان ثانى أفضل بريد فى العالم، أتمنى على الله - وليس شىء على الله بعزير - أن تتبته الحكومة التى يرأسها وزير الاتصالات السابق إلى أهمية وجود مكاتب البريد أولاً، وإلى أهمية فاعلية مكاتب البريد ثانياً.

وفىما يتعلق بالجزئية الأولى فإنى أتمنى أن يكون لكل ثلاثة آلاف مواطن مكتب بريد واحد على الأقل، ولا أستطيع أن أتصور مثلاً أن مبنى كمبنى التليفزيون الذى يضم خمسين ألفاً من الموظفين، تخلو أرجاؤه من عشرة مكاتب بريد على الأقل!! وأقول: على الأقل، لتربط هذا المبنى ذا الوظيفة الاتصالية فى المقام الأول بملايين البشر الذين يتطلعون إلى الاتصال

به للتعقيب، أو للشكوى، أو للشكر، ولتتمكن موظفيه، والعاملين به من أن يحظوا بخدمات بريدية تناسب مع نشاطهم الاتصالي والإعلامي والإنساني!!

ولا أستطيع أن أتصور أية كلية جامعية وهى تخلو من مكتب للبريد، بل لا أستطيع أن أتصور أية مدرسة ثانوية وهى تخلو من مكتب للبريد يساعد على تعويد طلابها الادخار، والتعاملات المصرفية، والمراسلة، والاهتمام بثقافة طوابع البريد على سبيل المثال.

ولا أستطيع أن أتصور تجمعا سكنيا يخلو من مكتب بريد، بل لا أستطيع أن أتصور شارعاً رئيسياً أو سوقاً تخلو من مكتب للبريد.

### (٣)

ومع كل هذه التصورات التى هى صحيحة وحقيقية، وليست خيالية، ومع الإنجاز الذى شهدته بعض مكاتب البريد التى طورت فى عهد الدكتور على مصيلحى، الذى شاء القدر أن يجعله مسئولاً عن وزارة مهمة لكنها أقل أهمية بكثير من هيئة البريد، على الرغم من أنه كان أبرز موظفى الحكومة الذين فازوا فى الانتخابات البرلمانية، فإننى لا أستطيع أن أتصور البريد قادراً على المضى إلى الأمام بالعقلية التى لا تنزل تحكمه حتى الآن.

### (٤)

وربما كان من المهم أن نتأمل فيما يمكن أن تفرضه المعاملات البريدية الحالية من آثار سلبية فى سلوك المواطنين، وأخلاقهم المدنية، وتوجهاتهم الحضارية، وما يمكن فى المقابل لهذه المعاملات أن تنميه من قيم إيجابية فى حقبة نتطلع فيها بشدة إلى تنمية كل الإيجابيات التنموية، ولعلى أضرب بعض الأمثلة البسيطة التى قد يتعجب القارئ لاهتمامى بها، مع أنها تعبر تعبيراً واعياً عن الحقيقة المذهلة فيما يتعلق بصياغة التوجهات الخلقية والسلوكية والحضارية، وليس من قبيل التزيد القول بأن هذه التوجهات لا تجد ضابطاً لها ولا محددًا مع حاجتنا إلى هذا التوجه فى ثلاث هيئات، هى: هيئة البريد، وهيئة التليفونات، وهيئة السكك الحديدية، التى يناط بها جميعاً فى البلاد المتقدمة تدريب المواطنين على احترام الوقت، والنظام، والترتيب، والتنظيم.

### (٥)

\* ذهب مواطن يرسل خطاباً مسجلاً، ففرض الموظف استلام الخطاب لأن مرسل الخطاب (وهو رئيس للساعى الذى ذهب بالخطاب إلى البريد) لم يكتب اسم المرسل إليه ثلاثياً، مع أنه كتب عنوانه كاملاً وعنوان المرسل إليه، وتليفونه أيضاً، وكانت معه بطاقته الشخصية كاملة البيانات.



\* ذهب مواطن آخر يرسل خطاباً مسجلاً فلم يقبل منه لأنه كتب العنوان بالقلم الأحمر، وهذا ممنوع في هيئة البريد المصرية.

\* ذهب مواطن ثالث بخطاب أغلق بطريقة التدبيس، فرفض الموظف استلام الخطاب، فطلب المواطن من موظف البريد أن يسمح له بأن ينزع الدبابيس ويضع اللاصق فقبل له: إن هذا لا يجوز في مكتب البريد، وإن عليه أن يذهب فيتم هذه الخطوة في بيته أو بعيداً عن مكتب البريد حتى لا يراه وهو يصلح هذا الخطأ، لأن إصلاح الخطأ اعتراف به، وهو ما لا تقبله هيئة البريد.

\* ذهب مواطن رابع ليرسل خطاباً قيمياً ذا ظرف جميل، عن طريق ما يسمى «البريد السريع الدولي»، فقبل له: لا بد أن تشتري الظرف البلاستيك الخاص بالهيئة، وثمانه خمسون قرشاً، وبدون هذا الظرف لا نرسل بريداً سريعاً.

## (٦)

لا يتوقف الأمر عند هذا الحد الذي يبدو روتينياً فحسب، وإنما هو يتطور في اتجاه الخلف والماضي، ولا أقول الرجعية:

\* حرر مواطن خامس حافظة بمجموعة كبيرة من خطابات مسجلة، ونسخ هذه الحافظة على الكمبيوتر بطريقة جميلة، فقبل له: إن هذا لا يجوز، ولا بد من إعادتها بخط اليد على هيئة جدول، مع أن المرسل لكل الخطابات شخص واحد فقط، لكن لا بد من جدول بدائي.

\* ورد لمواطن سادس خطاب من دولة عربية قريبة، الخطاب يحوى صفحتين فقط وديسك «كمبيوتر»، لكن إخطار ورود الخطاب تضمن ضرورة سداد حوالى عشرة جنيهات، تمثل خمسة أنواع من رسوم وضرائب وتمغات.. إلخ، ذهب المواطن إلى مكتب البريد على بعد عدة كيلومترات لاستلام الخطاب فرفض الموظف المسئول تسليم الخطاب له إلا أن تكون الخزينة مفتوحة لسداد الرسوم. وفي اليوم التالى وفي موعد الخزينة أرسل مساعده ومعه البطاقة وصورة منها، وبطاقة المساعد وصورة منها، ورغم أن الموظفين كانوا يعرفون القصة من أمس إلا أنهم رفضوا!!! ومع هذا ظلوا يرسلون إخطارات للمرسل إليه ثم إنذارات بسداد أرضية، بينما كان المرسل إليه قد أراح نفسه وطلب صديقه في البلد العربى، وطلب منه أن يرسل رسالة إليه من خلال شركة من شركات البريد السريع «حقيقة» وليس من خلال البريد المصرى، وجاءت الرسالة في اليوم الثانى، ولا تزال إخطارات البريد المصرى بالكربون والكوبيا تذهب لصاحبنا مرة كل ثلاثة أيام.

\* فى حالة سابعة رفض الموظف قبول تسجيل خطاب مسجل، لأن المرسل إليه كتب العنوان بقلم «فلوماستر»، وهذا ممنوع، ولا بد من الكتابة بالخبز الجاف!! هكذا قالوا!!

## (٧)

### ونأتى أخيرا إلى ما قد يعتقد البعض أنه رفاهية:

أصدرت هيئة البريد طابعا يبدو أنه تذكاري، وقد تضمن صورة، وتحت الصورة اسم صاحبها، وهو رجل متقدم في السن، وتحت هذا الاسم كتبت الهيئة تاريخين على نحو ما تكتب الموسوعات تواريخ الميلاد والوفاة في حياة الأشخاص، لكن الفارق بين التاريخين كان أقل من عام، وهو ما لا يستقيم مع صورة الرجل الشيخ، فكيف يكون هذا الرجل قد عاش أقل من عام، ومع هذا وصل إلى هذه الشيخوخة؟

سألنى صديقى الذى اقتنى طابع البريد فقلت له: إنه لا حل لهذه المعضلة إلا أن تكون الفترة المكتوبة هى فترة توليه منصبا مهما.

أعجب صاحبى برأى! وسألنى: لكن الطابع لا يتضمن إشارة إلى أى منصب.

قلت: مع أنى لا أعرف فإن المنطق يفيدك أيضا فى هذا الموضوع!

قال: أى منطق؟

قلت: منطق جحا الذى كان يخطئ فى عد الحمير وهو راكب، ولا يصل إلى الصواب إلا وهو واقف، لأنه ينسى أن يعد الحمار الذى يركبه.

قال: وما علاقة هذا بطابع البريد؟

قلت: لا بد أن هذا الشخص الذى صدر الطابع لتكريمه كان رئيسا لهيئة البريد نفسها فى تلك الفترة!!

وبعد يومين من البحث والتحرى قال صديقى: إنه آمن بعبقريتى ولن يكفر بها بعد اليوم. أما أنا فلا أعتقد أن استنتاجى هذا يدل على عبقرية من أى نوع إلا إذا كان المفروض علينا أن نتجرع بقسوة نتائج هذه التصرفات العبقرية للبريد المصرى.

## (٨)

وأخيرا فإنى أريد أن أطمئن المسئولين إلى صدق كل ما رويته!! أما المواطنون فإنهم لا يؤمنون بصدق هذه الوقائع فحسب، لكنهم يعيشونها كلما ذهبوا إلى مكاتب البريد ذات اللافئات الخضراء الجميلة.

## الفصل الرابع

### نحو منظومة جديدة للأحوال الشخصية

#### (١)

لم تكن حادثة التاجر المشهور على نحو ما صورتها صحفنا الحادثة الأولى التي يتم فيها تجاوز القوانين الإسلامية والمدنية معا، ولن تكون، وليس صعبا أن ندرك أن التنظيم الحالي لمسائل الأحوال الشخصية يساعد على وقوع مثل هذه الأخطاء أو الجرائم والخطايا، وسأقصر حديثي في هذا المقال على الجانب التنظيمي، بعيدا عن الخلافات الشرعية والسياسية التي أحاطت بالموضوع، لهذا فسوف أسارع بأن أطرح السؤال المهم، وهو كيف يمكن لنا أن نضع تنظيما يضمن التزام الجميع بالشرع الإسلامي الحنيف دون تعسف في التطبيق؟ ويضمن أيضا إرشاد الجميع إلى هذا الالتزام.

وجوابي بسيط وسريع، وهو أن تكون الأحوال الشخصية منظمة تماما عن طريق الرقم القومي، ويكون هذا الرقم واردا في كل شهادات الزواج، والتصديق على الزواج، والطلاق، والرجعة، بل وأن يتم تفريغ بيانات هذه العقود في خانات هذا الرقم على قاعدة المعلومات في اللحظة التي يتم فيها العقد، ومن خلال قاعدة البيانات هذه يمكن لنا في لمح البصر أن نكتشف أى تجاوز يقع في هذا المجال، سواء من ناحية الزوج، أو من ناحية الزوجة، دون اللجوء إلى أسلوب التحريات السرية المطولة (!! ) التي لا تكشف إلا عشرة في المائة، أو عشرين في المائة من التجاوزات، وبعد أن تكون الفأس قد وقعت في الرأس بالفعل.

#### (٢)

ومن البدهى أن برنامج الكمبيوتر الذكى قادر على أن يؤشر على - أو يشير إلى - كل أنثى بحالتها الاجتماعية، ليس من حيث الزواج الحالى أو عدمه فحسب، ولكن من حيث الزواج

السابق أيضا، ومتى انتهى؟ وهل لا تزال في العدة، أم أن عدتها انتهت؟ وهل تحل لها العودة إلى زوج سابق، أم أنها استوفت الطلقات الثلاث بالفعل؟

كذلك فإنه في وسع برنامج الكمبيوتر الذكي أن يدلنا في لمح البصر على الزوجات اللائى في عصمة الزوج صاحب هذا الرقم القومى، وعلى مطلقاته السابقات، وهل لا يزال جائزا له الرجوع إلى أى منهن لأنها لا تزال في عصمته أو في عدتها.. إلخ.

ويقتضى هذا بالطبع إعادة تصميم استمارات عقود الزواج والإشهار والطلاق والرجعة لتكون قابلة وقادرة على تغذية برامج الحاسبات الآلية، كما يقتضى هذا من ناحية أخرى فرض قدر معقول من الالتزام بأن يكون تحديد القائم بمسئولية عقد الزواج تبعا للرقم القومى، بحيث يكون من اختصاص كل مأذون أو موثق أن يعقد عقود الإناث اللائى يقع رقمهن في إطار رقم معين، وذلك تبعا لمحل إقامة الأنثى، وهو لحسن الحظ نفس المنطق الذى تأخذ به النظم الخاصة بالرقم القومى من ناحية، والذى تأخذ به الأصول التى تنظم عمل المأذونين الشرعيين والموثقين من ناحية أخرى، وسيكون الجديد فى هذا النظام أن توزيع العمل على المأذونين سيكون محددًا بمجرد النظر إلى الرقم القومى للأنثى، بدلا من الاجتهاد فى تحديد المأذون المسئول تبعا لتوزيع المناطق السكنية فى الأحياء والمدن.

### (٣)

وبهذا الأسلوب المنهج علميا ومعلوماتيا يصبح معروفا أن عقد قرآن الأنسة ذات الرقم القومى يتم بمعرفة المأذون الذى يتولى عقد قران الإناث اللائى يقعن فى المسلسل الذى يضم عشرة آلاف رقم. وهكذا، وقد قلت «قدر معقول من الالتزام» مقدرا ما تفرضه الظروف من أن تكون العروس مقيمة فى وقت زواجها خارج مصر، وعندئذ يتولى المكتب الفنصلى بالخارج إتمام توثيق الزواج ولكنه يصبح ملزما بأن يخطر المأذون أو الموثق الذى تقع فى نطاقه الأرقام القومية المسئول عنها، وبنفس المنطق يمكن الاستئذان فى الإخطار إذا كانت العروس وأهلها ترغب فى عقد الزواج فى مصيف أو مشى أو عاصمة أو على يد مأذون أو موثق يرغب الأهل لأى سبب من الأسباب، وعندئذ يوافق هؤلاء جميعا، شرط إخطار المأذون الأصلى، وذلك من أجل تكوين قاعدة بيانات بشرية لدى الموثقين والمأذونين تزيد من حماية ودعم قاعدة بيانات الحاسب الآلى.

وتتيح هذه الاساليب القائمة على أساس علمى القضاء على أية ظاهر غريبة من قبيل تلك الظاهرة الشاذة والنادرة التى أشارت إليها الصحافة فى القضايا الأخيرة، وهى ظاهرة المأذون شبه الخصوصى الذى يتنقل مع أصحاب الرغبات لإتمام الصورة الرسمية التى لا بد منها لرغباتهم وشهواتهم، ثم يفاجأ بنفسه فى المحكمة مرة واثنين، وقد يصبح متها لا شاهدا فحسب، بل ربما يصبح شريكا فى الجرم لسبب مهم، وهو أن القوانين لم توجد فى البداية نظما كفيلا بأن تحقق لها التطبيق السليم والمرن فى ذات الوقت.

#### (٤)

وإذا كان الشئ بالشئ يذكر، فإننى أرى أنه قد أصبح من العار أن تظل الدولة على سياستها فى تقاضى رسوم زواج أو طلاق، وهى نفسها الدولة المعنية بالقضاء على الزواج العرفى ومشكلاته المتعددة، وأرى أنه قد آن الأوان لأن تلغى الدولة كل الرسوم المفروضة على العقود المتعلقة بالزواج والإشهار والطلاق والرجعة، وأن تتنازل عن كل هذه الرسوم المحسوبة بالمليم من رسوم نسبية وغير نسبية وتمغة وتنمية موارد... إلخ. بل وأن تسعى الدولة سعيا حثيثا فى أن تعفى المواطنين من دفع مكافأة المأذون على عقد العقد، وذلك بأن ترتب الدولة أمورها لأن يكون كل المأذونين خلال عدة أعوام لا تزيد أعدادهم على العشرة من المستشارين السابقين، على النحو الذى بدأته الدولة على يد وزارة العدل فى لجان توفيق المنازعات، وبهذا يتقاضى المأذون الشرعى أو الموثق أجره من الدولة نفسها فحسب، ولنذكر أن المأذون الشرعى ظل طيلة عهد وجوده منذ أيام الفاطميين بمثابة النموذج الأقدم لقاضى التوفيق فى المنازعات. وهكذا يصبح المستشار السابق المعهود إليه بوظيفة المأذون أو الموثق أيا ما كانت درجته السابقة فى القضاء بمثابة شخصية عامة كبيرة فى كل مجتمع مصرى تتولى تقديم النصح العائلى فى كافة المسائل المتعلقة بالأحوال الشخصية، بل والخلافات الاجتماعية المتجددة، كما يكون بحكم هذا الوضع عضوا فى كافة اللجان المعنية بالتنمية المحلية على المستويات المتعددة التى تتكون منها الإدارات المحلية، ممثلا بهذا مكسبا حقيقيا للمحليات، والإدارة المحلية.

\* \* \*

## الفصل الخامس

### كيف يمكن تصوير الإصلاح الاقتصادى للفلاح؟

#### (١)

لا سبيل إلى مشاركة المواطنين في السياسة والعمل العام وقضايا التنمية مشاركة حقيقية في المرحلة القادمة إلا بجعل المواطنين أنفسهم يؤمنون بجدوى المشاركة في نشاط وفعالية الحزب الذى ينتمون إليه، وذلك في ظل الحاجة إلى منهج جديد للتعامل مع مشكلات العصر، وقد أثبتت الشهور الماضية أن السياسة المصرية أصبحت بحاجة إلى كثير من الجهد المنظم لحركة الجماهير وتعبيرها عن فهمها ورأيها في قضايا التنمية، وهو ما يقتضى من التكنوقراطيين والتخطيطيين مقاربات أخرى للموضوعات المطروحة، وقد دارت مناقشات مستفيضة بينى وبين مجموعة من هؤلاء، تطرقت إلى مدى قدرة الفلاحين البسطاء على المشاركة بالرأى في قضايا التنمية، وقد قدمت هؤلاء نموذجا قد يبدو ساذجا في وسط هذا الكتاب، لكنه على كل حال كفيلا بتقديم الوجه الآخر للمقاربات الجماهيرية.

#### (٢)

#### وهذه بعض فقرات من النموذج:

نفهم أن مصر الآن تحتاج إلى حرث الأرض، والاستعانة ببذور جديدة، فضلا على تقليص كثير من الأشجار القائمة، فضلا على الإسراع بجنى ثمار سياسات تم تنفيذها قبل أن تفقد هذه الثمار حيويتها.

هذه العبارة السابقة تلخص المحاور الأربعة التى تحكم آمال المواطنين فى التوجه السياسى نحو قضايا التنمية.

## أولاً: حرث الأرض

يتمثل في تجديد التشريعات، فمما لاشك فيه أن هناك تشريعات كثيرة لا تحتاج إلى تعديل، وإنما تحتاج إلى إلغاء، ولا بد أن تلغى بتشريع يتضمن فترات وأحكام انتقالية، حتى لا تنشأ فوضى جديدة، وأبرز هذه التشريعات هي التشريعات الاستثنائية في مجالات الإسكان، والشهر العقاري، والسجل العيني، والضرائب العقارية، والعوائد، ورسوم النظافة، والمحليات، وغرامات الكهرباء، والهدم والإزالة والتعلية، والترخيص بالمهن، وبسيارات الأجرة والتاكسي، والحقوق النقابية المكتسبة، والرسوم المحلية والإضافية والنقابية، وبعض بنود تشريعات التأمينات، وقوانين العمل، والتصدير والاستيراد، والنقد، والجمارك، وممارسات النشاط المهني للأفراد والشخصيات الاعتبارية، كل هذه التشريعات في حاجة إلى إلغاء معظمها واستبقاء بعض قليل منها بالحد الذي يمكن من دفع المجتمع للأمام في خطوات التنمية التي لا تحتمل ضياع الوقت ولا تحتمل العبث الورقي المتزايد والدورات المستندية العقيمة.

وما لم نسارع بتقنية تشريعاتنا، فسنجد أنفسنا في غضون سنوات قليلة في حالة «الغرق النهائي»، في مسار السباق نحو المستقبل، ذلك أنه لا يمكن لنا أن نطلب الفوز ببطولة السباحة الحرة من بطل قيدنا يديه ورجليه، صحيح أن المعاقين يحققون أرقاماً قياسية، ولكن الصحيح أيضاً أن لهم بطولاتهم وأولمبيادهم الخاصة، ولا يمكن بحال من الأحوال أن نطلب متحدى الإعاقة بإدخاله طرفاً في مباريات غير المعاقين، ومن ثم فإن علينا أن نحدد بوضوح: هل نريد الانتظام في الأولمبياد العام لدول العالم، أم في الأولمبياد الخاص بذوى الاحتياجات الخاصة؟

## ثانياً: البذور الجديدة

ما أكثرها وما أوفرها وما أشد تطلعها إلى أن تلقى في التربة المصرية، ولكن المهم هو كيف نختار هذه البذور، فقد ثبت من تجارب الفترات الماضية المبررة أن البذور الشابة التي وثق بها بعض كبار رجال الدولة كانت أكثر فساداً من كل البذور القديمة، وأن هذه البذور لا تعرف حتى طريق مصلحتها، وأن إجرامها قد تخطى حدود المنطق والعقل، بل تحدى حدود الخيال، ولهذا أصبح المواطنون يضعون أيديهم على قلوبهم حين يستمعون إلى نبي عن بذور جديدة، بل إن صراع الأجيال قد حسم نفسه في ظل مثل هذه التصرفات الشاذة المتكررة، وجاء هذا الحسم لصالح الأجيال القديمة التي بدت وكأنها تمتعت وتأهلت وتزودت بما يفتقده الجيل الجديد،

فقد تلقت تربية متميزة، وعرفت قيما محددة ثابتة، وبذلت جهودا منظمة عبر سنوات طوال، وهى فى النهاية قادرة على الدفاع عن أخطائها، أما الأجيال الجديدة حسبما كشفت عنه فضائح الفترة الماضية، فإن أقصى مهارتها هو الإسراع بالاعتراف الكامل من أجل الحصول على البراءة التى يحصل عليها مَنْ يسمون فى المحاكم «شهود الملك»، كما أن أقصى ما أثبتته من كفاءة كان فى الزلفى والتقرب وتسهيل الفساد أو ممارسته بذاتها ونفسها وهكذا أصبح من المستحيل على جماهير شعبنا أن تتقبل نظرية البذور الجديدة دون أن تكون هناك مبررات قوية لاستخدام وتوظيف هذه البذور، ودون أن تكون هناك نتائج حقيقية معلنة عن جودة وصلاحية وإنتاجية هذه البذور، ومع أن هذا المعنى ليس بالأمر الصعب تحقيقا أو إدراكا، فإن ضمير الشعب المصرى أصبح فى حاجة إلى الاطمئنان!

\* \* \*



## الباب الثاني

### صعوبة حركة رأس المال



## الفصل السادس

### نظامنا المصرفى يئن.. والحكومة لا تحن

#### (١)

يلحظ المواطن العادى بكل وضوح وبدون أى فكر أو استنتاج أن مؤسساتنا المصرفية على جميع مستوياتها تعاني معاناة كبيرة، فمن المعتاد والمعهود الآن أن نجد البنوك مزدحمة، وأن نلمس بكل وضوح أنها تعمل فوق طاقتها، ومن اليسير أن ندرك أن الضغط النفسى والذهنى على رجال البنوك وسيداتهما قد أصبح يفوق أى احتمال بشرى، ومع هذا فإن العاملين بالبنوك والأغلبية العظمى منهم من الشرفاء الأمانئ النزهاء يعملون بكل ما يقدرون عليه، ويحاولون أن يسدوا الثغرات بين ما هو متاح لهم من موارد زمنية وبدنية؛ وبين ما هو مطلوب منهم من مقتضيات وظيفية ووطنية، لكن الأمر الذى لا يمكن تجاهله يتمثل فى أن حكومتنا الرشيدة لا تزال مصرة على ظلم البنوك والإجحاف بها من خلال أكثر من محور، ولن أتطرق إلى المحاور الفنية الدقيقة المتصلة بتفاصيل العمل المصرفى، ولكنى سأكتفى لتوضيح الصورة بذكر المحاور العمومية التى يسهل على المواطنين البسطاء من أمثالى إدراكها، وفى هذا الصدد يمكن لى أن أذكر عددًا من هذه المحاور على التوالى.

#### (٢)

لا تزال الحكومة تجمد أو تؤجل السماح بفتح فروع جديدة للبنوك، وهكذا فإنه مع الزيادة السكانية، ومع الإقبال المفترض تزايد على النشاط المصرفى وتوظيفه من أجل خدمة التنمية، ومع ازدياد معدلات الرقى والتحضر والإقبال على الإفادة من خدمات البنوك.. مع كل هذا فإن الحكومة لا تسمح بفتح أى فروع جديدة للبنوك القائمة مع أن هذا التجميد أو عدم السماح

لا يفيد الحكومة في شيء، ولا يحافظ لها على شيء، وليس منطقيًا ولا طبيعيًا ولا تنمويًا، ولكن الحكومة مصرة على هذا الموقف السلبي الغريب، وأستطيع أن أذكر للقارئ أن بعض البنوك قد أسست فروعًا جديدة وجهزتها منذ أكثر من عشرين عامًا، ولكن هذه الفروع لم تنل حتى الآن موافقة الحكومة على الافتتاح وممارسة النشاط.

وعلى الرغم من شذوذ هذا الوضع فإن أحدًا في الحكومة أو في البنك المركزي لن يلتفت إلى أهمية تبرير هذا الوضع والرد على هذه الملحوظة القاسية والمهمة.

### (٣)

على أن للقضية وجهًا آخر أكثر عمقا يتصل بشل قدرة البنوك على تجديد فروعها القائمة، وذلك من خلال ما هو مفروض عليها وعلى غيرها من صعوبة حركتها في سوق العقارات، فلا يزال القانون الاستثنائي الذي يحكم العلاقة بين المالك والمستأجر يلقي بظلال أثاره السلبية على حركة البنوك في مجال توفير أماكن تقديم الخدمة للجمهور، بل إن الصعوبة في هذا الصدد تتمثل في أن البنوك إذا ما أرادت استئجار مواقع جديدة، بالقانون الجديد وطلبت نقل النشاط القائم في فرع جديد إليه دخلت في الدوامات البيروقراطية المعتادة مع أي طلب منطقي من هذه الطلبات التي لا تراها الحكومة طبيعية ولا منطقية!

### (٤)

لا تزال البنوك عاجزة عن أن تتولى القيام بالمشروعات القومية الكبرى التي لا ينبغي لأحد غيرها أن يقوم بها، ولن أتطرق إلى الحديث عن مشروعات مختلف على جدواها واقتصادياتها، كما أنى لن أتطرق للرد السهل على الدعاوى الزاعمة بعجز بنوكنا عن أداء مثل هذا الدور، ولكنى سأستعيد من التاريخ الحديث تجربة بنك مصر في إقامة صناعات كبرى، فبنك مصر هو الذى أسس شركة الطيران القومية «مصر للطيران»، وهو الذى تولى كل عناصر النهضة المذهلة لصناعة السينما من خلال شركاته، ومن خلال استوديو مصر، وهو الذى نهض بصناعة النسيج حتى أصبحت مصر بلد النسيج، بدلًا من أن تكون بلد القطن فحسب، مع كل هذه التجارب الناجحة التي لا يزال المصريون المعاصرون يدركون تاريخها وحقيقتها، فإن البنوك المصرية لا تزال ممنوعة أو مغيبة عن هذا النشاط الاقتصادى الحقيقى، ومن العجيب أن البنوك في واقع الأمر هي أهم نموذج لما يسمى «الشركات القابضة»، ولكننا كالعادة اخترلنا مصطلح

الشركات القابضة حين خصصناه لبعض الكيانات البيروقراطية التي أعدنا توزيع شركات القطاع العام عليها، وهكذا فإن مصطلح ومفهوم الشركات القابضة تم اختزاله عندنا إلى ذلك المفهوم البيروقراطي المستحدث شكلاً فحسب، وهكذا تعرض هذا المفهوم الاقتصادي للاحتكار، وفي رأى بعض من هم أكثر شجاعة منى فقد تعرض للاحتقار.

## (٥)

لا تكف الأخبار عن التوالى عن القبض على مدير بنك وعلى مدير الائتمان، أو عن التحقيق معها، أو عن تحويلها للنيابة، أو عن محاكمتها، أو عن الحكم عليها، ولا غبار في هذا كله، فهؤلاء يمثلون - كما أشرت - قلة ضئيلة، بينما الأغلبية الساحقة شرفاء، ولكننا في المقابل لم نسمع طوال السنوات الماضية عن تكريم ناله مدير بنك، ولا عن وسام منح لمدير بنك، ولا عن مدير بنك حظى بتمجيد أو حفل لنهاية الخدمة أو سجلت صورته في لوحة شرف أو منح «زرار» الشرف على أقل تقدير، بل إن العكس هو الذى حدث للأسف الشديد، ذلك أن خمسة على الأقل من رؤساء البنوك الخاضعة لقاعدة تعيين رؤسائها من قبل الحكومة قد أنهيت خدماتهم دون أن يعرفوا، وقبل أن ينتهى الأجل الذى عينوا حتى حلوله بمقتضى قرارات سابقة، وآخرون كان قد صدر لهم قرارات بمد الخدمة فوجئوا في الصحافة بأن آخرين قد عينوا في أماكنهم، ومع أن أحداً لم يوجه إليهم كلمة نقد أو اتهام فإن أحداً أيضاً لم يوجه إليهم كلمة شكر أو ختام.

وهكذا أصبح بعض هؤلاء في صورة أقرب إلى المجرمين أو المحرومين، على أقل تقدير، وهى روح كفيفة بقتل كل روح للعمل أو للشرف، بل كفيفة بتحويل رجال المال إلى صورة فئران مذعورة من جميع الاتجاهات، وهى روح لا تكفل لأى اقتصاد قومى مهما كان قوياً أن يتقدم ولو خطوة واحدة.

\* \* \*

## الفصل السابع

### هل عرفت القراقوشية طريقها إلى بنوكنا؟

(١)

تصور البنوك في وجداننا القديم على أنها مؤسسات غير بيروقراطية قادرة على الإنجاز، وقادرة على النفاذ إلى الموضوعية مباشرة دون حاجة إلى كثير من الإثبات الورقى والأختام والشهادات، ولهذا التصور نصيب كبير من الصحة، وهو يعتمد على آليات أخرى لصياغة العلاقة بين البنك وبين المواطن غير تلك التى تعتمد عليها المصالح الحكومية، ويكفى على سبيل المثال أن البنوك تعتمد توقيعاتنا بناء على نماذج لها تحتفظ بها وتلزمها بتنفيذ رغباتنا المصرفية.

ومع هذا فإن النمط المصرى من الإدارة لا يزال يتيح لكثير من المديرين، كما نعرف، أن يضعوا بصماتهم على الإدارة فى آلياتها الدقيقة، ولهذا نجد كثيرًا من المصالح تأخذ بتقاليد غريبة، لكنها تلقى الإقناع الداخلى، بل الإيمان بها، ونرى أنفسنا - ونحن أصحاب حاجة - مضطرين إلى أن ننفذ لها هذه الطلبات الغريبة حتى نقضى حوائجنا، دون أن ننتبه إلى أن عدم احتجاجنا على هذه الإجراءات الغريبة يمثل مشاركة فى ظلم النفس وفى الدعوة إلى التخلف بخطوات لا نهاية لها.

(٢)

ومع أن الأنظمة الإدارية فى العالم كله لا تستقر إلا بعد أن يتفق مصمموها على أفضل صيغة، فإن مصر تتميز بصيغة بديعة، وهى أن المنفذين وكبار المنفذين يعودون من تلقاء أنفسهم ليفرضوا نظراتهم الفردية الهامشية على هذه النظم، مع أن المصممين للنظم كانوا قد استبعدوا هذه النظرات الفردية عندما استقروا على النظام الذى استقروا عليه، لكن «سلطة التنفيذ» تمنح سطوة تلقائية تجعل أصحاب الحاجة يرضخون لكل إجراء عقيم يبتدعه موظف محلى، وهم يلعبون أيامهم.

ومن العجيب أن الروح البيروقراطية العقيمة قد وصلت إلى بعض بنوكنا الاستشارية، ومن العجيب أكثر أن هذه الروح قد لقيت ازدهارها على يد الأجيال الجديدة من مديري البنوك.

### (٣)

وهذا على سبيل المثال نموذج عجيب من نماذج التسلط الإداري، ابتدعه رئيس سابق لمجلس إدارة بنك استشاري، وقد كان من حظ البنك أن يصل إلى حالة لم يعد مجديا فيها إلا الاندماج في غيره.

#### ولنقرأ نص رسالة للعملاء:

- يسعد إدارة البنك أن تهديكم أصدق التمنيات، وتأمل إحاطتكم بأنه في إطار تطوير وميكنة نظم المقاصة بين البنوك لتحصيل شيكات العملاء، فقد تم تطوير طباعة دفاتر الشيكات التي يصدرها البنك للتوافق مع الأجهزة والأنظمة الإلكترونية المستخدمة في هذا الغرض.
- وقد حرص البنك في تصميمه وطباعته لشكل الشيك الجديد على أن يحمل هذا التصميم - بخلاف الضوابط المناسبة لتأمينه ضد التزييف والتزوير - إظهار الجوانب من الحضارة الفرعونية القديمة ليكون هذا الشيك بمثابة سفير في الدعاية لها عند تداوله بالخارج، وليعكس الاعتزاز بتاريخنا وحضارتنا القديمة. (أرأيت هذا التمحك الجميل في الحضارة، والتمحك غير المبرر في الدبلوماسية كذلك؟).
- ولما كان تطبيق هذا النظام الإلكتروني الجديد في تحصيل الشيكات سوف يترتب عليه بالتالي استبعاد الشيكات القديمة بحوزتكم حاليا من التمتع بالتسهيلات والسرعة التي يوفرها هذا النظام، وحرصا من البنك على تمتعكم دوما بالخدمة المصرفية الراقية والمتطورة، ولتسهيل معاملاتكم وسرعتها.
- فإننا نرجو سرعة التقدم للبنك من خلال الفرع الموجود به حسابكم للحصول على دفتر الشيكات المطور قبل بداية الشهر القادم.

## ( ٤ )

احتفظت بهذا الخطاب وبفكرة هذا المقال شهرا بعد آخر، وكنت أرى نفسى مضرا بالاقتصاد الوطنى لو أننى نشرته والبنك قائم تحت رئاسة رئيسه الذى ابتدع هذا الأسلوب، لكن الظروف اليوم تغيرت وتم دمج هذا البنك بعد أن تركه رئيسه إلى مجلس إدارة بنك آخر. وهكذا أصبحت فى حلٍّ من أن أروى القصة لعلنا نفهم منها أن هذا الأسلوب القراقوشى لا يليق أولا، ولا يفيد ثانيا.

فأما أنه لا يليق فإنه لا ينبغى علينا أن نفرض على العملاء أن يحصلوا على دفاتر شيكات جديدة بينما دفعوا من قبل مقابلا لدفاتر شيكاتهم، إلا إذا عرضنا عليهم أن نبدل لهم بدفاترهم دفاتر جديدة، لأنهم دفعوا من قبل جنيها كاملا فى مقابل كل شيك فى دفاتر شيكاتهم. فإذا أردنا إلغاء هذه الشيكات فلا ينبغى تحميل قيمتها لأصحاب الحسابات، ولا ينبغى إزعاجهم بهذه الطريقة.

ومن الطريف أن أصحاب الحسابات الذين تعودوا المعاناة من الفكر القراقوشى ذهبوا ليحصلوا على شيكات جديدة فوجدوا أن عليهم أن يتقدموا بطلب قبل أن يحصلوا عليها بعد أسبوع، وبعد أسبوع وجدوا الطابعة عطلانة، وبعد أسبوع آخر وجدوا الطابعة غير المدربة قد طبعت أسماءهم فى ظهر الشيك وليس على وجهه.. وهكذا.

و أما أن هذا الأسلوب لا يفيد فأمر يستطيع كل مواطن - قبل كل مصرفى - أن يدركه بمنتهى السهولة.

ولله الأمر من قبل ومن بعد.

\* \* \*



## الفصل الثامن

### الأزمة الاقتصادية من العالمية إلى المحلية

(١)

أبدأ من حيث أريد أن أضيف، أو أعارض مَنْ سبقونى إلى موضوعات الأزمة الاقتصادية، فأذكر بكل وضوح أن هذه الأزمة لم تكن حادثاً عارضاً، وإنما كانت عرضاً كاشفاً عن مرض معروف منذ فترة طويلة من حيث أسبابه، وآلياته، ومما يؤسف له أن أحداً لم يشأ أن يشخصه صراحة، أو أن يسميه باسمه الحقيقي، وهو مرض الادعاء - الادعاء الزائد على الحد - الذى يسيطر فى بعض المراحل على البارزين من رجال الصف الأول فى مجال المال والأعمال، وهو مرض لا يقل فى وطأته عن الاستبداد السياسى وما ينشأ عنه من كوارث، وقد كان من حسن حظى، أو ربما سوء هذا الحظ، أنى قد كنت أدرك ملامح هذا المرض من بعيد، حتى أتيج لى فى السنوات الأربع الأخيرة أن أعرف بعض رموز هذا المرض عن قرب، فإذا بى أكتسب معرفة عميقة بما لم أكن أتصوره من مظاهر مرض الادعاء وأعراضه، وهى أعراض تبدو بعيدة وغير متجانسة، وربما متعارضة، لكنها تصب فى النهاية فى تقوية هذا المرض الخادع المخادع، الذى يصور نفسه للآخرين وكأنه حصيلة مجموعة من الصفات المتميزة التى يرغب أصحاب الأعمال - بمن فىهم الحكومة - فى وجودها فى طبقة مديريها، ومنها على سبيل المثال: الثقة فى النفس، والقدرة على الأداء، والصواب فى اتخاذ القرار، والأفضلية فى اختيار البدائل، والذكاء فى التعامل مع البشر، والتوظيف الماهر لقدرات العاملين والمتعاملين على حد سواء، ومن أجل تسويق هذا المرض على أنه دواء ناجع كانت الشعارات ترفع فى مواجهة الذين يختارون القيادات الإدارية، بل والسياسية، ضاغطة عليهم كى يختاروا هذا «المدير» بالذات، بكل ما فيه من ادعاء، ثم تمضى التجربة فتثبت أن ما كان ميزة ظاهرة لم يكن إلا مرضاً عميقاً، ولم يكن هذا المرض فى حقيقته إلا حصيلة قدرة فائقة على التعامل الشخصى، واستغلالاً عميقاً

للعلاقات والقربى، وتوظيفاً لتاريخ الآباء الروحيين، وانتهازاً للفرصة، وتزويراً في الأرقام، وإعادة صياغة مغرضة للحقائق، وتخطياً للأمناء والنوابغ، وتحجياً للكفاءات، وإفساداً للنظم المستقرة تحت دعوى الرغبة في النجاح أو التطوير على الأقل.

## (٢)

ولست أبالغ إذا قلت: إن عناية الله وحده قد حمت مصر من واحد من أبرز رموز هذا التيار المنتشر في العالم كله، وقد كان هذا الرمز الذى أذاق الاقتصاد المصرى ضربات عنيفة وموجعة، على وشك أن يحتل موقعا متميزا فى الحكومة والنظام، كما كان كفيلا بأن يذيق مصر مرارة الأزمة الاقتصادية الراهنة التى لم تكن لتتحملها، وإذا بعناية الله تقيض لمصر اختيارا موفقا إلى أبعد حدود التوفيق للموقعين اللذين كانا كفيلين بضبط الإيقاع الوطنى فى المجالين الاستثنائى، والمصرفى، مما كان له أثر مباشر فى النجاة بمصر من كثير من مقدمات الأزمة الاقتصادية ومعقاتها، فضلا على النجاة منها ومن أسبابها الظاهرة والباطنة على حد سواء.

والواقع أن أغلب الناس لا يعرفون على وجه التحديد كيف شملت عناية الله مصر فى الوقت المناسب لتحميها من هذا التيار الذى كاد يعصف بها ويطيح، ويمهد الطريق للخراب، ومن حق هؤلاء أن يلبأوا، مثل عامة الناس، إلى الاعتقاد العميق فى أن الله وحده هو الذى يحمى مصر، ويكلؤها بعنائه، ويكفيها شر من أرادها بسوء.

## (٣)

أعود إلى المرض الذى أدى بالإنسانية إلى المعاناة التى تجنى ثمارها فى أيامنا هذه، فأقول: إنه مرض من أمراض الأغنياء، لكن هذا لا يمنع أن يصيب الفقراء أيضا، فكما أنه أصاب الولايات المتحدة والدول الغربية فى ذروة نموها الاقتصادى، فإنه أيضا لا يكف عن إصابة كل الدول النامية، وقد أصاب الدول الاشتراكية أيضا فى مراحل سابقة، على الرغم من قوة سيطرة الدولة على وسائل الإنتاج، ويكفينى للتدليل على هذا أن أشير فى سرعة بالغة إلى أن الأزمة الزراعية التى هزت دعائم الاقتصاد السوفيتى، بل قوضت دعامة الاتحاد السوفيتى، كانت نتيجة طبيعية لسياسة الادعاء القاتلة التى مارسها واحد من المدعين، عهد إليه بالمسئولية عن الزراعة على مدى عهدى ستالين وخروشوف، وتمكن بأسلوبه القاصر، وجهله الفاضح من أن يقود الاتحاد السوفيتى إلى هاوية قاسية، كانت على سبيل المثال سببا

فيما عرفناه من أزمة القمح الشهيرة، لكنها امتدت بالطبع إلى كافة المحاصيل، ومعدلات الإنتاج، ومعايير الجودة.

ولست في حاجة إلى الذهاب بعيداً، فتاريخنا الوطنى المعاصر نفسه حافل بالأمثلة الدامغة على ما يقود إليه الادعاء من كوارث عسكرية، وتعليمية، واجتماعية، كما أنه حافل أيضاً بالأمثلة المشرفة الدالة على النتائج المذهلة التى يحققها التخطيط الجيد، والعمل الهادئ، والجهد الهادف.

## (٤)

أنتقل للحديث عن خطر الاقتناع بثلاثة من التشخيصات الخطأ التى يمكن أن تنحرف بتقديرنا للأزمة وتبعاتها عن جادة الصواب.

وأول هذه التشخيصات الخطأ والمضللة هو إلقاء التبعة على السياسات الرقابية، والحديث عن ضعف هذه السياسات، وهو حديث يستسهل التشخيص بقدر ما يخطئه (أى يحكم عليه بالخطأ) أيضاً، وهنا أحب أن آخذ القارئ معى إلى مصر، حيث يبذل الجهاز المركزى للمحاسبات جهداً صادقاً ودقيقاً على أعلى مستوى من الدقة والشمول، ومع هذا فإن كثيراً من الوزارات، والقطاعات تضرب بتقارير الجهاز عرض الحائط، بل إن أحد أبرز وزراءنا القدامى يجاهر بهذا ويعتقد أن فى مجاهرته بمعادة الجهاز ومناوآته ما يرفع أسهمه.

وقل مثل هذا فيما تعالج به الإدارات الحكومية المختلفة ما يرد إليها من تحذيرات تحملها تقارير الرقابة الإدارية، وليس سرّاً أن بعض هذه الإدارات لا تنظر إلى الرقابة الإدارية إلا على أنها تضييع وقت وجهد!!

ومع هذا فلا يخفى على أحد أن بعضنا يشخص أزمة الرقابة فى مصر على أنها كثرة الأجهزة الرقابية، وتعددتها، ولم يكلف هؤلاء أنفسهم سؤالاً واحداً عن عقوبة الذين يضربون بتقارير الجهاز المركزى للمحاسبات، أو تقارير الرقابة الإدارية عرض الحائط، ولا الذين يضربون بها طول الحائط.

ونحن نعرف بكل يقين أن رقابة الصحافة ورقابة الإعلام ورقابة الجماهير تفوق رقابة هذه الأجهزة جميعاً فى حجمها وانتشارها وسطوتها، لكن المشكلة أيضاً أن أحداً لا يلقي لها بالاً فى تقويم سلوك المنحرف والمتجاوز، وعندما تحدث الواقعة نسمع أصواتاً عن غياب الرقابة أو ضعفها، بينما الأولى أن نتحدث عن غياب العقاب الرادع.

## (٥)

ثاني هذه التشخيصات الخطي والمضللة هو الحديث عن أهمية الحديث عن ضبط الائتمان، بينما القضية في الائتمان المصري لا تتعدى انطباعات شخصية يجيد المحترفون تصويرها وتطويعها، ويجيد المقلون على التدليس استغلالها، ومن العجيب أن كل أزماتنا في مجال المال والأعمال قد بدأت على هيئة حملات تليفزيونية مكثفة ومؤثرة، ومن العجيب أن عقلاءنا باتوا منذ زمن بعيد يدركون أن حملات التليفزيون التي تشن على هذه الصورة ليست إلا مقدمة لفساد كبير، ومع ذلك فقد باتت الاستهانة بالحمى أمرا طبيعيا، ويتقبل مسئولون كبار الزعم القائل بأن هذه الحمى ليست إلا صورة من صور الرفاهية بسبب زيادة وعدد وكفاءة أجهزة التكييف في صقيع الشتاء.

والواقع أن علاج سياسات الائتمان في مصر - على محدوديته - ينبغي أن يوجه في المقام الأول إلى ضبط مصداقية الإعلام، وإلى ضبط خمسة سجلات حكومية مهمة، هي سجلات الأحوال المدنية، والضرائب العقارية، والشهر العقاري، والسجل التجاري، وضرائب المهن الحرة والتجارية.

## (٦)

ثالث هذه التشخيصات وأهمها هو الاستهتار، وقد بلغت معاناتنا مع الاستهتار مبلغا لم يصل إليه أحد في أي زمان أو مكان، وليس أدل على الاستهتار من قول رئيس مجلس الوزراء ذات مرة: «إن عجز الموازنة لا يقلقه»، ومن قول غيره أقوالا شبيهة، من قبيل القول المأثور: «إن المدين سيد الدائن»، وهي فلسفات إن جاز استخدامها لتطبيب الخاطر، وتهدة النفس الجزعة، فإنها لا تصلح سندا لاقتصاد يعانى ويستهدف في الوقت نفسه الوفاء باحتياجات المواطنين.

ومما يؤسف له أن رجال الحكومة لم يقرأوا تاريخ مصر في القرن العشرين ليعرفوا أن ضغط الإنفاق الحكومي كان أكثر الوسائل فعالية في تجنب مصر أزمة الثلاثينيات، وأزمات الحروب المتلاحقة في عهده الليبرالية والثورة، ولیدرکوا أيضا أن هذا السلاح الجاد هو الذى كفل النجاح والتخطي، حتى في غياب الموارد السيادية التي أصبحت متاحة الآن بكثرة، ومما يؤسف له أيضا أن نزيه الإنفاق الحكومي في مصر فاق كل توقع، بل فاق كل مخاطرة، ومع هذا فإن المالية تقدم الموازنة العامة للدولة وهي فخورة بتضخم أرقامها، تماما كما يفعل طبيب ساذج يعالج مرض السكر، فيفخر بزيادة وزن المريض، والله الأمر من قبل ومن بعد.

## الفصل التاسع

### للفساد نسبة ينبغي ألا يتجاوزها

(١)

البنوك ورجال الأعمال والحكومة والقضاء هي أطراف أربعة تتجاذب الآن قضية الساعة، ورأى ببساطة في تشخيص ما حدث من انفجار للفساد في الفترة الأخيرة أنه لم يكن ورماء، ولا مرضا، ولا عرضا، إنما هو نتيجة طبيعية لأحوال فرضتها الحكومة حيناً، وخلقتها حيناً آخر، ورأت أن تبحث عن يدفع ثمنها، ووجدت هذا «الدافع» في بعض رجال الأعمال الذين ظلوا يرحبون طوال السنوات الماضية بأن يقوموا أمام وسائل الإعلام بدور المتبرع الدائم في بناء المدارس، وفي إزالة آثار الزلزال، وفي تعويض ضحايا الباخرة المحترقة، وفي تعويض ضحايا القطار، وفي صندوق الكوارث، وفي التبرع لسداد ديون مصر، وفي بناء مستشفى للأورام.. وهكذا.. وهكذا، فلماذا إذاً لا يقوم بعض رجال الأعمال بالتبرع لسداد مسئولية بعض أجهزة الحكومة عن هذا الكساد، وعن هذا الركود، حتى لو اقتضى الأمر أن يكون تبرع رجال الأعمال في صورة التبرع بجزء من حرياتهم (!! ) من أجل إنقاذ سمعة الحكومة؟

(٢)

منذ خمسين عاما كان في مصر رجال أعمال لا يركبون من السيارات إلا ما يؤدي الغرض، ولا يتخذون من المساكن إلا ما يليق بهم، فحسب، ولا يقيمون من الأفراح والليلالي الملاح إلا الحدود الدنيا، لكننا أصبحنا نواجه برجال أعمال من نوع جديد، يصدرن صحفا باسمهم، وقيمون محطات تليفزيونية من أجل أنفسهم، بل يستأجرون ويديرون الملاهي الليلية، حتى إذا ما ذهبوا إليها أحسوا بأنهم في بيوتهم، وهم مع هذا مصممون على أن يبنوا جامعات تحمل أسماءهم، أو على الأقل معاهد أو مدارس، ونراهم ينفقون على تلميع أسمائهم أضعاف ما

يمكن لهم أن يكسبوه، وإذا حانت الفرصة لأداء واجب العزاء في قريب لأحد المسؤولين خصصوا صفحات كاملة لتقديم هذا الواجب، وكذلك هم يفعلون في المناسبات السعيدة، وهم لا يكفون عن الظهور بأفخر الثياب، ويتعطرون بأشذى العطور، ويتحلون بأروع الإكسسوارات، بل إنهم أو بعضهم يجاهرون بالطرق المكلفة التي لجأوا إليها من أجل الحصول على زوجاتهم أو تبديل الزوجات، ولا مانع عند هؤلاء من يخوت في موانئ البحر الأحمر، وطائرات في القاهرة، وشاليهات في الساحل الشمالى، وأخرى على خليج السويس، أو خليج نعمة في شرم الشيخ.. وهكذا.. وهكذا.

### (٣)

إذا كان الأمر كذلك فلا عجب من أن يلحظ كثيرون أن هناك طبقة مشوهة اسمها «طبقة رجال الأعمال»، وهى من حسن الحظ لا تضم كل الصناع الناجحين ولا كل التجار الناجحين، لكنها تضم أولئك الذين سولت لهم أنفسهم أن يمارسوا هذا الدور الذى يؤدونه، لا لأنفسهم ولا لوطنهم، وإنما للشيطان نفسه، ومن عجب أن نقرأ انتقادات الصحافة لهذا السلوك في الصفحات الأولى والافتتاحيات، فإذا ما انتقلنا إلى صفحات الاجتماعيات وصفحات الفن ومجالات النميمة وجدنا نوعا من التبذل، بل التهتك الذى لم نشهده من قبل، ولم تشهده بلادنا من قبل.

### (٤)

وخلاصة ما أريد أن أقوله هو أن الحياة الاقتصادية تطبق قانون الأوانى المستطرفة الذى يعمل عمله في السوائل، وقد ظلت البشرية قرونا كثيرة تجهل هذا القانون، بل إن بعض العلماء ظنوا في بعض الأوقات أن منسوب المياه في بحر من البحور أعلى من منسوبها في بحر آخر، وهكذا (أو لهذا) أجهضت فكرة إنشاء قناة تربط بين البحرين - الأبيض والأحمر - عبر الأراضي المصرية. وقد حدث هذا الاجهاض بالفعل، وظل الاعتقاد سائدا إلى أن اكتشفت البشرية هذه الحقيقة البسيطة التى يعبر عنها قانون الأوانى المستطرفة، ويبدو أن حياتنا الاقتصادية والاجتماعية تعاني من شىء مثله الآن، فبعضنا يتصور أن الفساد قابل للعزل أو الانعزال، وبعضنا يتصور أن اقتصادنا يمكن له أن ينطلق رغم عبث العابثين، وبعضنا يتصور أن بؤر النجاح وحدها كفيلة بتحقيق الحلم، وبارضاء الطموح الوطنى، بينما الحقيقة التى لا تقبل المساومة تكمن في أن الاقتصاد السوى يتطلب أخلاقا سوية لا تقبل من الفساد والإفساد إلا أدنى الحدود.

## (٥)

والحقيقة أن نسبة الميكروبات المهددة للحياة لا تزيد بمقدار كبير على نسبة الميكروبات التي يمكن للحياة أن تستمر بها، وليس معنى أن الحياة قابلة للاستمرار مع وجود خلايا ضارة بنسبة ما أنها يمكن أن تتقبل الاستمرار مع وجود نسبة أخرى تزيد عليها قليلاً جداً، على اعتبار أن النسبة الثانية ضئيلة ولا تزيد كثيراً على النسبة الأولى، ذلك أن الحدود المسموح بها قد لا تتعدى النسبة الأولى، وعندئذ تبدأ مرحلة الخطر، وهذه هي حكمة الحياة والطبيعة، ولا يمكن أن نقول: إن الطبيعة تعسفت حين سمحت للمرض بالوجود، على حين كانت الصحة متاحة قبله مباشرة، ويبدو لي أننا في كثير من الحالات التي نعاني منها على مستوى اقتصادنا قد تعدينا مراحل الخطر، كما أننا في كثير آخر قد قاربنا أو شارفنا هذه المراحل، ومع هذا فإننا نخدع أنفسنا بترديد مقولات من قبيل: إن الفساد أمر حتمي، وإنه موجود في كل مكان، بينما هناك حقيقة تكاد تكون غائبة عنا أو مغيبة بقصد، نتحدث عن نسبة قد يستهان بها، ونسبة أخرى لا يستهان بها.

وأرجو أن ننتبه في الوقت المناسب إلى النسبة التي لا يستهان بها.

وأظن أن الوقت المناسب قد حل، وأظنه أيضاً لم يفت.

\* \* \*





## الباب الثالث

### الخلط بين البريء والمتهم



## الفصل العاشر

### البيروقراطية المتهم البريء الأول

#### (١)

لى رأى بسيط فى البيروقراطية، وهى أنها كالأدوية ينبغى أن تكون واضحة الهدف، ومحددة الوقت، وموضعية التأثير، وضمنية الجرعة إلى أقصى حد.

ولهذا فإنى ظللت دائما أستنكر وأهاجم الخطوات الزائدة التى تطلبها الحكومة وإداراتها المختلفة من المواطنين، ولا أرحب على الإطلاق باستمرار كثرة الطلبات المكتوبة، ولا التأشيرات، وأعتقد فى أهمية أن تتولى الإدارة الحكومية والتنفيذية عموما (حتى فى خارج الحكومة) مراجعة البيانات بنفسها، وأستنكر بكل ما يمكن أن تطلب هذه الإدارات من المتعاملين معها أن يجهزوا الأوراق والبيانات والشهادات، كما كنت منذ زمان بعيد، وقبل انتشار الأجهزة والأنظمة الرقمية، أرى أن تعتمد كل هذه الأجهزة على الرقم، وأن تستغل الرقم (القومى) إلى أقصى الحدود، وقد كتبت قبل بداية الألفية الثالثة أقول: إن حضارة القرن الحادى والعشرين ستكون رقمية، وقبلها لم أفتأ أحكى عن تجارب العالم المتقدم فى كل شىء، ومع هذا فإنى لا أعفى نفسى من المسئولية عن استمرار الوضع الحالى، وعن أننا لم نشبع بعد بالفكرة القائدة إلى التقدم، ولا أعفى كل من يعرفون الحقيقة فى هذا الصدد، بل إنى أعتقد أن من واجبنا جميعا أن ننصرف بكل ما يمكننا من جهد إلى إقناع الوطن وسياسييه وإدارييه وبيروقراطييه من كل مستوى بأهمية توظيف البيروقراطية على المستوى المناسب بدون تزييد، وبدون إهمال فى الوقت ذاته.

## (٢)

ولا ينبغي لنا أن نقصر في أداء هذه المهمة، بل إنه يجب علينا أن نناقش كل إجراء تحكّمي بمجرد صدوره، وأن نجعل أصحاب القرار يحسون بأهمية الرجوع عن الخطأ والعودة إلى الصواب، وأن نخلق في مواطنينا القدرة على تلخيص وتسجيل كل ما يريدونه من نقد يستحقه كل ما لا لزوم له من الإجراءات التي تفرض من آن لآخر دون أي داع لها، فبمثل هذا الأسلوب يمكن لنا أن نطور من الفكر الذي ينظم مجتمعنا من أجل فائدة هذا المجتمع ومستقبله.

ولا يقف الأمر عند هذا الحد، فإن كثيرًا من إجراءات الحكومة المقدسة أصبحت في حاجة إلى مراجعة وإلى تغيير، ولا أعتقد أن هناك فائدة للاستثمارات المطولة التي لا تغني شيئًا، ولا بياناتها التي لا تغني شيئًا، وعلى سبيل المثال فإن الاستمارة التي نحررها من أجل تجديد جواز السفر مليئة بالخانات والسطور، لكنها مع هذا لا تغني عن أن تخضع للنظام الجميل الموجود بالفعل في مصلحة الجوازات، والذي يكشف في أقل من دقيقة عما إذا كان لصاحب الطلب جواز سفر قبل هذا أم لا، وهل انتهت صلاحية جوازه أم لا، وهل هو مطلوب في قضية أو ممنوع من السفر أم لا، ويتم هذا الكشف في لمح البصر، ومع هذا فإننا جميعًا نملاً استمارة من أربع صفحات فلوسكاب ويعتمدها اثنان من الموظفين في الحكومة، ويعتمد اعتمادهما رئيسهما بعد المرور بإدارة شؤون العاملين ومديرها، ثم تختتم الاستمارة بخاتم النسر، وكل هذا لا يعنى شيئًا، ولا يعنى عن شيء، بينما الكشف الكمبيوترى كفيف بكل شيء.

## (٣)

وقد كنت اقترحت منذ أكثر من خمسة أعوام ألا يكون لجوازات السفر رقم مسلسل خاص بها، وإنما تستعمل الرقم القومى للمواطن مباشرة بحيث يسهل الكشف على الجوازات وعلى أصحابها بمجرد الرقم الذى هو فى الوقت نفسه الرقم القومى، وبحيث تكون بيانات صلاحية الجواز والسفر والعودة متاحة تماما من خلال الرقم القومى للمواطن، ومثل هذا الإجراء يكفل توفير سنوات عمل طول من البيروقراطية المملة، نفقدها كل يوم فى كل إجراء من هذه الإجراءات، وهأنذا أجدنى مطالباً أن أكرر اقتراحى، بل وبأن أمتد به إلى بطاقات الخدمة العسكرية، ورخص قيادة السيارات، ورخص السلاح، وعقود الزواج والطلاق، والرقم التأمينى، وبحيث يكون فى الكمبيوتر القومى للأحوال المدنية قاعدة بيانات كاملة عن المواطن

متاحة بمجرد لمس الأزرار، تتضمن كل المعلومات الصحيحة والدقيقة عن حالته الاجتماعية وأسرته، وحالاته الاجتماعية، وسفره، وعودته، وتأميناته، ورخصة قيادته، وسلاحه.

بمثل هذا الأسلوب وحده يمكن لنا أن نخترل سنوات عمل ضائعة كل يوم في إجراءات لا تستهدف شيئاً إلا العبث المنظم المتعسف.

## (٤)

إن التعامل الرقمى مع ستين أو ثمانين مليوناً من المصريين بمجموعة من الأرقام يكفل فى النهاية أن تتم كل أنشطة الحياة، وأن تسجل على نحو يكفل الإمام بها واستعادتها فى حجم لا يتعدى حجرة صغيرة، وبأمان كامل، وينهى عقوداً وعهوداً من الأوراق المتراكمة، ويكفى فى هذا الصدد أن نشير إلى أن كل إدارتنا الحكومة تعج برزم أو أربطة الورق القديمة التى لا يمكن لنا أن ننساها ولا يمكن لنا أن نهملها ولا أن نعدمها، وفى الوقت ذاته فإنه يصعب علينا الإفادة منها فى أى شأن، ومن ذا الذى يستطيع أن يصل إلى معلومة من خلال هذه الأضابير التى أحرقت الرطوبة أطرافها، وأحرق الزمن قلبها، وأضاعت عوامل التعرية لون الحبر الذى كتبت به.

## (٥)

ولست أبالغ إذا ما أضفت إلى هذا أن بوسعنا تيسير العمل فى معاهد التعليم الجامعية على اختلاف مستوياتها بالأسلوب نفسه، وليس هذا الأمر بالعجب، فإن القوات المسلحة التى هى أكثر إدارات ومؤسسات الدولة انضباطاً تؤسس نظام معاملاتها مع الأفراد على أساس رقم الخدمة العسكرية ورقم التعبئة الذى كان يعتمد فى الأساس على سياسة مصلحة الأحوال المدنية، لقد كان أسلوبها المبكر فى هذا الاتجاه بمثابة التجربة الناجحة التى بنى عليها نظام الرقم القومى على نحو ما تم تنفيذه.

## (٦)

ولست أحب أن أتباكى على تباطئنا فى إنجاز الرقم القومى، فهذا أمر لا يمكن للتباطؤ - مهما كانت له من سطوة - أن يقتله، ولا بد من الإسراع، حتى لو اقتضى الأمر تكليف شركات خاصة به، وأظن أن الزمن سيفرض علينا عن قريب أن نسرع الخطى فيما تكاسلنا فيه فى هذا الشأن.

\* \* \*

## الفصل الحادى عشر

### نقص الإمكانيات: المتهم البريء الثانى

(١)

حدث فى إحدى جامعاتنا أن كان هناك موظف كثير الغياب، وكان يستغل غيابه هذا لصالحه، بل إنه كان يجيد استثمار وقته، وكان يتستر على الغياب بالإجازات المرضية التى كانت تجدد تلقائيا على أنه يعانى من نقص إفراز الغدة النخامية، وكان أطباء القومسيون الطبى ينقلون هذا التشخيص بطريقة روتينية مستكينة، حتى من دون أن يروا وجه المريض، على الرغم من أن هذا المرض يطبع جسم صاحبه وملامحه كلها بسماة يستحيل على أى طالب فى الطب أن يجهلها أو يتجاهلها، بل يستحيل على أى إنسان ذى وعى بسيط ألا يدرك أن حالة صاحبها حالة مرضية.

ظل هذا الموظف يجدد إجازاته متى شاء بناء، على هذا التشخيص، ولكن كيف استقر هذا التشخيص مع ما أقوله من أن حالة نقص الغدة النخامية حالة واضحة الحدود والملاح والسماة ويستحيل إنكارها، كما يستحيل القول بها فى عدم وجود ملامحها؟

الجواب أن هذا التشخيص اعتمد على نتيجة تحليل معمل قديم ربما كان خطأ، وربما كتب اسم الموظف خطأ على تحليل فعلى لعينة من مريض حقيقى!! ولكن ما حدث هو أن أصبحت هناك ورقة تثبت إصابة هذا الموظف بهذا المرض!! ونحن كما نعرف نعبد الورق ونقدسه، ما دمنا سنبنى عليه قراراتنا أو سنبررها به!! لم يفكر أحد فى أن يعيد إجراء التحليل، ولا فكر أحد آخر فى أن يكتشف مدى تقدم المرض، وهل تدهورت الحالة أم سار الموظف فى طريق الشفاء، ولم يفكر أحد أيضًا فى أن ينصح هذا المريض باللجوء إلى علاج جراحى أو علاج حديث بدلا من هذه الإجازات التى استمرت أعواما طويلة.

## (٢)

ظل الحال على هذا النحو حتى جاء أحد الأساتذة الأطباء من الذين رزقوا حب الاستطلاع لزيارة القومسيون، مع أنه ليس مكلفاً بهذا، ولكنه قال لنفسه: إنه ربما يكتشف حالة تصلح للتدريس أو للبحث العلمى!! وإذا به يطالع هذا الموظف من المنتظرين لدورهم، ولما كان الطبيب يعرف هذا المريض، وطالما اشترى منه بعض قطع الغيار لسيارته من محله، فقد ظن أنه قد جاء للتوصية على أحد أقاربه، ولما كان الطبيب بطبعه مجاملاً وبشوشاً فقد توجه إلى هذا التاجر وعرض عليه خدماته من باب المجاملة، وإذا به يكتشف أن التاجر موظف في الجامعة!! وأنه يحصل على الإجازة بمبرر إصابته بنقص في إفراز الغدة النخامية!! ولم يكن هناك من جدوى لاستنكار الطبيب هذا التشخيص بعدما وجد كل الأطباء ينقلون التشخيص والعلاج عن الورقة الأولى في ملف هذا الموظف، بل ربما كانت المشكلة المنطقية في تلك اللحظة: هل من الممكن القول بأن مريضاً بهذا المرض يشفى منه فجأة، بينما ليس من هذا المرض شفاء؟ ومن هو الشجاع الذى سيتولى التصريح بمثل هذا القول، بينما هناك ملف كامل بالأدوية التى صرفت، والإجازات التى منحت، والتحليلات التى أجريت، والإمضاءات التى اعتمدت؟

## (٣)

ولولا أن أستاذ الطب كان صاحب نفوذ مجتمعى حققه بنزاهته واستقامته وطهارته لأحيل هو نفسه للتحقيق لتدخله في غير اختصاصه، بل في غير تخصصه أيضاً، ولولا أنه كان قادراً على تحويل التشخيص إلى تشخيص آخر يسمح بالإجازات لتحويل إلى متهم بكل ما يمكن من تهم من قبيل تجاوز الاختصاصات، والتعدى على تخصص الآخرين، وتصفية الحسابات، ومساومة المرضى، واحتقار السلطات، والتشكيك في القيم الثابتة، ولكنه بفضل الله وفق في احتواء الموضوع، وفي تصحيح الخطأ الطبى، وإن لم ينجح بالطبع في تصحيح الخطأ الإدارى!!

## (٤)

تذكرت كل تفاصيل هذه القصة وأنا أرى نوراً هائلاً يبدد فساداً مظلماً استمر يتنامى في بعض قطاعات الدولة، والفضل لأحد القضاة في تبديد هذا الظلام بنور الحقيقة، والفضل أيضاً للإعلام في الكشف عن بعض جوانب المغالطات التى قدمت لنا طيلة سنوات ممتدة، وقد انصبت هذه المغالطات على عنصر نقص الإمكانيات، فإذا بنا نفاجاً بأن الدولة تقدم في صمت

وتواضع إمكانات غير محدودة، ولا مرهونة لتطوير قطاعاتها المختلفة، وقد تبدى نموذج مكبر في أزمة قطاع الأخبار الذي كان يشكو من عجزه عن ملاحقة الأحداث بسبب نقص الإمكانيات، فإذا بنا نكتشف أن الملايين ظلت تتسرب من موازنة القطاع في مقابل رسائل وهمية تقوم بها وكالة مصطنعة ليست لها وظيفة حقيقية إلا استنزاف كل هذه الأموال دون أن تقدم شيئاً يذكر!! وهكذا كانت الإمكانيات تستنزف والأهداف لا تتحقق!!

## (٥)

على أن هناك قطاعاً آخر أذهلتنا الحقائق التي أذيعت عنه مؤخراً، وهو قطاع السكة الحديد الذي تذرع المسئولون عنه عند وقوع مأساة قطار الصعيد بقلّة الإمكانيات، فإذا بالمحكمة تكشف لنا من خلال شهادة الشهود والخبراء أبشع صورة للنهب المنظم في غفلة القانون، وسأكتفى ببعض الأرقام الكارتيكية التي أوردها الأستاذ نبيل زكي في مقاله بأخبار اليوم:

«دخل رئيس هيئة السكة الحديد يقترّب من ربع مليون جنيه شهرياً، والإيراد السنوي لأي رصيف بالسكة الحديد مليون جنيه يتم توزيعها كلها على قيادات الهيئة وشرطة النقل والمواصلات، وكانت الرقابة الإدارية قد عينت اثنين من رجالها لكتابة تقرير عن الهيئة، وأرسلت التقرير إلى وزير النقل، ولم يلتفت إليه أحد، وقام رئيس الهيئة السابق - الذي عينه وزير النقل السابق مستشاراً له - بعمل ديكورات لمكتب الوزير تكلفت كذا (!!) مليون جنيه، وتساءل أحد المحامين: كيف يقال: إن الإمكانيات ضئيلة، بينما تتمتع قيادات الهيئة بكل هذه الرفاهية؟ والأغرب من ذلك أن نفس القيادات تحصل على نسبة خمسة في المائة من قيمة نقل البضائع، ونسبة أخرى من قيمة نقل الأموات!! وبعد ذلك كله نسمع عن عدم وجود إمكانيات لشراء الطففيات ووسائل الأمان.

## (٦)

وبعد ذلك كله يرسل أحد المتهمين عدة خطابات للهيئة لطلب طففيات بتاريخ في شهر يونيو، ثم بتاريخ تال في شهر يوليو، وبعدها بتاريخ ثالث في شهر يوليو، وأخيراً جاء الرد من الهيئة كالآتي: «السكة الحديد مافيهاش فلوس، ولم يبق من ميزانية العام الجديد سوى مبلغ كذا جنيهها وكذا قرشا».



ونسلم فى قاعة المحكمة أنه صدر ذات يوم قرار من رئيس الهيئة بنشر طفايات الحريق بمعدل نصف جملة عربات القطار، أى بما يعادل طفاية واحدة لكل عربتين، ثم تقرر تخفيض هذا العدد إلى أربع طفايات فقط لكل عربات القطار، على أن توضع هذه الطفايات فى الجرار «القاطرة» كعهدة لدى موظف «!!».

وبطبيعة الحال فإنه يستحيل استخدام هذه الطفايات عند اندلاع حريق، بينما هى موضوعة فى الجرار!!

ولم نعرف حتى الآن كيف سرقت كذا (!! ألف فرملة، ولم يتم التحقيق فى هذه السرقات، ولا أحد يعلم أين ذهبت، ولم نفهم كيف كانت توجد بهيئة السكة الحديد ألف عربة وسبع عربات تعمل منذ أربعين سنة بالدرجة الثالثة».

\* \* \*

## الفصل الثانى عشر

### الميزانية لا تسمح.. المتهم البرىء الثالث

#### (١)

هذه هى العبارة التى يظن جمهورنا أن السياسيين والوزراء يعتذرون بها عما لا يريدون تنفيذه من مشروعات، فإذا أحسن الجمهور الظن بالمسؤولين الذين أدلوا بمثل هذه العبارة صراحة، أو كناية، فإنهم يتلمسون الأعذار لهؤلاء الوزراء، مستندين إلى ما يظنون أنفسهم يعلمونه من أمر عجز الميزانية، أو عجز موارد الدولة التى أصابها قدر أو أقدار من التقلص أو الانكماش.

وفى أدبنا السياسى المعاصر رؤية جميلة لمعاناة أحد أبرز الوزراء فى عصر الليبرالية عن فكرة «أن الميزانية لا تسمح»، وربما جاءت معاناة هذا الوزير المبرز من جانين مختلفين، قد بيدوان متعارضين، لكنهما تكاملا وتكاتفا عليه حتى جعلاه يقف مندهشًا من الوضع «المصرى»، وربما لو أن هذا الوزير بُعث إلى الحياة اليوم لعجب من هذا الوضع الذى شخصه، والذى لا يزال قائما حتى يومنا هذا.

فأما الجانب الأول فهو أن هذا الوزير كان حقوقياً، وأنه سافر للدراسة فى الخارج، ونال شهادته العلمية - وهى الدكتوراه - فى علم الاقتصاد السياسى فى مرحلة مبكرة جداً، بل إن رسالته هذه كانت تتعلق بالدين المصرى العام، أى كانت فى صميم الارتباط بالموازنة والميزانية.

وأما الجانب الثانى فهو أنه لم يعمل فى حياته موظفًا حكوميًا حتى أصبح وزيرًا، وقد أرجعت فى موضع آخر إلى هذه السمّة من سمات حياته السبب فى بعض متاعبه مع البيروقراطية المصرية، لأنه لم يكن على دراية سابقة بطبيعة سير الأمور ودهاليزها ومدى سطوة الموظف الصغير ومدى نفوذ الموظف الكبير ومدى قدرة جموع الموظفين على شل حركة الإصلاح التى يود أى وزير أن ينتهجها.

## (٢)

وهذا النص البديع الذى يصور به الدكتور محمد حسين هيكل مشكلته مع هذه القضية قد يرينا من ناحية أخرى بكل وضوح كيف يمكن لنا أن نتغلب على هذا الداء القديم، فلنقرأ ما يرويه الدكتور هيكل فى مقدمة الجزء الثانى من مذكراته وهو يحاول تلخيص مشكلاته فى المناصب الوزارية التى تولاها، مستعرضاً هذه المشكلات حتى يصل إلى النقطة التى نتحدث عنها فيقول:

«إلى جانب هذه الاعترافات جميعاً تقوم ملابسات السياسة العامة للدولة، والمال عنصر مهم جداً من عناصر هذه السياسة العامة، وقد كنت قبل أن أتولى الوزارة أسمع من أجوبة بعض الوزراء عن اقتراحات أعضاء البرلمان القيام بعمل خاص، أن الوزارة ستقوم به متى سمحت ميزانية الدولة، فكنت أعجب لمثل هذه الإجابة، ذلك بأن المبادئ الثابتة للعلوم المالية تنكر كلها مثل هذا القول، فميزانية الدولة يجب أن تحدد الأعمال التى تقتضيها المصلحة العامة قبل أن تحدد الإيرادات، ويجب عليها بعد ذلك أن تلتمس الوسيلة لتحصيل الأموال اللازمة للقيام بهذه الأعمال العامة، سواء حصلت هذه الأموال من الضرائب المباشرة أو غير المباشرة، أو حصلتها من قروض داخلية أو خارجية، فأما الإقرار بأن المصلحة العامة توجب القيام بعمل ما، ثم لا تقوم به الحكومة، لأن أبواب الميزانية لا تسمح به، فذلك ما لا يتفق مع تلك المبادئ، ولا يتفق مع ما يجب على كل حكومة أن تقوم به لمصلحة الوطن».

## (٣)

وننتقل مع الدكتور هيكل من مرحلة النظرية إلى زاوية المسئولية:

«ولكنى لم ألبث، حين وليت الوزارة، أن صدمنى ما لوزير المالية على سائر الوزراء من سلطان يطبعه حظ غير قليل من التحكم، وأعجب الأمر أن أقرت التقاليد هذا السلطان فخضع له الوزراء راضين أو كارهين، وحرص بعضهم على أن يوثق صلة الود بينه وبين وزير المالية ليكفل له هذا الود تنفيذ ما يريد فى وزارته، وقد حاولت أن أتخلص من هذا الوضع بتصوير ما أحاول من إصلاح فى حدود الميزانية، تفادياً للاحتكاك بإشراف وزارة المالية، فبلغت حظاً من النجاح فى بعض الأحيان، على أننى رأيت فى أحيان أخرى أن لا مفر من اعتمادات جديدة أواجه بها الإصلاح الذى أقصد إلى تنفيذه، فلجأت إلى مجلس الوزراء مباشرة أقتعه بضرورة

هذا الإصلاح، فاعترض وزير المالية بأن الأمر يجب أن يعرض على اللجنة المالية قبل عرضه على مجلس الوزراء، وقد أعلنت ثورتى على هذا الوضع، محتجاً بما قرره أساتذة العلوم المالية من قواعد ومبادئ، فذهبت ثورتى عبثاً، وإن أعلن مجلس الوزراء العطف عليها، لأن التقاليد التى جرى عليها العمل ورضيها الوزراء فى الوزارات المختلفة خلال عشرات السنين، أقرت هذا الوضع الذى ثرت عليه، فليس من اليسير العدول عنه أو تعديله إلا بتغيير ما يسمونه النظام المالى للحكومة المصرية».

## (٤)

ويتعمق الدكتور هيكل فى بعض زوايا هذه المشكلة من ناحية تاريخية، لائها فترة الاحتلال وسياسات الاستعمار، فيقول:

«والطريف فى هذا الأمر ما يقع بين وزارة المالية وغيرها من سائر الوزارات، حين تحضير الميزانية، فكل وزارة تعد ميزانيتها للعام المالى الجديد تنفيذاً لسياستها، وتبعث بها إلى وزارة المالية لتتناولها لجنة الميزانية فيها فتحذف منها ما تشاء وتبقى منها ما تشاء من غير أن تلجأ - أغلب الأمر - إلى الوزارة المختصة، أو تسألها رأيها فيما تبقى وما تحذف، ولوكلاء الوزارات فى هذا الصدد دور مهم إذا أرادوا العناية بميزانية وزاراتهم، أما الوزراء فقلما يتصلون بوزارة المالية لهذا الشأن، إيثاراً منهم لمناقشة المشروع فى مجلس الوزراء حين يعرض عليه، وهناك فى جلسة المجلس تمر الميزانية مر الريح، فإذا تشبث وزير بأمر، طلب إليه - أغلب الأمر - أن يتفاهم عليه مع وزير المالية».

«وتحكم الميزانية ووزير المالية فى تصرفات الوزراء ليس وليد عهد الاستقلال والسيادة، بل هو بعض مخلفات الماضى السابق على هذا العهد، حين لم يكن لمصر من الحرية فى فرض الضرائب ما يكفل لميزانيتها المرونة الكافية لمواجهة مطالب الدولة، فقد كانت الامتيازات الأجنبية تأبى على الحكومة المصرية أن تفرض على الأجانب المقيمين فيها ضرائب، أيًا كانت، من غير موافقة الدول التى ينتمون إليها، وكانت هذه الدول أربع عشرة دولة، وكانت معارضة دولة واحدة منها كافية لتغل يد الحكومة عن فرض أية ضريبة، وإن كانت عادلة، ولم يكن طبيعياً ولا مقبولاً أن تفرض على المصريين ضرائب لا يدفع الأجانب مثلها، لذلك كانت الميزانية المصرية خاضعة لقيود تجعل وزير المالية مسؤولاً عن عدم تجاوز المصروفات ما يستطيع جبايته من الإيرادات».

«وقد استمر هذا الإشراف لوزير المالية بعد إلغاء الامتيازات، واسترداد مصر حريتها فى

فرض الضرائب، بحكم الاندفاع الذاتي»، يقصد الدكتور هيكل بهذا المصطلح ما نسميه نحن الآن بالقصور الذاتي.

## (٥)

ويعود الدكتور هيكل لانتقاد الوضع الذى آلت إليه - أو استقرت عليه - سياساتنا المالية، فيقول:

«وما كان لوزير أن يعتذر بالميزانية لولا ذلك الميراث، وليس معنى هذا ألا يتقيد الوزير بالميزانية، كلاً، فهذا التقيد بعض ما يفرضه عليه الدستور، وإنما معناه أن الميزانية يجب أن تدرس دراسة جدية، أساسها مواجهة الحاجات الحقيقية للدولة وتدير المال اللازم لها، وعدم إنفاق المال فيما وراء هذه الحاجات الحقيقية، فأما الطريقة المتبعة في مصر، فهي طريقة موازنة الميزانية ولو على حساب الضروريات الأساسية، والإسراف في بعض النواحي لاعتبارات لا صلة لها بالحاجات الحقيقية للدولة، فذلك ما يغرى بإهمال هذه الحاجات الحقيقية، كما يغرى بالسفه الذى لا يمكن قبوله في حكومة تقدر مسئوليتها تقديرًا صحيحًا»

وهو يختم مرافعته من أجل الحق والوطنية والتقدم بأفضل ما يمكن لنا أن نختم به:

«للمال ولأحكام الميزانية أثر كبير في تصرفات الوزير، ولاعتبارات السياسة العامة أثر كبير في تصرفاته كذلك، فقد تقتضى هذه السياسة العامة إرجاء مسائل مهمة تقديماً غيرها عليها، أو تفادياً لأزمة قد تثور وتعرض مركز الوزارة كلها للقلق».

## (٦)

آثرت أن أترك كل هذا الفصل وكل هذا الفضل لصفحات من التاريخ، لعل وزراء متعلمين يتعلمون!!

\* \* \*

## الفصل الثالث عشر

### بريء لكنه فى الحقيقة متهم

### مؤتمراتنا تقتل التنمية

(١)

منذ ثلاثين عاما استدعانى أحد أساتذتى وقال: تذكر يا محمد - لأن عمرى قصير - أننى قلت لك: إنه لن تمضى سنوات قليلة حتى تنعقد فى مصر سبعة مؤتمرات كل يوم، وستكون منها مؤتمرات عن أشياء لا تستغرق مناقشتها أكثر من خمس دقائق، وما عليك يومها إلا أن تترحم علىّ، وتدعو الله لى أن يغفر ذنوبى، وهأنذا أترحم على هذا الأستاذ الذى تمكن ببعد نظره من أن يدرك الحال الذى وصلت إليه بلادنا من تفشى المؤتمرات، لا من أجل موضوعاتها، ولا من أجل اللقاء الذى يتهيأ بمجرد انعقادها، ولكن لأسباب أخرى كثيرة سنذكرها بالتفصيل، مشيرين إلى خطورتها على برامج التنمية فى وطن يحاول النمو، والانطلاق.

(٢)

أصبحت المؤتمرات وسيلة فعالة لتبديد الموارد المادية، فمن ناحية المال فإن أى مؤتمر متوسط يكلف موازنة الدولة فى حدود مائة ألف جنيه، ويكلف موازنة الوطن فى حدود نصف مليون جنيه، والوطن بالطبع شىء أوسع وأشمل من الدولة، وتنفق هذه الأموال بطرق يشوبها قدر كبير من الشبهات والتجاوزات، وليس من سبيل إلى التحكم فيها، فمن ذا الذى يستطيع أن يعاود حصر من حضروا حفل الغداء أو العشاء، إذا وجد أن الفاتورة التى قدمت عن هذا الحفل قد سجلت أن الحاضرين أربعمائة، بينما كان الحاضرون - حسبما رأى بعينه - خمسين فقط، وقل مثل هذا فى حفلات الشاى والاستقبال وحقائب المؤتمر، وكأن المؤتمر لا ينعقد بدون حقيقة، وكتيبات المؤتمر، ومجموعة الأبحاث والبرنامج، وقد أصبحت معظم المؤتمرات فى العالم المتقدم تنعقد الآن وتنفض بدون هذه المتطلبات، ولكن الموازنة تشملها وتغطيها.

فضلا على هذا فإن بعض المؤتمرات أصبحت تتسابق في إقامة حفلات ليست لها علاقة بالمؤتمر من قريب ولا بعيد، فما جدوى مشاركة الراقصة الأولى في حفل افتتاح مؤتمر علمي؟ وما جدوى حضور مطرب شهير من الخارج خصيصا لافتتاح مؤتمر علمي أو طبي؟؟ وكل هذه التصرفات سفه مقنن، ولكنه للأسف الشديد تحول إلى بند دائم من قبيل: «وفي ذلك فليتنافس المتنافسون».

### (٣)

أصبحت المؤتمرات بمثابة وسيلة ناجعة لتضييع الوقت، سواء عن قصد أو عن غير قصد، فمن أجل المؤتمر يغيب مائتان أو خمسمائة عن أعمالهم لمدة ثلاثة أيام، وينقطع عشرة آخرون عن أعمالهم من أجل التجهيز للمؤتمر لمدة عام، وفضلا على هذا وذلك فإن كبار المسؤولين يخصصون زبدة وقتهم لافتتاح هذه المؤتمرات، مما يعنى غياب أهم ساعات اليوم عند أهم شخصيات الدولة، وفيما مضى كان معظم الوزراء يتعففون عن حضور كثير من المؤتمرات التي يدعون إلى افتتاحها، لكن مع وفرة كاميرات التلفزيون وكاميرات قطاع الأخبار بالذات، ومع توجه هذه الكاميرات بحكم الحوافز نحو هذه المؤتمرات، فقد تغير الأمر، وعلى حد تعبير أحد أساتذة الفلسفة البارزين فإن حضور الوزير لافتتاح مؤتمر أصبح يترك أثرا إعلاميا يفوق جهده على مدى عشرة أيام، لأن جهد عشرة أيام لا يكفل له الظهور في نشرة أخبار التاسعة لمدة دقيقتين، ولا يكفل له الحديث في «صباح الخير يا مصر» لمدة نصف ساعة، وذلك من قبيل أن التلفزيون يغطي «الحدث الحاضر»، ولا يغطي الإنجازات الحقيقية.

### (٤)

بناء على هذه الروح التي ألمحنا إليها في الفقرة السابقة تراجعت قيمة العمل المنهجي المنظم إلى مرحلة متأخرة جدًّا عن العمل الاستعراضي، فبدلا من أن تتعقد لجان حكومية جادة لحل مشكلة النفائات الخطرة، فإن عقد ندوة حول هذا الموضوع يمثل حلاً أفضل من أجل تلميع الوزير والمسؤولين دون أن يبذلوا أى جهد، وقد انتشرت ظاهرة أن يرد الوزير على سؤال الصحف حول جهود الوزارة بأن يقول: «إننا عقدنا مؤتمرا موسعا، كما انتشرت ظاهرة أخرى هي أن يطالب هواة الكلام والمنظرة والظهور بمؤتمر حول كل قضية صغر أمرها أم كبير.. وهكذا تحول الأمر إلى أن تعالج الأمراض بالدجل بدلا من أن تعالج بالدواء، وانصرف الناس

عن الدواء، وانصرف المسئولون كذلك، لأن الدجل أكثر إيقاعا وانطباعا، وانصرف الآخرون لأن الدجل أكثر كسبا وأقل جهداً.

## (٥)

مع انتشار الظاهرة وتورط الأغلبية فيها أصبح عدم اللجوء إلى المؤتمرات بمثابة نوع من أنواع التخلف عن ركب الحضارة أو الحداثة في نظر البعض، ونوعا من أنواع التعرّى وعدم استخدام الملابس والاكسسوارات في نظر البعض الآخر، ولأن شعبنا في مجمله لا يحب سيرة التخلف ولا يجب صفة التعرّى فقد ازداد التورط في المؤتمرات، وحدث ما لا بد من حدوثه من الظن بأنها ركن من أركان الحياة الفكرية والتنفيذية والعلمية.

## (٦)

على صعيد آخر حدث ما هو منطقي من الإسراف في طلب التمويل للمؤتمرات والإلحاح عليها، وهنا ظهرت أخطر ثلاث ظواهر على التنمية في مصر، وأولها أن منظمات المجتمع المدني كلها انصرفت إلى المؤتمرات لتطلب من أجلها التمويل الأجنبي الذي ينفق بسهولة ويسوى بسهولة، ثانيها أن لافتات المؤتمرات أصبحت تكرر نوعا من أنواع ضياع الاستقلال الوطني، فما معنى أن تكون دولة أجنبية على بعد يوم كامل بالطائرة معنية بالتدريب على تسجيل أسماء المواطنين في جداول الانتخابات.

ثالثها وهو الأخطر أن المؤتمرات الطبية - وهي صاحبة الحظ الأكبر في المؤتمرات العلمية جميعا - أصبحت تنفق الملايين على حساب المريض المصري، ولا نقول المواطن المصري، وحين يسأل الناس عن سر ارتفاع سعر الدواء بقفزات كبيرة لا تتناسب مع ارتفاع بقية الأسعار الأخرى، فإن الجواب المفضل هو: إن الإنفاق على المؤتمرات الطبية يفوق بمراحل الإنفاق على المؤتمرات الأخرى المتصلة بالسلع الأخرى، ذلك أنه ليست هناك حتى الآن مؤتمرات كثيرة عن الخشب، ولا عن الحديد، ولا عن الأسفلت.

\* \* \*



**الباب الرابع**

**العقبة الرابعة**

**استنزاف المدخرات في الاستثمار العقاري**



## الفصل الرابع عشر

### متى ننتبه إلى الحفاظ على الثروة القومية؟

#### (١)

لى رأى بسيط فى البيروقراطية، وهو أنها كالأدوية، ينبغى أن تكون واضحة الهدف، ومحددة الوقت، وموضعية التأثير، وضيئلة الجرعة إلى أقصى حد.

لم يحدث فى تاريخ شعب من الشعوب، ولا حكومة من الحكومات، أن تم بناء عدد من المساكن الجديدة على نحو ما تم فى عهد الرئيس مبارك، ففى خلال هذه الفترة قامت الحكومة وحدها ببناء ثلاثة ملايين مسكن جديد، وهو رقم مذهل بكل المقاييس، كما أنه ينبىء بالتالى عن حجم الإنجاز الذى قامت به الشركات العامة والمساهمة والاستثمارية والخاصة، فضلاً على الأفراد، وهو ما يقدره الرأى العام بعشرة أضعاف ما بنى من مساكن الحكومة، والنتيجة واضحة وضوح الشمس، وهى أن هناك حالة شديدة الظهور من «التخمة» فى المساكن الجديدة، وما من أحد فى مواقع المسئولية المباشرة فى أجهزة الدولة المختلفة فى المحليات إلا وأمامه فرصة الاحتفاظ بعشرة مساكن فى المتوسط، وأنا أقول: الاحتفاظ، ولا أقول: الاقتناء، ولا التملك، لأن الاقتناء والتملك يقتضيان نوعاً من الاستمتاع، أو الانتفاع، ويرتبطان بهذا الاستمتاع أو الانتفاع، ولكن واقع الأمر الذى سيكتشفه «أصحاب» هذه المساكن المتعددة فيما بعد أقل من عدة سنوات على الأكثر، هو أن هذه المساكن ستصبح بمثابة عبء تزايد تبعاته ونفقاته، وسينتهى عن قريب العصر الذى عاشته مصر طيلة ثلاثين عاماً، وشهد ظاهرة تسقيع المساكن والمباني وأراضى البناء، وهذا أمر طبيعى فى ظل الدورات الاقتصادية المعروفة، والتى ربما يجهل البعض حدودها ومسارها، وإن ظنوا أنفسهم قد أحاطوا علماً بالمسار الطويل لإحدى موجاتها.

## (٢)

على كل الأحوال هذا هو الوجه الآخر من القضية، أما الوجه الأول - الذى خلق هذا الاتجاه القاتل، أو هذه الاتجاهات القاتلة - فهو إصرار الحكومة، من باب الكسل، أو التكاسل، على استمرار وضع أنفها فى العلاقة بين الملاك، والمستأجرين، على الرغم من أن كل الظروف التى دعت إلى إقحام الأنف الحكومى قد انتهت، وربما قد انقلبت إلى النقيض، ومع هذا فإن بعض السياسيين المحليين قصيرى النظر فى المواقع المتقدمة من أجهزتنا السياسية، لا يزالون على ظنهم القديم بإمكانية استمرار تدخل الحكومة بتشريعات بالية يمكن تلخيص وصفها فى خمس جمل قصيرة بأنها: محففة بطبقة الملاك، ومفسدة لطبقة المستأجرين، وظالمة للأجيال التالية، ومنشئة لحالات من الشك والتربص بين أبناء الشعب، الذين من المفترض أنهم إخوة، ومشجعة لروح البلطجة، ووضع الأيدى فى جيوب الآخرين. ويرتكب هؤلاء السياسيون هذا الجرم بدعوى أن الحكومة هى التى أحلت هذا، وقتنته.

## (٣)

وقد دار حوار طريف ومشهور بين أحد المحامين - من طيور الظلام -، وبين نجمة سينمائية معروفة، عن أكبر مكسب حققته من دورٍ قامت بتمثيله، فلما عصرت ذهنها، وتوصلت إلى الجواب، ضحك طائر الظلام، وأنهى إليها أن عنده لها دوراً بسيطاً لا يستغرق من الوقت أكثر من ساعة، ولكنه يتيح لها مبلغاً من المال يفوق أكبر أجر تقاضته عن أحد أدوارها السينمائية، ولم يكن الدور يزيد على أن تذهب النجمة إلى قسم البوليس لتشكو من أن زوجها قد طردها من مسكن الزوجية، وأنها تتبغى تمكينها من هذا المسكن، وعجب المشاهدون لموقف نكران الجميل الذى قامت به هذه الممثلة الناشئة، فقد كانت ذاكرتهم قد احتفظت لزوجها هذا بصورة الزوج الشهم الذى وقف إلى جوار زوجته برجولة وفدائية فى أكبر محنة واجهتها، وأنه لولا هذه الوقفة لكان مستقبلها الفنى قد انتهى، وعلى عادة الأفلام العربية فإن الموقف سرعان ما تطور إلى ظهور الحقيقة، وهى أن حكماً نهائياً قد صدر بطرد الزوج من المسكن الذى ظل يورث، أو تنتقل حيازته بفعل القوانين الاستثنائية، من أب إلى زوجته الأولى، ثم إلى زوجها الجديد، ثم إلى ابنها من زوجها القديم، ثم إلى زوجة الابن.. وهكذا.. وهكذا.

## (٤)

وليس هذا بالأمر العجيب في هذه المنظومة من أحكام الاستيلاء على المساكن القديمة في ظل قانون بدأ الاتجاه إلى إنفاذه منذ أكثر من ستين عامًا في أثناء الحرب العالمية الثانية، ولكن تعديلات القانون المتعسفة التي فرضت بلا مبرر حقيقي - سوى إذكاء ما يسمى بصراع الطبقات - لا تزال ترتب حقوقًا للأحفاد وأبناء الأحفاد في أن ينالوا مسكنًا مدعومًا، لا بخمسين في المائة من قيمته، ولا بتسعين، وإنما بألف ضعف من قيمته، وليس سرًّا أن مسئولة كبيرة - بدرجة وزيرة - تقطن مسكنًا آلت إليها حيازته، لأنها زوجة ابن بنت المستأجر الأصلي، الذي حرر عقد الإيجار سنة عشرين من القرن الماضي، ثم ورث آخرون الحيازة واحدًا بعد آخر، إلى أن آل إلى هذا السبب، ابن البنت، الذي هو زوج للمسئولة الكبيرة جدًّا، في أول القرن الواحد والعشرين، وترى الحراسة الخاصة بكل تكاليفها واقفة أمام المبنى الذي يضم شقة المسئولة، ذات الجنيهات العشرة كل شهر، وتتعجب من هذه العلاقة بين المالك والمستأجر.

## (٥)

على أن المشكلات لا تقف عند حدود هذه العلاقة، وإنما تنسحب بالآثار الجانبية لتهدد بنياننا الاقتصادي كله، على نحو ما أوضحت صحيفة الأخبار في أكثر من سلسلة من سلاسل التحقيقات الممتازة، وعلى الرغم من هذا كله فإن الحكومة لا تزال تماطل في الاستجابة لدعوة تبنائها رئيس تحرير الأخبار، من أجل إنقاذ الثروة العقارية، ومنذ عامين وعدت الحكومة بتقديم القانون، ووعد رئيس البرلمان بأن يفتح أعمال البرلمان به، ولكن الوعود تبخرت.

ويبدو أننا لا نزال في حاجة إلى حملة أخرى من أجل الحصول على دعوى، لا بتعديل قانون جائر واستثنائي، والعودة إلى القانون الطبيعي، ولكن من أجل الحصول على وعد أقل أهمية بتنظيم الحفاظ على الثروة العقارية، بحيث يمكن للمالك (أو للوطن بعبارة أصح) أن يطلب ممن استولوا على ملكه وانتفعوا به أن يسهموا في صيانتته.

ولله الأمر من قبل، ومن بعد.

\* \* \*

## الفصل الخامس عشر

### الإسكان هو المشكلة الاجتماعية الأولى

#### (١)

يعانى كثير من الوزارات مواقف طارئة ينسبها الناس إلى التفاؤل، والتشاؤم، كما يعانى بعض الوزارات مواقف أخرى تكون نتيجة لتراث قديم من العيب القانونى، أو التقصير الإدارى، ومما لاشك فيه أن أكثر التفجيرات الكامنة خطورةً هى ما يتعلق بمشكلة الإسكان، ومن الملاحظ أن الحكومة بدأت تخدع نفسها، وتترك أهم مشكلة تواجهها وتواجه مصر، وهى المشكلة الاجتماعية التى لا تزال متفاقمة، بعد أن تم التحكم إلى حد بعيد فى المشكلة الاقتصادية.

ومما يثير النفس أن الحكومة القائمة اكتفت فى تناولها لمشكلة العلاقة بين المالك، والمستأجر، بإحالة ملف المشكلة إلى وزير الإسكان، واكتفت بهذه الإحالة أمام الرأى العام فحسب.

ولعلى أبدأ إلى مثل طبيّ يُقَرَّبُ إلى أفهامنا حقيقة الخطورة التى تتمثل فى إهمال التعامل مع مشكلة الإسكان وقوانين الإسكان القديمة، ولعل النموذج الذى يصور المسألة للقارئ العادى هو مريض مصاب بالسكر، وبالضغط، معاً. ونحن نعرف أن علاج السكر قد يكون له الأولوية، لكن هذا لا يعنى أننا مادمننا نعالج السكر فإن من الممكن أن نهمل - أو أن نؤجل - علاج الضغط، أو أن نتعلل بأننا لن نعالج الضغط إلا بعد الانتهاء من علاج السكر، مع أننا نعرف أن السكر ليس له علاج نهائى، وإنما هى سياسات تحكم طبيّ مستمرة، ولهذا لا بد من علاج الضغط بسرعة قبل أن يدمر ثلاثة أجهزة حيوية، هى: المخ، والكلى، وشبكية العين، فضلاً على القلب نفسه.

## (٢)

ولا جدال في أن أبرز ملامح المشكلة الاجتماعية في مصر الآن تكاد تكون منحصرة في بُعد واحد، هو علاقات السكن، ومن المؤسف أن نذكر أن شعبنا عاش آلاف السنين بدون هذه المشكلة التي لم تنشأ ولم تنم ولم تتم إلا بفعل الحكومات والتشريعات الوقتية القاصرة، أو قصيرة النظر، وصحيح أن الحرب العالمية الثانية خلقت حالة من صعوبة المساكن في وقت من الأوقات، إلا أن العبء في المشكلة الحالية يكمن في تدخلات حكومية امتدت في وقت من الأوقات لتشمل أيضا التحكم التام في صرف جميع مواد البناء، التي أصبحت في ذلك الحين توزع من خلال الحكومة والاتحاد الاشتراكي، وبالتالي فقد أصبح نشاط البناء نفسه كأنه الماء، وعليه صنوبر، والصنوبر في يد الحكومة، ومن حسن الحظ أن آليات السوق قد تغلبت على كثير من مسببات المشكلات الإسكانية، ولكن بقى جزء جوهري من التدخل الحكومي، كان كفيلاً بإرباك الحركة الطبيعية في السوق، ويتمثل في هذه التشريعات الحاكمة لإيجارات المساكن، وبصورة أدق في قانون العلاقة بين المالك والمستأجر القديم، الذي لا يزال سائداً بطريقة قاسية، تجعل مضاعفاته تتضاعف، ولا تنتهى.

## (٣)

ويمكن لنا تأمل أبرز المضاعفات التي جعلت قضايا الإسكان تشكل أبرز القضايا الاجتماعية واسعة المدى، التي تشتبك بحياة قطاعات كثيرة من الأسر المصرية، فقد أصبح الاتجاه السائد منذ خمس سنوات هو الإحجام عن الاستثمار في الإسكان المتوسط، والاقتصادى، والشعبى، والاتجاه إلى الفاخر جداً، وبصراحة شديدة فإن ما ينفق الآن في مشروع واحد من ثلاثين مشروعاً قائمة في الوقت نفسه، يكفى لتدبير مساكن للمليونى مواطن، بلا مبالغة.

ومن المؤسف أن هذا التوجه يسير في طريق التكريس، وعلى سبيل المثال فإن قانون الرهن العقارى صيغ وصدر ليشجع الاتجاه نفسه، وهو الإسكان الفاخر، على حين اكتفت الحكومة، وقبلاً مجلس الشعب منها نصاً في قانون الرهن العقارى على إنشاء صندوق للمساكن لمحدودى الدخل، وهى مهمة أكبر من أن تنجح فيها الحكومة، وكان الظن أن الحكومة ستعود إلى الطبيعة، فإذا بها تعود إلى الشمولية، مكتفية بالنص القانونى العابر والضعيف، بينما هى - أى الحكومة - المصدرة لقانون غير كفيلاً بإتاحة الفرصة لحل المشكلة الرئيسية على نطاق واسع،

ومتجاهلة لقوانين البلاد المتقدمة، التي تحمل هذه المشكلة، وكأن من العيب أن نلجأ إلى نقل القوانين الناجحة ونطبقها في بلادنا.

#### (٤)

ولطالما ناديتُ بتطبيق سريع وذكي وديناميكي لسياسة كسياسة قرض البيت، التي تأخذها الولايات المتحدة الأمريكية، وغيرها، بتقسيم ثمن المساكن على مائة سنة، وليس خمس عشرة، أو عشرين سنة، ولا مانع أيضًا من أن تحتفظ الحكومة بملكية الأرض في المدن والمجتمعات العمرانية الجديدة، وتمنحها بإيجار اسميٍّ لمدة مائة عام، وذلك حتى تستطيع - بحكم احتفاظها بحق الملكية وما يترتب عليه من حق التصرف - أن تحارب مبدأ تسقيع الأراضي، من ناحية، وأن تمنع بعض الذين أصبحوا يدمنون الارتفاع إلى ارتفاعات غير مرغوبة، من ناحية ثانية، أو البناء على مساحات لا تسمح بالتهوية الصحية، ولا الصحية، من ناحية ثالثة. والحلول التي شرعتها الدول المتقدمة في هذا المجال هي التي حفظت للحضارة رونقها، وللإنسانية حقها.

#### (٥)

وقد أصبح من المسلم به أن ما لا يقل عن نصف الوحدات السكنية المبنية حديثاً لم تستغل على مدى عشرين عاماً حتى الآن، أى أنها أنفقت ثلث عمرها - أو نصفه - مغلقة، وهذا الرقم وهذه النسبة ربما تكون أقل من الحقيقي، والإحصاءات موجودة عند الحكومة، وليس هناك تدمير وإهمال وعدم استخدام للموارد - بل وإساءة استخدام - أفضح ولا أسوأ ولا أكثر إجراماً من هذا النموذج من التدمير الحى لهذه الموارد المادية والمعنوية، على حد سواء.

#### (٦)

ولعل الأهم من هذا وذاك - فيما يتعلق بالبنية الاجتماعية للوطن - هو استمرار تدهور العلاقات الاجتماعية بين طوائف الشعب، فطائفة تظن أن غيرها من الطوائف تستغلها، وتعيش على حسابها، وطائفة أخرى تتوهم أن من حقها أن تستغل غيرها، مادامت الحكومة قد رأت هذا في زمن من الأزمان، وطائفة ثالثة تستسهل الإبقاء على المزايا التي حصلت عليها منذ زمن دون أن تبني لنفسها بيتاً، بما فتح الله به عليها من رزق، وتنفق مثل هذا الدخل في



سفه ملحوظ، لأن مخصصات السكن التي تبلغ في بعض المدن الكبيرة خمسين في المائة، تنعدم عندهم، لأنها لا تصل إلى خمسين في المليون، على نحو ما هو حال صاحبنا الذي يبلغ دخله مائة ألف جنيه شهرياً، ومع ذلك لا يدفع في المسكن أكثر من خمسة جنيهات، هي قيمة إيجار الشقة التي استأجرها جده منذ ثمانين عامًا بهذه القيمة التي كانت في وقتها توازي ما لا يقل عن عشرين ألفاً من جنيهات اليوم، وطائفة رابعة تعزل نفسها عن المجتمع، فلا تؤجر ما تملكه، وليس لها حاجة به، حتى لا تفقد ما هو مملوك بمجرد الإيجار، وهكذا أصبح الشك في المستقبل منتعشاً، وهو أسوأ ما يصيب الاقتصاد الوطني، وهكذا نشأت الزيادة المطردة في حوادث الإرهاب، والعنف، والبلطجة، لأن القانون نفسه أنشأ لطبقة ما حقوقاً تجاه طبقة أخرى دون أدنى مبرر، ومن الطريف أن فلسفة الصراع الطبقي في الأدبيات الشيوعية نفسها لا تقول بهذا.

## (٧)

لا يزال أكثر من أربعين في المائة من وقت المحاكم المدنية - بمستوياتها المختلفة في مصر - موجهاً لهذا العبث الذي يمكن الانتهاء منه بقانون واحد شجاع، وقل مثل هذا عن معاناة بعض أجهزة الشرطة في التمكين، وإبقاء الوضع على ما هو عليه، وإثبات الانتفاع، والحياسة.. إلخ.

## (٨)

مع هذا كله فإن من المؤكد أن الدولة والحكومة والوزارة وأجهزة الحكومة غير عاجزة عن علاج أى آثار سلبية، بل إن حسن الحظ يدلنا على أن التجربة المعاصرة قد أثبتت علو كعب الحق، ولم يحدث أى شىء مدمر أو مثير للمشاعر عندما تم تطبيق القانون على الأراضى الزراعية، بل بالعكس، انخفضت الإيجارات الآن عما كانت عليه في السوق السوداء، التي كانت تتولى تأجير واستجار الأراضى التي كانت في أيدي أصحابها، وعجز ورثتهم لأسباب بيئية تعليمية واقتصادية عن مواصلة مهنة الزراعة.

## (٩)

وقبل هذا كله ستتم حركة الانتقال من مسكن إلى آخر بطريقة تكفل سعادة الناس، وعدم معاناتهم، وحل جزء كبير من أزمة المواصلات، وتوفير مساكن قريبة من أماكن العمل، بما يحقق رفع مستوى الأداء.

ومع هذا كله الذى يفهمه رئيس الوزراء، ووزير الاقتصاد، فإن الوزارة الحالية آثرت اللجوء إلى حل مشوه، وهو ترك المشكلة، أو إحالتها - على سبيل الأمانة (الموضوعة، لا المحفوظة) فى يد وزير الإسكان -، مع أنها ليست من اختصاصاته، إلا من الناحية اللفظية فقط!! وهى صورة من صور الجرائم اللغوية! فضلاً على عناصر الإجرام المتعددة فى حق الوطن.

\* \* \*

## الفصل السادس عشر

### الجوانب الطبية والبيئية فى قوانين الإسكان

#### (١)

استقرت الأدبيات التنموية على تعريف الصحة على أنها حالة اكتمال السلامة بدنياً ونفسياً، وذلك فى مقابل التعريف القديم القائل بأنها الخلو من المرض، وتبعاً لهذا التعريف يمثل المسكن أهم العناصر الأساسية فى صياغة الحالة الصحية للأفراد والمجتمعات المختلفة، وتتأثر الصحة «العمومية» للمجتمعات والأوطان بمدى وفاء المساكن بالاحتياجات الإنسانية الأساسية والثانوية والاجتماعية والبيئية، بل إن المسكن - تبعاً لهذا التفكير - يمثل أبرز العوامل التى ينبغى فحصها عند دراسة تأثير البيئة على الحالة الصحية للفرد.

ويلحظ المشتغلون بالصحة أن هناك عديداً من التفاعلات والتداخلات ما بين الصحة والمسكن، وليس أدلّ على هذا من تنامى كثير من الآثار الحادة والمزمنة لقوانين الإسكان الاستثنائية، فيما يتعلق بصياغة محددات البيئة السكنية، والصحية، التى يعيشها الإنسان المصرى.

#### (٢)

ويمكن لنا بسهولة ويسر أن نعدد الآثار السلبية التى حفلت بها ملاحظات القائمين على الممارسات الطبية الإكلينيكية، كما يمكن لنا أيضاً أن نستعرض ملامح السياسة الإسكانية فى المجتمعات المتقدمة، ونقارنها بوضعنا الحالى فى مصر، ولكنى أفضّل أن أتوجه مباشرة إلى الصدى المنطقى والمتوقع لبعض المقترحات الكفيلة بصياغة أمثل للتدخلات المتوقعة بين

سياسات الإسكان، والصحة، أو ربما - بعبارة أكثر تحديداً - للتدخلات بين التشريعات الإسكانية، والاستراتيجية الصحية، من منطلق أن التشريعات الاجتماعية على وجه العموم هي إحدى الركائز المهمة والفعالة في تحقيق سياسات استراتيجيات صحية كفيلة بحل المشكلات الطبية والبيئية، وبإتاحة فرصة أوسع أمام تنمية صحية متكاملة.

وفي هذا الإطار فإنني أود أن أدعو إلى تفهم عدد من النقاط المهمة.

### (٣)

«الصحة».. وديناميكية حركة الاستيطان البشري:

لا بد أن يحرص أى قانون جديد للإسكان على إبراز المقدرة الناجزة لمواد، وروح التشريع، على إحداث واستعادة ديناميكية حركات الاستيطان البشري، وهو المبدأ الذى قضت عليه قوانين الإسكان الاستثنائية بأقصى وأقصى صورة من صور القضاء المبرم، ويستتبع هذا ببساطة شديدة أن يكون المستأجر (فرداً أو أسرة) قادراً بسهولة ويسر على اتخاذ القرار بالانتقال من مسكن إلى مسكن، وعلى تنفيذ هذا القرار، فى مدى زمنى معقول، ذلك أن تغيير المسكن يمثل فى كثير من الأحوال المرضية العنصر الأول فى «الروشة الطبية»، كما فى حالات الإعاقة الحركية، التى تستلزم الوجود فى الأدوار الأرضية، أو فى المباني المتاحة فيها مصاعد عاملة (أى غير معطلة)، أو فى حالات التقاعد، والوصول إلى تقدم السن، فى حين يصبح الوجود فى الدور نفسه المرتفع الذى بدأ المستأجر فيه حياته منذ أربعين عاماً نوعاً من التعذيب البدنى القاسى، أو فى حالات كثير من أمراض القلب، التى لا تتحمل جهد الصعود، وأمراض الأوعية الدموية، خصوصاً فى الساقين أو القدمين، حين يصبح صعود السلالم سبباً مباشراً للآلام مبرحة.

وفى المقابل توجد قائمة طويلة أخرى من الأمراض التى تكون أولى خطوات علاجها هى «الصعود» بالمسكن إلى الأدوار العلوية، بعيداً عن عناصر الرطوبة، ومسببات الحساسية الصدرية، على سبيل المثال.. إلخ.

### (٤)

ونلاحظ أننا فى هذه الأمثلة اقتصرنا على نموذج واحد، هو ارتفاع الدور، وبوسعنا أن نقيس على هذا عناصر كثيرة أخرى، لها ارتباط وثيق وأكد بالمشكلات الصحية، كتهوية

المسكن، والتعرض للشمس، والتصميم الداخلى، وما إلى هذا من الجوانب التى يدركها الناس جميعاً.

وفضلاً على هذا تأتى من ناحية أخرى العلاقات الأخرى المرتبطة بالموقع، وعلاقته بحركة الشارع، وهنا نشير - على سبيل المثال - إلى العلاقة الوثيقة للمسكن بنمو أمراض السمع، الناتجة عن الضوضاء.

## (٥)

من الواضح إذن أنه لا بد من تطوير الوضع الإسكانى، بحيث يصبح بالإمكان أمام كل ساكن أن يحصل على السكن المناسب لحالته الصحية، وليس على سكنه الذى هو فيه بالواقع التاريخى فحسب.

أريد أن أقول - بعبارة أخرى - : إنه مادام هناك مساكن متاحة لمليون من البشر، فلا بد أن يتبادل هؤلاء البشر هذه المساكن بالطريقة التى تتناسب مع ظروفهم الصحية، فينتقل الراغبون فى الأدوار العليا محل الآخرين الذين يرغبون عنها.. وهكذا، كما كان يحدث فى الماضى، أو كما لا يزال يحدث فى الخارج، حيث يكون فى وسع الإنسان أن يغير مسكنه من آن لآخر، لا بسبب الظروف الصحية فقط، ولكن لتطور حجم أسرته، سواء بالزيادة، أو بالنقص، أو تغير موقع عمله، أو تغير قدرته المالية، أو حتى المزاجية، أو تغير طبقته الاجتماعية، سواء إلى اليمين، أو إلى اليسار.

## (٦)

ونأتى إلى الموازنة بين الحقوق المطلقة، والحقوق المكتسبة، ذلك أنه يستتبع إقرارنا للمبدأ الأول أن يسعى التشريع فى ذكاء إلى إقرار حالة من التقدير الكمى لقيمة الأوضاع، أو الحقوق المكتسبة، التى أفرزتها سياسات سابقة، بحيث يمكن للناس جميعاً أن يختاروا الأنسب لصحتهم النفسية، والبدنية، فى ضوء «حقوقهم المكتسبة»، التى ربما يعتمدون عليها كمتكٍ للحياة.

وربما يقتضى هذا الإسراع بالنص الصريح على تقييم مقابل مقنن «لِخُلُواتِ الرَّجُلِ العكسية»، وهو ذلك المبلغ الذى لا بد للمالك الآن من أن يدفعه ليستتقذ - أو يستعيد - شقة يملكها، من مستأجر قديم، وعندئذ يكون من الممكن أن يلجأ المالك إلى دفع مقابل مادم محدد

لهذا الخُلو العكسى، كأن يكون على سبيل المثال مساويًا لإيجار مائة عام في المباني القديمة، وأن تزال صفة التجريم عن تقاضيه، بل ويحث التشريع بطرقه المختلفة على تقاضى هذا المقابل النقدي للخُلو، من أجل تحقيق نمطين من الاستثمار المرتبط بالحياة الاجتماعية، والصحية، وأقصد بهذين النمطين: استثمار هذا المال من جانب المستأجر القديم في الحصول على المسكن الملائم لحالة صاحبه الحائز بالفعل لمسكن غير مناسب، فيصبح ممكنًا له الحصول على مسكن مناسب مساو في قيمته الفعلية لما يمسك رقبته من مساكن الآخرين، أى التى هى الآن قيمة حقيقية، ولكنها غير رسمية، أو غير قانونية، أو مسكن أفضل في موقع أبعد، أو الاستعانة بهذا الخُلو العكسى في رفع قيمة المسكن الذى يمكن له تمويله من مدخراته، أما الاستثمار التلقائى الثانى، فهو استثمار المكان لمن هو في حاجة حقيقية إليه، وبخاصة إذا كان هو المال.

## (٧)

وننتقل إلى حق الصحة العمومية للمجتمع في الموارد الإسكانية المعطلة: فقد اعتبر العلماء والأطباء المسكن المناسب دائمًا من أهم العوامل الحاكمة لنجاح السياسات الصحية الدولية الرامية إلى تحقيق الصحة للجميع، وهى السياسة التى التزم المجتمع الدولى بالعمل الجاد والمستمر على تحقيقها من خلال المنظمات الدولية والمحلية.

فإذا ما أخذنا في الاعتبار هذه الحقيقة الدولية والمدروسة، فلا بد أن يتنامى الإيذان بضرورة الوصول إلى الصيغة الكفيلة بتفعيل دور القانون، والنشاط الاقتصادى، في إبراز هذا الحق، وإعطائه أهميته النسبية في التطور الاجتماعى، والاقتصادى، وفي التنمية البشرية بصفة خاصة. وفي هذا الصدد لابد لنا أن ندرك مدى الفشل الظاهر في سياستنا الإسكانية والصحية - على حد سواء -، حين نجد أنفسنا نشكو - وبحق - من توافر قرابة مليونى وحدة سكنية مغلقة، ونشكو في الوقت ذاته من حاجتنا إلى ما هو أقل من مليونى وحدة سكنية، لإيواء مواطنينا الذين يعيشون بلا بيوت.

## (٨)

إدًا فإلمسألة فيما يبدو بالتحليل الإحصائى تمثل وفرة، ولكنها في الحقيقة أصبحت تمثل جريمة تخطيطية كبرى مزدوجة الجانب، وذلك حين نتغاضى عن الإسراع بإيجاد تشريع

اجتماعى كفاء، كفيل بتحريك وتداول المسكن بين الناس، قبل أن يكون البديل بعد عقد من الزمان هو محاولة اغتصاب الملكية بالقوة، حين لا يكون هناك مفر أمام أصحاب العراء من اقتحام الوحدات السكنية المغلقة على الهواء.

وما لم يتم تداول السكن بين الناس فى أسرع فرصة، وبالطريقة التى تتيح للجميع الارتقاء - على المدى الطويل - فسوف يكون البديل صعباً ومُراً.

وهذه الحقيقة يعرفها - أو يتوقعها، أو يشمها - الجميع، بلا استثناء.

## (٩)

فإذا ما انتقلنا إلى قضية الإسكان والعوامل النفسية والتربوية فى الحراك الاجتماعى، فإننى لست فى حاجة إلى أن أذكر بمدى علاقة تداول المساكن بالحراك الاجتماعى، بل وبحقيقة أن المسكن فى مجتمعات كثيرة - منها المجتمع المصرى - ظل بمثابة أبرز المظاهر الدالة، فى سطحية أو فى عمق، على إتمام أو إنجاز عملية الحراك الاجتماعى، وترتبط هذه العملية بكثير من عناصر الصحة النفسية، والعقلية، التى نكاد ندرکها جميعاً، بحيث لا تحتاج إلى شرح، ولكن ثمة ظاهرة جزئية ومحدودة فى هذا المجال، أود أن أتعلم فىها، فيما يتعلق بسكان البدرومات، على سبيل المثال، فالملاحظ فى كثير من مباني الأحياء الراقية (البرجوازية) القديمة (الدقى - الجيزة - مصر الجديدة - وسط البلد - جاردن سيتى - الزمالك) أن البدروم وغرف البواب والطباخين، وغرف الخدمات، قد أصبحت تتيح السُكنى لعدد من العائلات، قد يفوق سكان العمارة نفسها، ويفضل هؤلاء هذا الوضع الذى قد يوصف بأنه الوضع المتدننى إنسانياً، بسبب قرب الموقع النسبى من المواصلات العامة، وتمتعه بالخدمات التى ربما لا تكون متوافرة بالقدر نفسه فى أطراف المدينة البعيدة.

## (١٠)

وعلى الصعيد الاقتصادى، أو الإدارى، ربما ينظر البعض - للأسف - إلى هذا الوضع على أنه حل لا بأس به، وأنه يمثل وضعاً أقل خطورة من غيره، لكن للأسف الشديد ينبغى لنا أن ننبه بقوة إلى أن ميزانية الدولة والأفراد سوف تعاني على المدى الطويل، نتيجة سُكنى البدرومات، وملحقاتها، وذلك كنتيجة طبيعية للمشكلات الصحية الناجمة عن هذا السكن،

حيث يتاح على سبيل المثال للحمى الروماتيزمية - التي تم استئصالها في الكثير من بلدان العالم - أن تعود وتنتشر وتزدهر وتترك أثرها الخطير على صمامات القلب ومفاصل الجسم والجهاز العصبي، في سهولة ويسر.

هكذا تتعدى الآثار السلبية لهذه الظاهرة ما قد نتصوره غير مُهمِّم، أو غير حَفِيٍّ بالاهتمام، من مظاهر مرتبطة بالصحة النفسية، إلى مظاهر أخرى مرتبطة تمام الارتباط بالصحة العضوية، ولاشك أن إهمالنا لأمر هذه الطائفة من السكان، بتركهم في هذه المساكن غير الصحية، يمثل جريمة قومية لا تحتمل الاعتذار.

## (١١)

وهنا أكرر دعوتي القائلة بحتمية تشجيع إعادة توطين هؤلاء جميعًا في المساكن والأحياء الجديدة، وحثهم على ذلك بكل المغريات:

\* إباحة مقابل لُخْلُوِّ الرجل، يتقاضونه في مقابل خروجهم من حجرات البوابين، وحجرات الغسيل فوق السطوح، وحجرات السُّفْرَجِيَّة في البدرومات.

\* إقامة المساكن الجديدة بأسعار معقولة، وأقساط معقولة.

\* دعم هذه المساكن بالتمويل العقاري، وبتخفيض أسعار الخدمات.

\* العمل على نمو الإقناع الحقيقي والصادق والمخلص برقى وصحية الأحياء الجديدة التي سينتقلون إليها، كنتيجة لهذه السياسة الجديدة.

\* لا بد بالطبع من ضمان قرب هذه المساكن البديلة الجديدة من المواصلات العامة.

\* سرعة استغلال الأماكن التي كانوا يسكنونها في أغراض أخرى غير السكن.

\* تحريم وتجريم سكن هذه الأماكن بعد اليوم.

وَأَعْتَقِدُ أَنَّ هَذِهِ هِيَ أَوْلَى مَهَامٍ كُلِّ مِنْ وَزَارَتِي الصِّحَّةِ، وَالْبَيْئَةِ فِي الْمَجَالِ الْوَقَائِي بَعِيدِ الْمَدَى، عَلَى الرَّغْمِ مِمَّا قَدْ يَتَصَوَّرُهُ الْبَعْضُ مِنْ بُعْدِ كَلْتَيْهِمَا عَنْ مِثْلِ هَذَا الْمَوْضُوعِ.



## (١٢)

وننتقل إلى الحديث عن السلامة النفسية لأبناء الجيل الجديد، اعتمادًا على تشجيع روح المبادرة، وقبول فكرة إثبات الذات، ذلك أننا إذا فهمنا الصحة العمومية - كما ذكرنا في بداية الدراسة - على أنها اكتمال السلامة النفسية والبدنية، فلا بد لنا أن نتواكب بخططنا وتشريعاتنا نحو التوافق مع المتطلبات النفسية والاجتماعية لأفراد الأجيال القادمة، ومن أهم هذه المتطلبات توفير وتشجيع الاعتماد والاعتداد بالذات، وتشجيع الطموح، وتنمية الإرادة، وهكذا ينبغي أن نأخذ في اعتبارنا الإجابة عن السؤال المتعلق بأهمية أن ندعم خطوات التفكير العقلي لأولئك الذين يبحثون عن مكان يبنون فيه بيوتهم المتواضعة، هذا على الأقل إذا لم نكن قادرين - كحكومة - على أن نبني للناس، وهي الحقيقة الكبرى التي لا مرء فيها، فإن الله - تعالى - عوضنا عن هذا بأن جعل بناء المساكن هو الاستثمار التقليدي والأول، وربما الوحيد، المتاح أمام الطبقات المتوسطة، والكادحة، أى أمام أغلبية الطبقة الوسطى من الشعب.

كما ينبغي أن نُذكر الحكومة والسياسيين بمضمون الحقيقة التي تغاضينا عنها - عن سوء قصد - لسنوات معدودة، وهى أن هذا الشعب العظيم الذى ننتمى إليه قد ظل يبنى مسكنه وهو سعيد طيلة سبعة آلاف سنة.

وهنا أريد أن أنبه إلى أهمية الشفافية فى المواجهة، ذلك أنه ينبغي على الحكومة أن تعلن بوضوح أن عندها قطعًا ومساحات من الأراضى المجهزة للبناء، كقيلة ببناء مليونى وحدة فى السنوات العشر القادمة، وليس على نحو ما تقول الآن، وما قالت بالأمس، من أن فى خطتها بناء مليون وحدة سكنية، مثلاً.

ولابد إذاً - بناءً على هذه المقدمات - من أن تعلن الحكومة عن تبنيها لسياسة مؤداها أن يقوم القطاع الفردى والخاص بما يوازي تسعين فى المائة من الاستثمار فى بناء المساكن، وذلك فى مقابل تركيز جهد الحكومة فى توفير مساحات الأرض والأحياء والمدن اللازمة لبناء الوحدات السكنية.

وهنا ينبغي لنا أن نستوعب دروس المأسى الكبيرة فى بعض أحياء شبرا الخيمة، وبيجام، وبولاق الدكرور، والعمرانية، وغرب فيصل، ومنشية ناصر.

## (١٣)

وليس سرًّا أنه بينما كانت السياسات الصحية ماضية على قدم وساق إلى إزالة المناطق التي تسمى في علم الصحة بـ "العشوائيات"؛ وإعادة توطين سكانها، كانت المليارات من دخول طبقاتنا التي اكتسبت بشق الأنفس كدحًا وعناءً، تُصرف في مصر لبناء عشوائيات جديدة طيلة الستينيات، والسبعينيات، والثمانينيات.

وفيما يبدو فإن التفكير في هذا الجانب غائب تمامًا عن مشروعات القانون، وعن خطط الإسكان، مع أن الهدف من التشريع - في الحقيقة - لا يعدو البحث عن العمل على إشباع حاجات المجتمع بطرق مشروعة، ومن ثم تأييم الطرق غير المشروعة، وكما نعرف جميعًا فإن السيارة لا تسير بالفرامل وحدها، ويكفيني هذا المثل!

وأذكر أنى في ضوء التفكير في هذه الحقائق قمت بإجراء استطلاع رأى محدود على رغبات وتطلعات مائة من المستأجرين في عدد من العمارات السكنية القديمة، التي تتبع نظام التأجير، والتي أتردد عليها بحكم سكنى وعملى، وقد توصلت إلى ما يمكن لى أن أخصه في وجود الفئات الآتية:

\* من يرغبون في الانتقال إلى مساكن أوسع من المتاحة لهم، ويملكون بالفعل القدرة على تغطية نفقات الفرق بين المسكنين، وبعض هؤلاء يملكون القدرة على تغطية نفقات مسكن جديد، ولكنهم في ظل ظاهرة «جمود الأوضاع الإسكانية» لا يجدون الشجاعة، أو الظروف المشجعة على اتخاذ قرار بشراء مسكن جديد، بناء على ما توفر، أو تدعم من موارد مادية نشأت عن تقاضى مقابل خُلُوِّ الرَّجُلِ المُجْزَى عن المسكن القديم، وهو المقابل المادى الذى يغطى نصف ثمن شراء - وليس إيجار - وحدة سكنية أكثر اتساعًا.

وكلنا - بالطبع - نعرف حالات كثيرة لبعض ذوى القدرة على اتخاذ القرار تركوا مساكن وسط القاهرة، وانتقلوا إلى الأطراف الهادئة في مصر الجديدة، ومدينة نصر، ودفعوا قيمة الخُلُوِّ الذى حصلوا عليه كمقابل للتملك.

\* من يرغبون بإلحاح في الانتقال من مساكنهم، بسبب ظروف طبية متعددة، أشرنا إلى بعضها في هذه الدراسة.

## (١٤)

وهناك أيضًا أسباب لا يستهان بها عند مجموعات أخرى:

\* من يرغبون في الانتقال إلى وحدات سكنية أخرى أكثر توافقًا مع «تطلعاتهم الطبقية» في «الحى»، وفي مستوى «العمارة»، من حيث مداخلها وتصميمها، وهى تطلعات مشروعة بالطبع، ولا يخفى أن العجز عن القدرة على تحقيقها يبدأ حلقة مفرغة لا تنتهى، تمثل فى النهاية انتقاصًا للسلامة النفسية لأصحابها.

\* من يريدون التخلص نهائياً من وحداتهم السكنية، والحصول على مقابل مشروع، وليس مُجَرَّمًا شرعاً، أو قانوناً، فهم قد حصلوا بالفعل على وحدات أفضل وأنسب، ولكنهم يستكثرون على أنفسهم أن تكون من المثالية إلى الحد الذى تتنازل فيه طواعية، وبلا مقابل، عن شىء ذى مقابل كبير، فى حين أن الاحتفاظ بهذا الشىء - المسكن القديم - لمجرد الاحتفاظ به، أمر غير مكلف على الإطلاق، ورغم هذا فإننا جميعاً نعرف حالات من المثاليين الذين تركوا شققهم القديمة بلا أى مقابل، مؤمنين بتعويض الله لهم فيما رزقهم.

\* من يودون لو أتاحت لهم الفرصة لاستغلال شقة أخرى، بالإضافة إلى التى يشغلونها، وحبذا لو كانت مجاورة مباشرة لشقتهم الأصلية، وذلك لتوسيع نطاق ممارستهم المهنية، وتفضيلهم البقاء فى المكان نفسه، مع التوسع، مهما كان الثمن الذى سيدفعونه فى تحقيق ذلك الهدف.

\* من يرغبون فى الانتقال، ولكنهم يُقَدِّرون أن مقابل الخُلُوِّ الذى سيتقاضونه لن يكون كفيلاً بتحقيق تطلعاتهم الجديدة، لكنهم فى الوقت نفسه يتوقعون أن القسط الذى سيدفعونه لتغطية الفرق لن يكون أزيد بكثير من الإيجار الشهرى الذى سيظلون يدفعونه إذا ما تحركت الإيجارات إلى أسعارها الفعلية، وهو أمر محتمل فى رأيهم.

\* من يرغبون فى الانتقال إلى مجتمعات عمرانية جديدة تماماً، فقد تعدَّوا المرحلة العمرية التى كانت تقتضى منهم الوجود فى الأحياء السكنية المزدهمة، وهم يتطلعون الآن إلى الخلود إلى الهدوء، والراحة، ويريدون أن يجدوا مكاناً يسرون فيه على أقدامهم فى أمان، ومكاناً آخر يضعون فيه سياراتهم، ومكاناً آخر يزرعون فيه ولو شجرة، أو زهرة واحدة.

## (١٥)

وبالإضافة إلى هؤلاء وأولئك، تبرز جماعات أخرى:

\* من يريدون البقاء في المكان نفسه، والعمارة نفسها، ولكن في شقة أضيق، فقد أصبحوا في غير حاجة إلى المساحة الواسعة، بل أصبحت هذه المساحة تمثل نوعاً من العبء عليهم في صيانتها، أو تنظيفها، فضلاً على الحالات التي تسمى في الطب بـ "رهاب الأماكن الواسعة".

\* من يريدون التحرك إلى مدن أخرى بعيدة عن القاهرة تماماً، كالإسكندرية، أو الإسمايلية، وتتعدد دوافع هذه الرغبة من: العودة إلى الجذور، أو الارتباط بالأهل وذوى القربى في الجيل اللاحق، أو السابق، أو المناظر، أو حب المكان الآخر. \* من يتمتعون بوحدات سكنية ذات مقابل خُلُوِّ رِجْلٍ كبير جداً، يُمَكِّنُهُمْ تماماً من شراء وحدات أنسب لهم، بل ويتبقى لهم جزء من المال، ولكنهم يتورعون عن أن يأخذوا شيئاً من المال تُعَدُّه القوانين - وبالتالي طوائف كثيرة من معارفهم - من قبيل الحرام.

\* من يودون لو استبدلوا الشقة الواحدة ذات المساحة الكبيرة وحدتين سكنيتين صغيرتين في العمارة نفسها، قد يكون مجموع مساحتهما أصغر من مساحة الشقة الكبيرة، وذلك لإعطاء الفرص لاستقلالية أسرة الابن، الذي بدأ حياته الزوجية في حجرة أو حجرتين في الشقة الكبيرة.

بالطبع فإنني لم أدرك الصواب كله في نتائج هذا الاستطلاع، ولكنني أحب أن أعترف بأنه ما كان يدور بخلدني أن تكون نتيجته على هذا النحو الذي أظهر ارتفاع نسبة العوامل الطبية والنفسية والبيئية الاجتماعية، والرغبة في تغيير المجتمع.

## (١٦)

وأظن أننا بعد هذا كله نستطيع أن نلخص التعبير عن أمنياتنا في أن يتضمن قانون الإسكان الجديد توجهات أساسية متوازنة:

\* الصياغات القانونية المحللة والمسهلة الكفيلة بإعادة صياغة «الذهب» المتاح بالفعل، بحيث يتناسب مع احتياجات الناس، ويجتهد كل فرد في موامة ما يناسبه فيه من بقاء «الذهب»

على صورته القديمة، وفي هيئة حقوق مكتسبة تكتسب حجيتها بمجرد وضع اليد، بينما هذه اليد راغبة في أن تنطلق، فإذا هي مغلوطة.

\* الحوافز الكفيلة بالاتجاه - أو بالأحرى - العودة إلى الاستثمار في هذا الذهب.

\* الالتزام الحكومي بتوفير مساحات ومجمعات جديدة للبناء والاستثمار الفردي والخاص.

ويقتضى هذا أن نكون واعين كل الوعى لأن يكون كل سطر - وكل جملة يتضمنها القانون الجديد - كفيلاً بتحقيق هذه التوجهات الأساسية، ولن يتحقق هذا إلا إذا تذكرونا على الدوام ضرورة التفكير الخصب، الذى يعلى من ثلاث قيم أساسية، هى على وجه التحديد:  
أولاً: إتاحة هامش واسع للاختيار.

ثانياً: إتاحة فرصة حقيقية للتخطيط للمستقبل القريب.

ثالثاً: إعطاء الفرصة لنمو حقيقى يتنامى يوماً بعد يوم، ولا يتداعى مع الزمن.

بهذا وحده يمكن لنا أن نتقدم في حياتنا التى تعتمد فى أساسياتها وتفصيلاتها على المسكن، وبهذا وحده نحقق أهم أمن يحتاج إليه المجتمع، وهو الأمن الإسكانى.

\* \* \*



**الباب الخامس**

**العقبة الخامسة**

**ضعف شبكات الطرق والاتصال**





## الفصل السابع عشر

### رفع كفاءة الطرق.. أم خفض كفاءتها

(١)

من عجائب التنمية في مصر أن يزيد الزمن المطلوب لرحلة من الرحلات اليومية على ما كان عليه منذ عشر سنوات، والسبب في هذا بسيط جداً، وهو أننا أصبحنا بكل ما نملك من قوة نمارس كل الوسائل الكفيلة بخفض كفاءة الطرق، فمن مطبات صناعية عشوائية مختلفة الأطوال والأحجام والأشكال، إلى حواجز مرورية خطيرة غير مضيئة، وغير مقننة، إلى استخدام قاسٍ لنهر الطريق، إلى تدمير للطريق نفسه، إلى تضيق للطرق - طولياً وعرضياً - عن قصد... إلخ.

ويزداد الأمر سوءاً حين نعلم - على سبيل المثال - أن كل الطرق التابعة للمحليات - على حد تعبير وزارة النقل - تعاني هذه الإجراءات الكفيلة بخفض كفاءة الطريق.

ومع أننا على سبيل المثال نحرس حرصاً مظهرياً وضعيفاً على رفع كفاءة الطريق الزراعي الأول، وهو الطريق الزراعي ما بين القاهرة، والإسكندرية، بإقامة الكبارى العلوية، وتوسيع الحارات، وإيجاد مواقف على جانبي الطريق، في مواضع اتصاله بالطرق الفرعية، فإننا ما إن نخرج من هذا الطريق إلى الطرق الفرعية حتى نفاجأ بكل ما هو ممكن من وسائل كفيلة بتعطيل الحركة، وكأنها أصبح تعطيل المرور هو الهدف من تطوير هذه الطرق.

ورغبة مني في أن أكون محددًا وبعيدًا عن الأحكام العامة، فسوف ألتجأ إلى وصف الطريق الرابط بين أكبر عاصمتين متوازيتين في الدلتا، وهما طنطا، والزقازيق، ومن حُسْنِ الحظ أن المدينة الوسطى في هذا الطريق هي مسقط رأس وزير النقل الحالي نفسه (كان هو الدكتور

الدميرى، الذى عاد للوزارة الآن)، وأن المركز المناظر لها على الناحية الأخرى من النيل هو المحل الانتخابى لوزير الأشغال الحالى، (كان هو الدكتور محمود أبو زيد)، بل إن وزير الأشغال هو نائب الدائرة بالفعل فى مجلس الشعب.

## (٢)

ومع هذا فإن هذا الطريق المحورى من طنطا إلى الزقازيق يحفل بأمثلة كثيرة ولا نهائية، تدل على مدى تعمد سلطات مسئولة - وغير مسئولة فى الوقت نفسه - محاربة التنمية والرقى، بكل ما هو ممكن من تدمير وتقصير وإهمال متعمد وغير مبرر، بدءاً من هيئة السكة الحديد، التى تقصر تقصيراً ملحوظاً فى بناء كوبرى علوى على المزلقان المتقاطع، مع هذا الطريق، بعد بدايته، من ناحية طنطا، بكيلومترات معدودة، وكأن مثل هذا المزلقان من الأمور التى تحتل التأجيل، وتكون النتيجة أن تتوقف الحركة فى هذا الطريق لأكثر من ربع الساعة، ولا يُعْجَبَنَّ أحدٌ من هذا، فإن المزلقان لا يغلق ريثما يعبر القطار فحسب، ولكنه لعجائب المصادفات وطرائف المفارقات يقع متواكباً مع محطة من محطات القطار، وهى محطة ذات رصيف قصير، أقصر بكثير من طول القطار، وبالتالي فإن المزلقان لا يغلق عند عبور القطار فحسب، وإنما يغلق من قبل أن يأتى القطار بالطبع، ثم طوال وقوف القطار فى المحطة، وحتى يبدأ التحرك، وينتهى من هذا التحرك.

ويتوقف على هذا الموضوع، أو يقف عند هذا الموضوع مرور الطريق الحوى بين أكبر عاصمتين فى جنوب الدلتا، أو بين إقليمى الدلتا، والقناة.

ولا يكاد المرء ينتهى من هذا التعويق الإجبارى، حتى يجابه بسلسلة لا تنتهى من عوائق الطريق، التى لا يمكن مع كل تجاوز إطلاق اسم «المطبات الصناعية» عليها، وربما يسأل الإنسان: بأى قانون أعطى الذين أقاموا هذه المطبات أنفسهم الحق فى أن يقيموها على هذا النحو المزرى، والقاسى، والمنافى لكل إنسانية وحضارة وهندسة وفن؟!!

ولا يقف الأمر عند هذا التدمير العرضى، بل إن قطاعات طويلة كثيرة من نهر الطريق تعانى من التدمير النهائى، بسبب مرور سيارات ذات حمولات تفوق الشانين طناً، مما لا تتحمله بنية الطريق، وتكون النتيجة هى هذا التدمير السريع الذى يجعل قادة السيارات ينحرفون عنها إلى الناحية الأخرى التى لم تُدمر بعد.

وهكذا نجد نهر الطريق في بعض الأحيان وقد انخفض إلى خمسين في المائة من قدرته فحسب.

### (٣)

ويزداد الأمر تعقيداً حين نعلم أن هذا الطريق يستوعب حركة النقل الثقيل، بكل ما تمثله هذه العوائق من إرباك لهذه الحركة، وما يستتبع هذا الإرباك من بيئة مُثلى، بل ونموذجية لحوادث الطرق.

ومع أن هذا الطريق يحظى بكثير من التفرعات المهمة إلى عواصم مراكز كثيرة، فإن أحدًا لم يفكر في أن يضع اللافتات الإرشادية الكفيلة بتوجيه السائرين إلى هذه الطرق، أو إلى تعريف المواطنين العابرين للطريق بمدى تشابك مدنها وقراهم من خلال شبكة طرق قديمة وذكية، يقال: إنها أنشئت من أيام قدماء المصريين.

ومع هذا فإننا نبخل على هذه الشبكة برفع الكفاءة، مع أن رفع هذه الكفاءة لا يتطلب أكثر من بدهيات بسيطة نعرفها جميعاً، إلا أن المشكلة الأكبر تكمن في عنصرين مهمين، ينبغى أن نبحث لهما من الآن عن تقنيتين كفيلتين بإنهاء حالة الفوضى، وروح التدهور، في آنٍ واحد.

الجانب الأول: هو تمويل عمليات رفع الكفاءة، ويقتضى هذا التفكير الجاد في تثبيت موازنات سنوية لهذا الغرض، سواء كانت هذه الموازنات في أبواب الإنفاق التابعة للمحافظات، والمحليات، أو للهيئة العامة للطرق والكبارى، ومناطقها الجغرافية.

وليس إلا من قبيل التقرير أن نذكر أن إنشاء الطرق الجديدة يستحوذ على كل الموازنات، وأن الصيانة المرورية غائبة عن بنود الموازنات، وهو ما يؤدي بالطبع إلى ظهور مشكلة تدمير الطرق قبل عمرها الافتراضى، وحاجتها إلى إعادة رصف، وهكذا تتوزع الموازنات بين الرصف الجديد، وإعادة الرصف، دون أن يكون للصيانة البند الكفيل بالوقاية المحسوبة من اللجوء إلى إعادة الرصف، بالدرجة نفسها التى نلجأ إليها كل عشر سنوات، على أكثر تقدير.

أما خدمات الطرق التقليدية - بكل ما تشمله من استراحات ولوحات إرشادية - فإنه يمكن لنا أن نحول إليها من ميزانية هيئة التنشيط السياحى الأموال الكفيلة بتمويلها، لأن هذا هو المجال الأول والأولى للإنفاق من أجل التنشيط السياحى، وهذا من البدهيات، ولا يعنى

هذا أن تقوم هيئات التنشيط السياحي المحلية بمهمة هذا الإنفاق لتكرر عشوائيات جديدة في الإنفاق غير العلمى، وغير العملى، ولكنه يعنى أن يكون تمويل الإنفاق من هذا البند - ذى الدلالة الكبيرة على فهمنا للمعنى الكبير للسياحة، خارجية وداخلية ويومية.

## (٤)

أما الجانب الثانى الذى تعتمد عليه سياسات رفع الكفاءة اعتماداً جوهرياً، فهو التخطيط الجديد لتوزيع حركة وحجم النقل المتاح على شبكات الطرق البرية والحديدية والنهرية، فى ضوء الاعتبارات الاقتصادية والبيئية، والحديث فى هذا المجال يطول، وقد تناولته فى كثير من المقالات التى كتبته عن السكة الحديد، وعن الطرق الجديدة.

وسأكتفى هنا بأن أذكر أن حاجتنا إلى إنشاء خط سكة حديد مواز للطريق الدولى الساحلى قد أصبحت مُلِحَّةً بأكثر مما نتصور، كى ندخل عالم القرية الصغيرة الذى نتحدث عنه، وحتى أصور هذا الأمر بطريقة رقمية فإنى سأذكر للقارئ أن الوصول من الإسكندرية إلى بورسعيد بالسكة الحديد لا يزال يتطلب المرور بطنطا وزفتى وميت غمر والزقازيق والإسمايلية، وهذا من عجائب القرن الواحد والعشرين، وفيما قبل الطريق الدولى الساحلى كان الوصول عن طريق البر يقتضى المرور بطنطا والمحلة والمنصورة ودمياط، ولو أن أجنبيّاً متنوراً سمع هذا الكلام لتعجب، أو لظن أننا نقصد مدينتين أخريين غير هاتين المدينتين المطلتين على البحر الأبيض المتوسط نفسه، ولا يوجد بالطبع وضع مشابه - دعك من أن يكون ماثلاً - لهذا، لا فى جنوب البحر الأبيض المتوسط، ولا فى شماله، وقد تعمدت أن أسوق هذا المثل عن مدننا الساحلية، لأؤكد به حديثى السابق فى هذا الفصل عن المحور العرضى بين أكبر مدينتين فى جنوب الدلتا.

\* \* \*

## الفصل الثامن عشر

### كفانا إهمالاً للنقل البحرى والنهرى

#### (١)

بعد فصل وزارة الطيران عن وزارة النقل، ومع التركيز الملحوظ والمبرر من وزير النقل الجديد على السكة الحديد، يجدر بنا أن نلفت النظر إلى أهمية النقل النهري والبحرى. وأبدأ مسجلاً اعترافى بأن الدولة قد انتبهت إلى الأهمية المحورية لزيادة عدد الموانئ وقدرتها، وقد شرعت الحكومة بجديّة شديدة فى مشروعين عملاقين فى هذا المجال فى شرق بورسعيد، وجنوب السويس، ولا يخفى على أحد أن هذين المشروعين يكفلان دعمًا متميزًا للاقتصاد القومى من خلال رفع القدرة على التصدير، سواء تصدير المنتجات أو الخدمات، كما أن هذين المشروعين يكفلان تشجيع الاستثمارات المحلية والعربية والأجنبية فى المناطق الحرة التى تنوى الحكومة إقامتها فى الظهير العمرانى والصناعى لهذين المشروعين.

#### (٢)

وأعتقد أننا بحاجة إلى أربعة موانئ جديدة، على غرار الميناءين الذين يجرى العمل فىهما الآن على قدم وساق.

الميناء الأول: فى السلوم، يمثل الجناح الغربى لساحلنا الشمالى على البحر الأبيض المتوسط، ويكفل توفير الوقت اللازم لنقل أى واردات من العالم الغربى والأمريكيتين، وذلك باختصار يوم كامل قد تستغرقه السفن فى الوصول إلى الإسكندرية أو دمياط، ولا ننسى أننا بحاجة ملحة، تكاد تكون قد أوشكت على التحقق، إلى إنشاء طريق يصل حدودنا الجنوبية بالعلمين مباشرة، ويتيح خطوط تماس مع ما سمته وزارة الجنزورى "مشروعنا الكبير فى توشكى".

الميناء الثانى: فى شمال سيناء، فى رفح، أو بالقرب منها، ممثلاً أهمية استراتيجية معادلة من ناحية أخرى لأهمية ميناء السلوم.

الميناء الثالث: فى جنوب البحر الأحمر، يصلنا بجنوب السعودية واليمن، والمحيط الهندى، والخليج العربى، ويتيح تصدير الغاز والخامات التعدينية فى الصعيد، ويتيح طريقاً رخيصاً للاتصال بالسودان وإفريقيا.

الميناء الرابع: فى جنوب سيناء، يسهل حركة البضائع والمواطنين والسياحة إلى الأردن، والسياحة والحج إلى السعودية.

### (٣)

أما موانئنا النهريّة فلا بد حين يعود الاهتمام إلى إحيائها أن يكون مقترناً فى الوقت ذاته بأقصى درجات الحفاظ على البيئة، ومكافحة التلوث، ويقتضى هذا منا الحرص على الالتزام المطلق بمعايير سلامة وصحة أعلى من المعايير العالمية، لأن النيل يمثل لنا ما لا يمثله أى نهر آخر لأى وطن آخر، وإن كنا غير واعين لهذا، ولا بد من استيعاب الفكر القادر على تحديد ووضع خطة استراتيجية لنقل السلع الغذائية والاستهلاكية، من خلال النقل النهري الداخلى، فضلاً على الاعتماد على النيل فى تقوية أو اصر العلاقات التجارية مع السودان، واستعادة الماضى الجميل للتكامل والأخوة بين الشعبين فى وادى النيل.

وعلى الرغم من الآمال الطموحة فى الإفادة من النقل البحرى والنهرى فى تقوية الاقتصاد، ورفع معدلات التنمية، فإن كثيراً من العقبات التنظيمية لا تزال تحُدُّ من الاستثمار الأمثل لهذا القطاع على النحو الكفيل بالإفادة المثلى منه، وعلى سبيل المثال - لا الحصر - فإن صورة النقل البحرى والنهرى فى منظومة البنىة السياسى للدولة لا تزال يعتمدها كثير من التناقض.

لا تزال ملكية الدولة أو رأسمالية الدولة تمثل الأغلبية فى قطاعات السفن التجارية، والأسطول البحرى، وشركات صيانة وإصلاح السفن والترسانات، وشركات ومحطات تداول الحاويات فى الموانئ.

## (٤)

بعد إنشاء وزارة قطاع الأعمال أصاب النقل البحرى ما أصاب غيره من قطاعات الإنتاج فقد تم نقل تبعيات بعض شركات القطاع العام العاملة في مجاله إلى وزارة قطاع الأعمال العام، بينما بقى البعض الآخر تابعاً للنقل البحرى، بحكم وجود عناصر تتصل بسيادة الدولة.

من ناحية أخرى فإن وزارة النقل البحرى، التى أنشئت منذ بداية عهد السادات، عادت لتراجع فى الأهمية، ولتصبح قطاعاً فى وزارة النقل والمواصلات، ثم فى وزارة النقل.

وعلى سبيل المثال فقد أعلنت وزارة قطاع الأعمال العام عن نية الحكومة بيع شركتى بورسعيد ودمياط لتداول الحاويات، فى إطار برنامج الخصخصة، وعن طرح الشركة المصرية للملاحة البحرية، ومع هذا فإن الدولة بالموازاة لهذا لا تزال تحتفظ بقبضتها على قطاع الطيران والنقل الجوى، وتصرح بها هو على النقيض تماماً من تصريحاتها، فيما يتعلق بالنقل البحرى، ومعنى هذا فى أذهان الجمهور أن الدولة على استعداد للتخلى عن النقل البحرى، ولكنها ليست على استعداد للتخلى عن النقل الجوى!! مع أن استراتيجية الدولة المعروفة لا تسمح بمثل هذا التفكير.

## (٥)

وبناءً على هذا كله فإنه لا بد لنا من التفكير بصوت عال فى وضع الصياغات التنظيمية الكفيلة بتفعيل دور النقل البحرى، وبأن يكون هذا التفعيل ذاتياً بقدر المستطاع، بعيداً عن تدخل الدولة أو دعمها، وربما هناك مؤسسات جديدة صغيرة وفعالة لا بد من إنشائها لتساعد على تنمية هذا القطاع، فلا بد من بنك معلومات، ولا بد من تنمية دراسة علمية عالية متخصصة، ولا بد من قطاع بحوث، وفى المقابل لا بد من الاستغناء عن تبنى الدولة الكامل لإدارة النشاط الاقتصادى البحرى، سواء فى قطاع التوكيلات، أو الخدمات الملاحية، أو فى قطاع الترسانة البحرية التجارية، أو فى بناء السفن وإصلاحها، أو الفنارات والمنارات، فكل هذه المجالات تتيح النجاح والاستثمار لرجال الأعمال والشركات الخاصة تحت إشراف الدولة التى يكفيتها (وزيادة) أن تتولى التراخيص والتسجيل والرقابة والتفتيش البحرى.

## (٦)

وخلاصة القول أننا لا بد أن نصل بالطاقة الإجمالية للنقل البحري والنهرى إلى خمسة أضعاف ما هو موجود الآن على الأقل، وأن نعيد النظر في الدور الذى يمكن لهذا النشاط الاقتصادى أن يضيفه إلى الناتج القومى .

وفي هذا الصدد يكفى أن نقارن بين ميناء الإسكندرية وأى ميناء أوروبى مناظر، كـ "روتردام"؛ مثلاً، وأن نرى طبيعة النشاط الذى يمارسه ميناء روتردام حين يسمح بشحن السيارات، وبنقلها مع أصحابها، على سبيل المثال، كما نقارن الاستغلال السياحى للموانئ الأوروبية الصغيرة، والإهمال الذى لا مبرر له لهذا النمط من النشاط فى عدد كبير من موانئنا، ولا ننسى أن محطات الركاب فى بعض موانئنا أصبحت فى حاجة ماسة إلى التجديد والتوسيع، وأن بعض الموانئ الأخرى التى لا تضم محطات ركاب أصبحت تطالب بوجود مثل هذه المحطة، مع ما تضمه من سياحات قصيرة الأجل .

بل إننى أحلم أن أعيش حتى أرى اليوم الذى ينتقل فيه طلاب المدارس الثانوية والجامعات من رفح إلى السلوم فى رحلة بحرية سنوية، يتعرفون فيها ساحل بلادهم الشمالى، على مدى ليلتين، كما ينتقلون من بورسعيد إلى حدود السودان، وربما إلى داخل السودان نفسه، من خلال رحلة بحرية شتوية فى قناة السويس، ثم خليج السويس، فالبحر الأحمر .

ومع أن هذه الأمانى تبدو على نحو أو آخر رومانسية، فإننى أظنها وأحسبها أقل ما ينبغى فى عصرنا هذا .

\* \* \*



## الفصل التاسع عشر

### التكديس البشرى

### أصعب الأرقام فى حوادث القطارات

(١)

تعودنا فى الطب الحديث - وبخاصة فى الطب الحرج - أن نرتب المشكلات المرضية التى يعانى منها المريض، تبعًا لخطورتها، ولما يجب علينا أن نبدأ به، وكل الناس يعرفون أن بعض الأمراض - أو بعض الأعراض - تزول تلقائيًا متى عولج السبب الدفين لها، كما أن كل الناس يعرفون أيضًا أنه لا جدوى من علاج بعض الأمراض فى ظل بقاء المرض الأصلي ضمن قائمة ما يعانى منه المريض، ففى هذه الحالة سرعان ما ينتكس علاج العرض، أو المرض، بل إنه فى بعض هذه الحالات لا تجدى كل العلاجات الموجهة إلى العرض المرضى الظاهر، ويصبح الأمر شبيهًا تمامًا بمحاولة مسح ذلك الظل الذى على الأرض، الذى نشأ عن وجود مبنى من المباني، فمهما قمنا بطلاء الأرض باللون الأبيض، فإن اللون الأبيض سرعان ما يتحول إلى ظل، لأن المبنى الذى نشأ الظل نتيجة لوجوده لا يزال قائمًا.

وهكذا يصبح على أولى الأمر أن يعانوا كل يوم من عدم جدوى الطلاء الأبيض للأرض التى تشهد وجود الظل.

ولا يمكن أن يتحقق نجاحٌ فى هذا الصدد إلا عندما يستغل سياسى محنك معرفته فى خداع الجماهير بأن يقوم بعملية الطلاء فى يوم ذى غيوم، وعندئذ يظهر أثر وهمى نتيجة الطلاء الذى يقوم به، وذلك لأن الشمس لا تتج تأثيراتها اليومية المعتادة فى إظهار ظل للمبنى فى وقت من الأوقات يمتد حتى منتصف النهار.

## (٢)

وتتمثل في حادثة قطار الصعيد بعض الحقائق المرتبطة بهذا الفكر، فالمشكلة الكبرى التي نشأت عنها كل الكوارث لم تكن حدوث الحريق، أو الماس الكهربى في حد ذاته، وإنما كانت المشكلة في التكديس البشرى الذى هو كفىل بتعطيل كل جهود الإغاثة والطوارئ والإخلاء والإبرار، وكيف يمكن للبشر أن يتحركوا من عربة إلى عربة أخرى بينما هم بالكاد قد تكديسوا داخل العربة؟!

وفى الفولكلور المصرى تعبير بليغ عن مثل هذه الحالة، وهو أن الملح إذا ما رُشَّ على هؤلاء فإنه لا يصل إلى الأرض، لأنه لا يوجد فراغ أو تجويف يُمكنُ الملح الذى يسقط بقوة الجاذبية من أن يصل إلى الأرض.

لهذا كله فإن الحادث يمثل جرس الإنذار الذى دق بشدة، حتى أيقظنا جميعاً من غفواتنا، لننتبه إلى عنصر الخطورة الكامنة فى بقاء المشكلات الناشئة عن التكديس فى كثير من المواقع الخدمية والإنتاجية، على حد سواء.

## (٣)

ويدفعنى استشراف المستقبل والتعلم من دروس الماضى إلى التنبيه على أهمية الاحتراز من الآن - وبكل جدية - لما يمكن أن ينشأ فى أى حالة من حالات الطوارئ القاتلة فى المواقع المكديسة، وفى هذا الصدد فسأشير إلى بعض الأمثلة البارزة فى حياتنا اليومية، ولعلى أبدأ بمثل من الجامعة، ذلك أن جموع الطلاب فى الحرم الرئيسى لجامعة عين شمس إلى اليمين - وإلى اليسار - من شارع الخليفة المأمون، نموذج بارز ومؤرق للتكديس البشرى القاتل، ومن العجيب أن التوسعات الحديثة لجامعة عين شمس قد تمت فى هذا الحرم، كما أن الزيادة المطردة فى أعداد المقبولين قد فرضت نفسها على هذا الموقع، بل إن الكليات المستحدثة فى الجامعة أنشئت فى الموقع نفسه، بل إن كلية ككلية الألسن نقلت من مبناها القديم فى الزيتون إلى حرم الجامعة، وهكذا أصبحت هناك بؤرة متضخمة كفىلة بإيقاف أى جهد يبذل فى إنقاذ أى حادث يقع - لا قدر الله - فى هذا الموقع، إذ لن يمكن لأى سيارة إطفاء، أو سيارة إسعاف، الولوج إلى هذا الحرم الجامعى على اليمين، وعلى اليسار، من شارع الخليفة المأمون، لأن الشارع نفسه

يظل طيلة فترة الدراسة وهو راكد، حيث يسير المرور فيه بسرعة السلحفاة، بل وتقف مركبات النقل الجماعى بين الحين والآخر في نهر الطريق، لأنه لا توجد لها مواقف خاصة.. وهكذا.

#### (٤)

تتفاقم الحركة المرورية في الطرق المؤدية إلى جامعة القاهرة طيلة أيام الدراسة، وتمتد طوابير السيارات المنتظرة أمام الجامعة، والمنتظرة لدخولها، بلا مبالغة، حتى تصل إلى ميدان كوبرى الجلاء، وإلى تقاطع شارع التحرير مع محبى الدين أبو العز، وإلى ميدان الجيزة، وإلى الناحية الأخرى من كوبرى الجامعة، وقد أصبح مثل هذا الوضع طبيعياً من كثرة تكراره، وذلك على الرغم من المساحات الشاسعة المتاحة أمام الجامعة، سواء لحركة السيارات، أو لانتظارها، ولكن هذه المساحات - على اتساعها - لم تكن تتخيل أن يأتى اليوم الذى يصل فيه عدد من يفترض وجودهم في جامعة واحدة من أعضاء هيئة تدريس ومعاونيهم وطلاب وعاملين، إلى حوالى مائتى ألف، مع كل ما يستلزمه هذا العدد من ديناميكيات في الحركة والمرور والانتقال والانتظار.

ونحن لا نبالغ إذا ذكرنا أنه لا توجد في العالم كله - شرقه، وغربه - جامعات متضخمة الأعداد على هذا النحو الذى أصبحت جامعاتنا عليه، ومن الغريب أن جداول هذه الجامعات أصبحت تتركز على مدى ساعات الذروة من اليوم، ومن ثم فلم تعد الفرصة متاحة للحديث عن توزيع العمل الجامعى على مدى الساعات، كما كان يحدث من قبل، ولا عن بداية مبكرة له في السابعة صباحاً، رغم أن بعض المدارس المتميزة في القاهرة تبدأ الدراسة اليومية بالفعل منذ السابعة صباحاً.

#### (٥)

أصبحت محطة السكة الحديد الكبرى في القاهرة في حاجة إلى تجزئة، وعلى الرغم من نجاح التجربة السكندرية في محطتى مصر، وسيدى جابر، إلا أننا لا نزال نتوانى عن الأخذ بها، وإقامة محطة فرعية لا بد من وجودها عند تقاطع الطريق الدائرى، مع طريق مصر إسكندرية الزراعى، وذلك لنقل حركات المناطق الشمالية الشرقية والشمالية الغربية من القاهرة الكبرى، هذا إذا تعذر تأهيل محطة شبرا الخيمة الحالية للقيام بمثل هذا الدور الذى يتطلب إعداداً هندسياً يكفل تدفق الحركة وعدم تعويق المرور السريع إلى الغرب من محطة شبرا الخيمة، مع هذا فإن

الأمر بات يتطلب التفكير في محطة ضخمة من ثلاثين رصيفاً - على الأقل - إلى الغرب من مدينة أكتوبر الحالية، مع ربطها بخطوط السكة الحديد الحالية، وعدم الاستغناء عن المحطة القائمة في رمسيس، بل إنه في جميع الأحوال لابد من الإسراع في ضم المساحة الناشئة عن إزالة موقف أحمد حلمى إلى زمام المحطة الحالية، وذلك لإنشاء ستة أرصفة جديدة، تضاف إلى ما هو موجود بالفعل، مع إتاحة الفرصة لإنشاء جراج تحت الأرض، تحت هذه الأرصفة، بكامل مساحة أرض أحمد حلمى، وهو مشروع ملح وضرورى، ولا ينبغي التوقف عن المضى في تخطيطه وتنفيذه بأسرع ما يمكن.

## (٦)

في جميع الأحوال فإن وجود آلية ناجحة لزيادة سعة قطارات السكة الحديد أمر لابد منه، ولابد لمدير الحركة في محطة القاهرة ومحطات نهايات القطارات من سلطة واسعة في إضافة عدد من عربات سكة حديد إلى كل قطار من القطارات التى ينبه موظف شبك التذاكر إلى زيادة الضغط عليه، فإذا ما انتبه النظام الآلى الخاص بصرف تذاكر قطار الساعة السادسة إلى أن التذاكر نفذت في حدود الساعة الرابعة والنصف، فإن على مدير السكة الحديد أن يؤهل نفسه بثلاث عربات على الأقل، وأن يعطى أوامره تبعاً بزيادة هذه العربات، وإلحاقها بعربات القطار الأصيل في وقت مبكر، حتى إذا ما جاءت السادسة إلا دقائق، كانت على الرصيف المخصص للقطار العربات الكفيلة بنقل كل ركاب الدرجة الثالثة وغيرها في حالة إنسانية، وأمنية، كفيلة بالسلام والأمان.

وليس سراً أن شاشات الكمبيوتر المتصلة بشبكة رئيسية جيدة كفيلة بأن تجعل مدير المحطة ومدير الحركة ومدير المخازن التى تضم العربات الإضافية على علم تام بمدى الطلب على التذاكر ثمانية بثانية، ولا نقول دقيقة بدقيقة، فكل ما فى الأمر هو برنامج كمبيوتر بسيط يقدم أرقام القطارات وأعداد الحاجزين فيها فى الدرجات المختلفة، ويتاح هذا البيان على كل الشاشات الطرفية، من أجل اتخاذ قرار سريع وفورى بدون أية أوراق أو طلبات أو موافقات أو مذكرات، مما يظن الناس فى بلادنا أنه أمر لابد منه لكل شىء.

\* \* \*

## الفصل العشرون

### هل آن الأوان لخصصة السكك الحديدية؟

#### (١)

أثبتت تجربة انتشار أجهزة المحمول - بما لا يدع مجالاً للشك - أن الخصخصة قادرة على أن توفر للمجتمع وللمواطنين خدمات على أعلى مستوى بأنسب الأسعار، بعيداً عن قيود البيروقراطية، وترهل الجهاز الحكومي، ونظرة موظفيه إلى الاستثمار على أنه خدمة يقدمونها لمن يرون أنه يستحق التمتع بهذه الخدمة، حتى وإن دفع المقابل لها.

وقد كان من حسن حظ مصر أنها بدأت خدمة السكك الحديدية من خلال شركة تجارية، صحيح أن الحكومة المصرية كانت تتدخل فيها بالإدارة، لكنها كانت كما نعرف إدارة اقتصادية، وكانت شركة السكك الحديدية الحكومية تتفوق على شركات أخرى عاملة في المجال نفسه، لكن وجودها كان يعطى معنى عدم الاحتكار، ويسجل على أرض الواقع مبدأ التنافسية الاقتصادية.

ومن المعروف تاريخياً - وهو مما قد يدهش له القارئ - أن إيرادات السكك الحديدية كانت تمثل عشرة في المائة من إيرادات الحكومة المصرية حتى قيام الثورة في ٢٣ يوليو.

#### (٢)

وفي ظل ظروف معروفة لنا جميعاً، ولا داعي للإفاضة فيها، تحول مرفق السكك الحديدية إلى أحد المرافق التي تبتلع الدعم، ومع هذا فإن الخدمة لا تزال سيئة، وليس هذا مجالاً للإفاضة في حديث يعرفه الجميع، ويحسونه كل يوم، مع استعمالهم للقطارات التي بات حالها يسر العدو، ويسوء الصديق، كما يقول التعبير العربي الجميل.

والمواقع أن اقتناع الجمهور بفكرة خصخصة السكك الحديدية يتطلب أن نحقق وبسرعة نموذجاً رائداً ومصغراً، قبل أن ترتفع الأصوات مطالبة بالإبقاء على الخدمة من أجل السواد الأعظم، ومن المدهش أن يرى بعض هؤلاء أن أزمة قطار الصعيد ليست نتيجة لاختلالات اقتصادية فاشلة، وإنما هي نتيجة لغياب سياسات أمنية، ومن المؤسف أن مثل هذا التفكير لا يزال يسيطر على كثير من الأعلام في عصر انفتاح فكري واتصال كوكبي.

### (٣)

وقد لا يدرك كثيرون منا أن كثرة الإقبال على سلعة ما هو أيسر سبيل لإتاحتها على أفضل صورة، وبأسرع وسيلة، وأرخص تكلفة، فالاستهلاك واسع النطاق هو أكبر مشجع للاقتصاد، ولخفض السلعة، وليس العكس، على حسب ما صورته لنا ظروف اقتصادية استثنائية، عجزت عن توفير الاستثمارات، والإفادة من السوق الرائجة، وباتت تلقى العبء على زيادة السكان. ويقىني أن وزير النقل الحالي - وهو أستاذ طرق في المقام الأول - قادر على أن يقدم خلال الشهور القليلة القادمة أنماطاً مقبولة من خصخصة قادرة على توفير خدمة جيدة وممتازة بأسعار معقولة، في ظل اكتشاف الجمهور المصري لأهمية السكك الحديدية في الحد من حوادث الطرق، وإرهاق القيادة، وطول الطريق، واستهلاك السيارات الخاصة.

\* \* \*

## الفصل الواحد والعشرون

### الآفاق التي أتمناها لحل أزمة السكة الحديد

(١)

يمكن القول بأننا لا نزال نتوانى فيما يتعلق بخطط تنمية السكة الحديد - مع أن هناك محددات كثيرة تجعل من الإنفاق على تنمية السكة الحديد فرضاً لا بد من أدائه قبل أن يكون خياراً صائباً نحبذ الاتجاه إليه -، وكثيراً ما عبرت عن اعتقادي في أن السكة الحديد وسيلة حضارة، قبل أن تكون وسيلة مواصلات ونقل واتصالات، ونحن جميعاً نكاد نحس بهذا المعنى حين نجد أن أبناء المدن التي تخدمها السكة الحديد أكثر انتظاماً في مواعيدهم وخططهم، لأنهم يتعودون من صغرهم الارتباط بمواعيد ثابتة ومحددة سلفاً لوصول وتحرك القطارات، كما تتنامى في شخصياتهم قدرتهم على اختيار البدائل، وفهم قيمة محددات التكلفة المادية والوقتية، وبالطبع فإن هذه القاعدة - شأن كل قاعدة - تتسع للاستثناءات، فمن الناس مَنْ لا يؤثر فيه النظام، مهما بلغت دقته، ومن الناس مَنْ تضبط على مواعيده الساعة، حتى لو لم تكن مواعيده إلا لنفسه، وليس للآخرين، ومن الناس أيضاً مَنْ إذا وقف على شاطئ البحر الأبيض في الإسكندرية، عمت الفوضى في إيطاليا وجنوب فرنسا.

فضلاً على هذا فإن مجتمع القطار يكفل صورة من تلاقى الزملاء بطريقة شبه دورية، ويتيح الفرصة لأحاديث ومناقشات القطار، ومع «إيقاعية» أو وتيرة القطار تنضبط «إيقاعات» أو تيرات كثيرة في حياة مستعمليه.

(٢)

ومع هذا كله فإن استخدام السكة الحديد يوفر للدخل القومي نفقات طائلة تنفق على الوقود، فضلاً على توفير أو تقليل النفقات الجنوبية التي تنفق على شراء سيارات بمعدلات هي

على الأقل ضعف أقصى معدلات مناظرة تتكلفتها الطبقة المناظرة في البلاد المتقدمة، فالطبيب الأمريكي المناظر لى ينفق على شراء وصيانة سيارته المناظرة لسيارتي ربع ما أنفق، فإذا افترضنا أن الربع يذهب للجمارك وضرائب المبيعات، فإن الربع الثاني ينشأ عن استخدامى للسيارة فى أغراض ومسافات لا يستخدم فيها الأمريكى سيارته، أما الربع الثالث فإنه يذهب فى مصروفات الصيانة المترتبة على ظروف ننفردها عن غيرنا، أو بالأحرى ننفردها بالمعانة منها بسبب سوء حالة الطرق والمرور النسبى.

ومعنى هذا أن السكة الحديد كقيلة بتوفير نصف الإنفاق على السيارات، وهو مبلغ كبير فى إنفاقنا القومى العائلى، بل لا أكاد أبالغ إذا قلت: إن إنفاقنا على سيارتنا يفوق إنفاقنا على بيوتنا، وربما يعجب القراء من أنهم لم يدركوا هذه الحقيقة، أو المعنى فيما مضى، لكننا - وهذا من حسن الحظ - قوم متوكلون، ننفق، والله يرزق، ونسعى إلى الرزق، والله يرزق.

### (٣)

ولست أحب أن أفيض فى العوامل التى تدعم وجهة نظرى، إذ يكفينى أن أشير إلى أربعة عوامل:

العامل الأول: أن السكة الحديد نشاط استثمارى من ذلك النوع المطلوب لنا، وهو النوع الكفيل باستيعاب نسبة عمالة مرتفعة، وإذا كانت مشكلة استثمارات الصناعات الحديثة تتمثل فى أن فرصة العمل الواحدة تتكلف مئات الألوف من الجنيهات، فإن الحال فى السكة الحديد على النقيض من هذا، سواء فى مراحل الإنشاء، أو مراحل التشغيل، بل إن الواجب الوطنى يقتضى أن نوفر لأبناء العاملين فى السكة الحديد - وهم بلا جدال من الطبقات المطحونة - الفرصة فى العمل فى المؤسسة التى أفنى آباؤهم وأولياء أمورهم أعمارهم فى العمل فيها.

### (٤)

العامل الثانى: أن السكة الحديد الناجحة والمنتظمة هى أنجح الوسائل والمخططات فى تفرغ العاصمة - أى عاصمة - من الكثافة السكانية، لأن أبناء الريف يفضلون البقاء فى مواطنهم الأصلية، مع السفر المنتظم للعاصمة، سواء فى ذلك عاصمة الجمهورية، أو عاصمة



المحافظة، أو الإقليم، دون أن ينتقلوا إليها بأسرهم، ويكفل لهم هذا الوضع أكثر من مزية، فهو يضمن لهم وفرًا اقتصاديًا، ووفرًا اجتماعيًا، نتيجة للبقاء بجانب مواردهم الأقل تكلفة، وبجانب أهاليهم، وروح الأسرة، فضلًا على ما يوفره البقاء بجوار الأهل من تمويل حقيقى بتوفير النفقات.

والمثال على هذا واضح ومعروف لكل المصريين، ومن الثابت في دراسات الجغرافيا السكنية لأقاليم مصر أن الأقاليم التى ترتبط عن طريق السكة الحديد بالقاهرة لا تمثل مواقع نزوح إلى العاصمة، مهما بعدت، على حين أن أقاليم ومدنا أخرى أقرب جغرافيًا لا تتمتع بالميزة نفسها، بسبب فقدان مزية انخفاض تكلفة الانتقال اليومي المنتظم إلى العاصمة، ومنها، عن طريق السكة الحديد.

ولست أحب أن أذكر أمثلة كثيرة على هذا، لكننى سأقفز إلى مثل يمتد لأكثر من مسافة مائتى كيلومتر، وهو الإسكندرية، فالأسهل علينا أن نتقل من القاهرة إلى اجتماع ينعقد في الإسكندرية، من أن نتقل إلى اجتماع ينعقد في أى عاصمة من عواصم شرق الدلتا، كالزقازيق والمنصورة ودمياط، أو أى مدينة من مدن أخرى لا تبعد عن القاهرة أكثر من مائة كيلومتر، ولن أذكر أسماءها، لأنه يكفى أهلها ما يشعرون به من ظلم.

## (٥)

العامل الثالث الذى لا بد لي من أن أشير إليه هو: أن أعظم مشكلة تواجه الاستغلال الدائم والأمثل لقرى ومدن الساحل الشمالى منذ الآن، أو حتى الآن، تنحصر في غياب السكة الحديد الفاعلة عن الوجود، ولو أن خطأً كهربياً سريعاً للسكة الحديد امتد من المشارف الغربية لمدينة أكتوبر، فيما بين القاهرة والمدينة الجديدة، إلى الساحل الشمالى، لأصبح الساحل الشمالى مستثمرًا طيلة العام، ولأصبح الساحل الشمالى لأهل القاهرة بلا أدنى مبالغة بمثابة مدينة رأس البر لأهالى دمياط، وبمثابة العجمى لأهالى الإسكندرية.

وقل مثل هذا عن سواحلنا الأخرى، سواء في سيناء، أو البحر الأحمر، أو على خليج السويس.

## (٦)

العامل الرابع هو: أن ثلاثة أرباع الإنفاق الحكومي على المدن الجامعية، والإنفاق الخاص على السكن الطلابي، يمكن توفيره إذا ما تحقق النهوض الحقيقي بالسكة الحديد على نحو ما نرى في كل بلاد العالم المتقدم.

بل لست أبالغ إذا قلت: إن مستوى التعليم الثانوى نفسه سيرتفع وسيعود إلى ما كان عليه في الثلاثينيات، والأربعينيات، حين كان هناك عدد محدود من المدارس الثانوية المتميزة جداً في مدن محدودة العدد، بدلاً من المدارس الثانوية التي أصبحت الآن منتشرة بإفراط في القرى، من أجل تحقيق رغبات الأهالي في الرقى، واقتراب معاهد التعليم، مع أن الأمر لم يتمخض في رأى بعض التربويين إلا عن النجاح في غاية واحدة، هي ازدهار الغش من خلال المباني الملاصقة المحيطة بالمدارس من كل جانب.

وحتى أستكمل الصورة فإننى أذكر أن القطارات الآن في أوروبا تشمل نوعاً من عربات السكة الحديد، نصفها مخصص لجلوس الركاب، ونصفها الثانى مخصص لأن يضع الطلاب فيه دراجاتهم التى يصلون بها من بيوتهم إلى المحطة، ثم يصلون بها إلى مدارسهم من المحطة، وإنى أتمنى أن أشهد عن قريب مثل هذا الطراز في مصر.

## (٧)

ولا ينكر أحد أننا وصلنا الآن إلى وضع أصبحت فيه استثمارات السكة الحديد مرتفعة جداً، كما أصبحت تكاليفها مرتفعة جداً، وأسارع بالقفز إلى حقيقة مهمة لا أمل في الحديث عنها، وتكرارها، (وقد ناقشتها بالتفصيل في كتابى "التنمية الممكنة")، وهى أن كهربة السكة الحديد هى الوسيلة الوحيدة الكفيلة بخفض تمويل هذا المرفق إلى أدنى الحدود، وبالتالي فإن الكهربة تتيح الفرصة للتوسعات المنشودة في هذا المرفق!

ومن العجيب أننا لا نزال نستعمل طاقة الديزل في تسيير السكة الحديد، على الرغم من نجاحنا الباهر في استخدام الكهرباء في شبكات المترو، سواء في الأنفاق، أو على سطح الأرض، وكل الناس يرون في أنشطة الحياة المختلفة المحركات الكهربائية وهى تؤدى الوظيفة التى تؤدىها محركات الديزل، أو المحركات الأخرى، باقتدار وسرعة وفعالية مذهلة، بل من العجيب أننا

جميعاً في بيوتنا ومكاتبنا قد تحولنا منذ زمن طويل إلى الطاقة الكهربائية، وأرجو أن يدلنى أحد على بيت لا يزال يستعمل مواعد الجاز البريموس، أو أفران الفحم، أو «كلوبات» الإضاءة.. إلخ.

وإذا ما تأملنا حركة عربات القطار في مترو الأنفاق، أو خطوط المترو، أو الترام، لاستطعنا ببساطة أن ندرك الفارق الرهيب بين أداء محركات الكهرباء، ومحركات الديزل، وليس هذا المقال مجالاً لشرح الفروق المتعددة بين أداء النوعين المختلفين من المحركات، ولكن أستطيع أن أجزم بأن القراء جميعاً يدركون طبيعة الفارق في الأداء، وإن لم يدركوها في التشغيل، ذلك أن المحركات الكهربائية سريعة، وهادئة، ونظيفة، وأنيّة العمل، تستجيب من فورها لأمر التشغيل، أو لأمر إيقاف التشغيل، ولهذا العنصر بالذات علاقة وثيقة بأخطر ما يواجهنا في القطارات والسكة الحديد، وهو جسامه الحسائر في حوادثها، وفضلاً على هذا فإن القطارات التي تعمل بمحركات الكهرباء تتميز بأنها خفيفة الوزن والحركة، إذا ما قورنت بمحركات الديزل، كما أنها تتمتع بأدنى قدر من الضوضاء، إذا ما قورنت بالضوضاء التي تحدثها قاطرة واحدة في محطة مصر، فتجعل كل إنسان - ملاصق لجاره - لا يسمعه إلا بصعوبة شديدة.

## (٨)

ومع هذا كله فإننا للأسف الشديد لا نزال نستخدم محركات الديزل بصفة أساسية في تشغيل السكة الحديد المصرية، بحكم أنها هي القائمة بالعمل، وأن النظام القائم يعتمد عليها منذ زمن طويل، وهذا حق، ولا شك فيه، لكن لا بد لنا من البدء في التطوير والتحول بطريقة مدروسة، إلى محركات الكهرباء، وليكن هذا على مدى ثمانية أعوام، على سبيل المثال، بحيث ينتهى تحويل خطوط الوجه القبلى إلى الطاقة الكهربائية خلال أربعة أعوام، وينتهى تحويل خطوط الوجه البحرى خلال الأعوام الأربعة التالية، ونستهلك على مدى هذه السنوات الثمانى كل محركات الديزل الموجودة بالفعل، في الوقت الذى نتوقف فيه منذ الآن عن شراء محركات ديزل جديدة، ولا نتوقف في الوقت ذاته عن صيانة ما هو موجود، وتوظيفه إلى أقصى درجات التوظيف والاستعمال، من أجل توفير النفقات للإنفاق على عملية التحويل إلى التشغيل بالكهرباء.

ولست أحب أن أصادر على تصورات الناس للقطارات العاملة بالكهرباء، لكنى - وقد جربت ركوب النوعين - لا أجد حرجاً في أن أقول بملء الفم: إن القطارات الكهربائية

أسرع بكثير، وربما تفوق سرعتها ضعف سرعة القطارات الديزل، أو ضعفيها، وفضلاً على هذا فإن المحركات الكهربائية تجعل القطارات أهدأ بكثير من تلك التي يحس معها الإنسان بحركات قاسية، واهتزازات قصوى، وضجيج لا ينتهى، ويمتد هذا الضجيج حتى لصفارات القطارات.

أما الأهم من هذين العاملين، فهو قلة تكلفة القطارات الكهربائية، سواء على مستوى الصيانة، أو - وهو الأهم - على مستوى تكلفة شراء القاطرات نفسها، بل إن المحركات الكهربائية على نحو ما نرى لا تتطلب ما تتطلبه محركات الديزل، من تسخين في البداية، ومن مناورات في الانتقال من مقدمة قطار إلى المخزن، ثم إلى مقدمة قطار آخر.. وهكذا.

وفضلاً على هذا كله فشتان بين طاقة نظيفة، كالكهرباء، وطاقة أقل نظافة بكثير، كطاقة الديزل.

## (٩)

ومع هذا لا بد أن أعيد التذكير بها هو أهم وأجدى وأخطر من كل هذه المحددات، وهو أن كهربة الآلات هي الوسيلة الأكثر أماناً في مجابهة الحوادث الطارئة جميعاً، ولو كان قطار الصعيد مكهرباً لسهل إيقافه قبل مرور عشر ثوان على حدوث أى حريق أو ماس.

ولست أستطيع أن أحدد ما هو السبيل إلى إقناع الحكومة بأن تبدأ في هذا الطريق، لو كنت عضواً في مجلس الشعب لوجهت سؤالاً إلى الحكومة، ولو كنت عضواً في مجلس الوزراء لوجهت استفساراً وديماً إلى رئيس الوزراء.

ومع عقيدتى الراسخة في قوة القلم فإنى أخشى ألا يصل صوت القلم إلى سمع الحكومة، ولهذا فإنى أحض كل قارئ على أن يبذل جهده في الدعوة إلى دراسة ما أدعو إليه، ولا أقول: تنفيذه، فربما كنت على خطأ.

## (١٠)

ونأتى إلى فكرة مضاعفة خطوط السكة الحديد، ولو أنى كُلفت بكتابة برنامج حزب انتخابى يخوض انتخابات عامة في بلد نامية، لجعلت أول بند في برنامج التنمية الذى يعد هذا

الحزب بتنفيذه أن يزداد طول خطوط السكك الحديدية الممتدة إلى عشرة أضعاف، ولو كان هذا الحزب في مصر لجعلت الارتفاع إلى عشرين ضعفاً، ولو كان هذا الحزب هو الحزب الوطنى الحاكم الآن لجعلت الارتفاع إلى ثلاثين ضعفاً، كى أعوض التقصير الذى وقعنا فيه طيلة الفترة الماضية.

فمنذ زمن بعيد توقفنا عن تطوير السكة الحديد، إلا بسرعة السلاحفة، ولعل أصدق وصف يلخص لنا مأساة البطء في تجديد السكة الحديد هو العبارة المتداولة بين الناس بأن بناء كوبرى حجر النوتية الجديد فى مدخل الإسكندرية - وهو كوبرى قصير جداً، لأنه يعبر ترعة المحمودية فحسب - قد استغرق من الوقت ضعف الوقت الذى بُنى فيه السد العالى، وسأكتفى بأن أذكر أهم رقم يصور جوهر المشكلة، فطول خطوط السكة الحديد فى مصر لا يتعدى خمسة آلاف كيلومتر فقط، بعضها مزدوج، وأغلبها فردى.

## (١١)

ولست أستطيع أن أتصور هذه الخطوط إلا وقد أصابها التطوير السريع على ثلاثة محاور. المحور الأول: يحتاج الوجه القبلى إلى اهتمام مضاعف، ولست أظن أن من حق الحكومة - أى حكومة - أن تفخر بأى نجاح تنموى، إذا هى لم تحقق فى مدى ثلاث سنوات - على أكثر تقدير - الوصول إلى أسوان من القاهرة فى أربع ساعات أو خمس ساعات، على أقصى تقدير، ولو كان الأمر بيدى لنقلت كل الموازنة المخصصة لوزارة السياحة، وهينأتها جميعاً على مدى خمس سنوات، للإنفاق على بناء خطوط السكة الحديد الجديدة، وأن يتم هذا بنقل الموازنة نقلاً، مع الاحتفاظ بحق السياحة فى إعادة الموازونات المنقولة بعد خمس سنوات، وساعتها فإن السياحة نفسها هى التى ستنتطق بمدى النجاح الذى أتيح لها، ومن الصعب على إنسان القرن الواحد والعشرين أن يتقبل فكرة ضياع يوم كامل من عمره فى السفر بالقطار من القاهرة إلى أبو سمبل، على سبيل المثال.

من ناحية أخرى من المهم أن نفهم وندرك أن المجتمع المصرى فى الوجه القبلى مجتمع فقير الموارد، لا يتحمل أن يدفع فى تكلفة السلع المنقولة إليه تكلفة نقل عالية، ولا بد أن يتاح نقل هذه السلع عبر السكة الحديد بأقل تكلفة ممكنة، لكى نؤدى بصورة واقعية حقوق المواطنة لأهالى الصعيد، ومن الظلم أن يدفع مواطن سوهاج - على سبيل المثال - جنيهاً كاملاً ثمناً

لكيلو الطماطم، الذى تكلف نقله ستين قرشاً، ما بين تكلفة نقل بسيارات النقل العاملة بالديزل، وتكلفة الفاقد فى أثناء النقل فى الجو الحار، بينما النقل عبر ثلاث حاويات السكة الحديد كفيلاً بأن يخفض التكلفة إلى عشرة فى المائة فقط، من التكلفة الحالية، وإلا فما معنى أن المواطن فى سوهاج مواطن مصرى ولا يقدم له الوطن الخدمة فى سعر المنتج الذى يستخدمه فى طعامه كل يوم.

## (١٢)

المحور الثانى: تريبع وتسديس وتثمين وتعشير الخطوط الحالية، فلا أتصور خطوط السكة الحديد بين القاهرة والإسكندرية وقد وقفت عند خط واحد للذهاب، وخط آخر للعودة، وإنما أتصور أن نبدأ بتريبع هذه القضبان على نحو ما هو متبع ما بين القاهرة وقلوب، ونحن نعرف أن المسافة بين القاهرة وبنها - على سبيل المثال - تحتل الخطوط المتجهة إلى طنطا والإسكندرية وبلاد المنوفية والغربية والبحيرة، وإلى مرسى مطروح، وإلى الزقازيق وبورسعيد والإسماعيلية، وإلى المنصورة ودمياط، فضلاً على خطوط الضواحي، وما بين بنها وطنطا يوجد من زمن قديم طريقان، طريق بركة السبع الشهير، وطريق آخر، وأظن أن الحاجة الماسة إلى تنمية السكة الحديد تقتضى مد قضبان جديدة لتكون عشرة خطوط، على الأقل، على مدى المسافة بين القاهرة وقلوب، ثم ثمانية خطوط، على الأقل، على مدى المسافة بين قلوب وبنها، ثم ستة، على الأقل، ما بين القاهرة وطنطا، ثم أربعة، على الأقل، ما بين طنطا والإسكندرية.. وهكذا.

أما الخطوط التى لا تزال فردية فهى على أقل تقدير فى حاجة إلى إقرار وتنفيذ خطة الازدواج بأقصى سرعة، ليتم القضاء على نظرية الخط المنفرد الذى تنتظر القطارات عليه بالساعات حتى يخلو، ومن ثم يمكن عندئذ الوصول من القاهرة إلى دمياط - على سبيل المثال - فى نصف ساعة، أو ثلاثة أرباع ساعة، بدلاً من الساعات الأربع - على الأقل -، التى يحتاجها القطار الآن، وحتى يمكن أن يقوم قطار دمياط الفاخر بثلاث رحلات فى اليوم - بدلاً من رحلة واحدة يقوم بها اليوم -، وقل مثل هذا فى شأن قطارات خطوط الإسمايلية وبورسعيد.

## (١٣)

المحور الثالث: هو إنشاء خطوط جديدة للسكة الحديد، وفى هذا المجال فإننى أخص معاناة طويلة فى تصور الخطوط الحرجة والملحة التى لا بد من وجودها، فلا بد من وجود خطين

آخرين يجتازان قناة السويس، ويعبران سيناء، بطولها، وعرضها، خط إلى الجنوب مباشرة من بورسعيد، وخط إلى الشمال مباشرة من السويس، وبهذه المناسبة نذكر بكل التقدير إنجاز كوبرى الفردان.

ولابد من خط ينتقل بالقادمين من الصعيد عند بنى سويف، ليعبر شرق كتلة القاهرة الكبرى كلها، ليربط خطوط الصعيد بخطوط الوجه البحرى والقناة، بحيث تكون المحطة التالية لبنى سويف هى الزقازيق مباشرة.

ولابد من خط آخر ينتقل بالقادمين من الصعيد عند الواسطى، إلى الفيوم، مُحْيِيًا الخط الذى دمرناه لتونا، وكان موجودًا ما بين الفيوم والواسطى، وينقل غرب كتلة القاهرة الكبرى كلها ليربط خطوط الصعيد كلها بخطوط غرب الوجه البحرى والإسكندرية والساحل الشمالى، وبحيث تكون المحطة التالية للفيوم هى طنطا مباشرة.

## (١٤)

ولابد من خط يعبر مصر كلها بالعرض من الغردقة إلى الأقصر إلى برقة، فى جنوب ليبيا، وليكون هناك معبر حديدى إلى ليبيا من الجنوب، بالإضافة إلى المعبر القابل للامتداد الآن فى الشمال، بحذاء ساحل البحر الأبيض المتوسط.

ولابد من إحياء خط السودان، بكل السبل الممكنة، والتكنولوجيات المتاحة، حتى يصبح الوصول إلى الخرطوم من القاهرة فى اليوم نفسه ميسرًا.

ولابد من الوصول إلى تركيا للوصول إلى أوروبا كلها من خلال خطوط الشرق السريع، والأكروبول، سواء تم هذا عن طريق غزة وسوريا، أو عن طريق الممر الآمن المزمع إنشاؤه فى أراضى فلسطين، أو حتى عن طريق إسرائيل، وإلا فما معنى أن لنا علاقات معها، وسفارة، وقنصلية؟!

## (١٥)

ولابد من وجود خط سكة حديد فى شرق النيل، ليمر بعواصم الدلتا كلها، لأن الخط الحالى للمنصورة ودمياط لا يمر إلا غرب النيل، عبر زفتى، وسمنود، وطلخا، وشربين، تاركًا ميت غمر وأجا والمنصورة وفارسكور ودمياط.

ولابد من خط يربط واحة سيوة، وواحاتها المجاورة بالفيوم مباشرة، لتنتقل حركة هذا الجزء من وطننا إلى الدلتا والوادي، وعبر الخطوط المتاحة من قبل.

ولابد من إحياء سكة حديد الدلتا التي لم يتورع بعض المسؤولين في المحليات - للأسف - عن بيع قضبان السكة الحديد المخصصة لها، وبيع الأراضي التي كانت مخططة لمرور قطاراتها، وعلى سبيل المثال كان هناك خط كامل ما بين المنصورة ودمياط، بطول التربة الشراوية، فتوقف، وكان هناك خط آخر لا تخلو مذكرات سعد زغلول من الإشارة إلى استعماله له في كثير من الأيام للوصول إلى عزبته في مسجد وصيف، وكانت هناك خطوط كثيرة تربط عواصم الدلتا جميعاً بطريقة ذكية، ولا تزال بعض خطوطها تعمل، كما أن بعض قضبانها لا تزال في أماكنها، لأنها - لحسن الحظ - لم تصادف حيتان أو أسماك الإدارة المحلية.

وكل هذه الخطوط تحقق التواصل بين بلاد عالية الكثافة، وهي في حاجة إلى الإحياء، مهما كان تصور هذا الإحياء مستحيلاً، حتى لو أصبحت بعض أجزائها تحت الأرض، على نحو ما فعلنا في الصرف المغطى، أما ما فعلناه من إماتة هذه الخطوط، فجريمة خلقية ووطنية لا حدود لها، ولكن الله غفار للذنوب.

\* \* \*